المصرف العربي
للتنمية الاقتصادية في أفريقيا

التقرير السنوي
2018

CERTIFIED
ISO 9001 · ISO/IEC 27001
ISO/IEC 20000-1
UKAS MANAGEMENT SYSTEMS
001

المحتويات

معطيـات عـامة 4
- مجلس المحافظين 7
- مجلس الإدارة 9
- خطاب رئيس مجلس الإدارة 10

أهم مؤشرات نشاط المصرف (2017 - 2018) 11

لمحة عن التطورات الاقتصادية الدولية 12

الفصل الأول : النشـــاط التمويـــلي

الالتزامات الكلية في عام 2018 18
التزامات قروض القطاع العام وتوزيعها لعام 2018 19
التزامات القروض وتوزيعها القطاعي للفترة 1975 - 2018 22
القطاع الخاص 23
تمويل الصادرات العربية إلى الدول الأفريقية 23
العمليات الإقليمية 24
عمليات العون الفني وتوزيعها في عام 2018 24
عمليات العون الفني خلال الفترة 1975 - 2018 25
تطور الالتزامات والسحب من القروض والمنح للفترة 1975 - 2018 27
العمليات التي اكتملت خلال عام 2018 29
التوقيع على الاتفاقيات 29
الإسهام في تخفيف عبء المديونية 29
التمويل المشترك 29

الفصل الثاني: وصفٌ تفصيلي للعمليات الموافق عليها خلال عام 2018
- مشروعات القطاع العام 33
- عمليات القطاع الخاص 48
- عمليات تمويل التجارة الخارجية 52
- عمليات العون الفني 55

الفصل الثالث: الموارد المالية
- المركز المالي 71
- إجمالي الدخل 72
- الإنفـاق 74
- صافي الدخل 74
- الالتزامات المالية 74
- السحب والاسترداد 74
- الخلاصة 75

خلاصة عامة للتقرير 76
الحسابات الختامية 77
الملاحق 109

ملحوظة : كافة الصور الواردة فى هذا التقرير تمثل نماذج لمشروعات وعمليات عون فنى مولها المصرف أو ساهم فى تمويلها فى الدول الأفريقية المستفيدة

معطيات عامة

تأسس المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (المصرف) بمقتضى قرار من مؤتمر القمة العربية السادس المنعقد بالجزائر في 28 نوفمبر 1973، وبدأ عملياته في مارس 1975، واتخذ من الخرطوم، عاصمة جمهورية السودان، مقراً رئيساً له.

التعريف

المصرف مؤسسة مالية دولية مستقلة تملكها ثماني عشرة دولة عضو بجامعة الدول العربية موقعة على اتفاقية إنشائه في 18 فبراير 1974. ويتمتّع المصرف بالشخصية القانونية الدولية الكاملة وبالاستقلال التام في المجالين الإداري والمالي، ويخضع لأحكام اتفاقية إنشائه ولمبادئ القانون الدولي.

يهدف إنشاء المصرف إلى دعم التعاون الاقتصادي (المالي والفني) بين الدول الأفريقية ودول العالم العربي، وتجسيد تضامن عربي أفريقي قائم على أسسٍ من المساواة والصداقة. وتحقيقاً لهذا الهدف، عُهدَ إليه بالمهام التالية:

- الإسهام في تمويل التنمية الاقتصادية للدول الأفريقية.
- تشجيع مشاركة رؤوس الأموال العربية في التنمية الأفريقية.
- الإسهام في توفير المعونة الفنية اللازمة للتنمية في أفريقيا.

الهيئات المسيرة لعمل المصرف

مجلس المحافظين

هو السلطة العُليا للمصرف ويتكون من محافظ ونائب محافظ عن كل دولة عضو، ويكونوا في الغالب وزراء المالية في دولهم. ولمجلس المحافظين كافة الصلاحيات، كما له أن يفوض كل أو بعض هذه الصلاحيات لمجلس الإدارة، فيما عدا تلك التي تستثنيها اتفاقية الإنشاء ومن بينها: زيادة رأس المال، وتعيين مدير عام المصرف، وإجازة النظام المالي، والتصديق على الحسابات الختامية، وتخصيص صافي الدخل، وتفسير وتعديل اتفاقية الإنشاء. ويعقد المجلس اجتماعاً عادياً واحداً في العام.

مجلس الإدارة

يتكوّن مجلس إدارة المصرف من أحد عشر عضواً، ويتمتع بالصلاحيات اللازمة لإدارة المصرف إلاّ ما كان منها مقصوراً على مجلس المحافظين. وتتضمّن صلاحياته الآتي:

- رسم السياسة العامة للمصرف ومتابعة تنفيذها، بما يتفق وأحكام اتفاقية الإنشاء وتوجيهات مجلس المحافظين.
- وضع القواعد والنُظم واتخاذ التدابير اللازمة لتسيير أعمال المصرف على أساس الاقتصاد في النفقات.
- اعتماد الخطط الخمسية التي تُوضّح العمليات وحجمها ونُظمها، والموافقة على القروض والمعونات التي يقدّمها المصرف.
- اتخاذ القرارات الخاصة بالاقتراض وإصدار السندات.
- الإعداد لاجتماعات مجلس المحافظين.
- إنشاء وكالات وفروع ومكاتب للمصرف، حسب ما تقتضيه مصلحة العمل.

يكون الأعضاء التسعة الأكثر إسهاماً في رأس مال المصرف أعضاء دائمين، وينطبق هذا حالياً على: دولة الإمارات العربية المتحدة، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية العراق، وسلطنة عمان، ودولة قطر، ودولة الكويت، ودولة ليبيا، والمملكة المغربية. ويشترك بقية الأعضاء في المصرف - بحسب قوتهم في التصويت في مجلس المحافظين - في اختيار العضويْن غير الدائميْن في مجلس الإدارة وهما حالياً: الجمهورية التونسية وجمهورية مصر العربية. وفترة العضوية أربع سنوات قابلة للتجديد، وينتخب المجلس من بين أعضائه رئيساً غير متفرغ لمدة سنتين قابلة للتجديد. يجتمع مجلس الإدارة مرةً كل ثلاثة أشهر، أو كلما اقتضى عمل المصرف ذلك.

لجان مجلس الإدارة

تتفرّع عن مجلس الإدارة لجنتان وهما:

1/ **لجنة الاستثمار:** وتقوم بالإشراف على إدارة استثمارات المصرف وتتكوّن من رئيس مجلس الإدارة، والمدير العام، وعضويْن يقوم مجلس الإدارة باختيارهما من بين أعضائه لمدة سنتيْن.

2/ **لجنة المراجعة:** وتقوم بالإشراف على مراجعة أعمال المصرف الداخلية وتتكوّن من ثلاثة أعضاء، يقوم مجلس الإدارة باختيارهم من بين أعضائه لمدة سنتيْن.

المدير العام

يُعيّن مجلس المحافظين مدير عام المصرف - من غير أعضاء مجلس الإدارة - لفترة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرتين على الأكثر. والمدير العام هو الممثل القانوني للمصرف والموظف التنفيذي الأعلى والمسئول عن تسيير جميع الأعمال تحت إشراف مجلس الإدارة، وفقاً للنظم واللوائح ووفقاً لتوجيهات مجلسيْ المحافظين والإدارة.

اجتماع مجلس المحافظين رقم (43) - البحر الميت - أبريل 2018

مجلس المحافظين

معالي الأستاذ/ عمر ملحس
وزير المالية – المملكة الأردنية الهاشمية

معالي الأستاذ/ درويش بن إسماعيل بن علي البلوشي
الوزير المسئول عن الشؤون المالية – سلطنة عُمَان

معالي الأستاذ/ عبيد حميد الطاير
وزير الدولة للشؤون المالية – دولة الإمارات العربية المتحدة

معالي الدكتور/ نبيل قسيس
رئيس مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال
الفلسطينية – دولة فلسطين

معالي الشيخ/ سلمان بن خليفة آل خليفة*
وزير المالية والاقتصاد الوطني – مملكة البحرين

معالي الأستاذ/ علي شريف العمادي
وزير المالية – دولة قطر

معالي الأستاذ/ زياد العذاري
وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي– الجمهورية التونسية

معالي الدكتور/ نايف فلاح مبارك الحجرف*
وزير المالية – دولة الكويت

معالي الأستاذ/ عبد الرحمن راوية
وزير المالية – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

معالي الأستاذ/ علي حسن خليل
وزير المالية – الجمهورية اللبنانية

معالي الأستاذ/ محمد بن عبد الله بن عبد العزيز الجدعان
وزير المالية – المملكة العربية السعودية

معالي الأستاذ/ فرج عبد الرحمن عمر بومطاري*
وزير المالية – دولة ليبيا

معالي الأستاذ/ معتز موسى عبد الله سالم*
رئيس مجلس الوزراء القومي
وزير المالية والتخطيط الاقتصادي – جمهورية السودان

معالي الدكتورة/ سحر نصر
وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي – جمهورية مصر العربية

الجمهورية العربية السورية**

معالي الأستاذ/ محمد بنشعبون*
وزير الاقتصاد والمالية – المملكة المغربية

معالي الأستاذ/ فؤاد حسين*
نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية
وزير المالية – جمهورية العراق

معالي الأستاذ/ المختار ولد أجاي
وزير الاقتصاد والمالية
الجمهورية الإسلامية الموريتانية

* تم تعديل التمثيل في مجلس المحافظين خلال العام، فقد كان يمثل مملكة البحرين معالي الشيخ/ أحمد بن محمد آل خليفة حتى 4 ديسمبر 2018، وكان يمثل جمهورية السودان معالي الدكتور/ محمد عثمان سليمان الركابي حتى سبتمبر 2018، وكان يمثل جمهورية العراق معالي الدكتور/ حيدر العبادي حتى أكتوبر 2018، وكان يمثل دولة الكويت معالي الأستاذ/ أنس خالد الصالح حتى يناير 2018، وكان يمثل دولة ليبيا معالي الأستاذ/ أسامة سعد حماد صالح حتى أكتوبر 2018، وكان يمثل المملكة المغربية معالي الأستاذ/ محمد بوسعيد حتى أغسطس2018.

** كان 2011 هو آخر عام يحضر فيه ممثل عن الجمهورية العربية السورية اجتماعات مجلس المحافظين.

مجـلس الإدارة

اجتماع مجلس الإدارة - الخرطوم - سبتمبر 2018

الرئيس

معالي المهندس / يوسف بن إبراهيم البسام

المملكـــة العربيـــة السعـوديـة

الأعضـــاء

سعادة الأستاذ / مصبح محمد السويدي

دولة الإمارات العربية المتحدة

سعادة الأستاذة / لمياء بن ميم

الجمهورية التونسية

سعادة الأستاذ / ميلود بوطبّة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

سعادة الدكتورة / هدى هادي سلمان

جمهورية العراق

سعادة الدكتور / عبد العزيز بن محمد بن زاهر الهنائي

سلطنة عُمَان

سعادة الأستاذ / أحمد صالح بومطر المهندي

دولة قطر

سعادة الأستاذ / مروان عبد الله يوسف ثنيان الغانم

دولة الكويت

سعادة الأستاذ / موسى منصور الكانوني *

دولة ليبيا

سعادة الدكتورة / منى محمد أحمد وهبة

جمهورية مصر العربية

سعادة الأستاذ / الحسن الدز

المملكة المغربية

المدير العام

معالي الدكتور / سيدي ولد التاه

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

* تم تعديل التمثيل في مجلس الإدارة خلال العام، فقد كان يمثل دولة ليبيا سعادة الأستاذ / جمعة بشير بو خضرة حتى مارس 2018.

معـــالـــي رئيـــس مجلـــس المحافظـــين
المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا

معـــالـــــي الرئيـــس

تحية طيبة،

طبقاً للمواد 6/25 و2/34 و35 من اتفاقية إنشاء المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، أتشرّفُ بأن أرفع إلى مجلس المحافظين الموقّر، نيابةً عن مجلس الإدارة، التقرير السنوي عن أعمال المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا خلال عام 2018. ويشتمل التقرير على عرضٍ لأهم أنشطة المصرف وعلى وصفٍ تفصيليْ لعملياته التنموية الجديدة في البلدان الأفريقية التي استفادت من تمويلاته خلال العام، كما يشتمل على الحسابات المدققة للسنة المالية 2018.

وأرجو أن تتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام،،،

يوسف بن إبراهيم البسام
رئيس مجلس الإدارة

أهم مؤشرات نشاط المصرف (2017 - 2018)

البيـــــان	2017	2018
إجمالي الالتزامات (مليون دولار*)	**529.60**	**564.95**
قروض مشاريع القطاع العام	220	230
قروض تمويل القطاع الخاص	100	100
قروض تمويل الصادرات العربية	200	225
منح العون الفني	9.60	9.95
إجمالي عدد العمليات	**71**	**73**
عدد مشاريع القطاع العام	16	15
عدد عمليات القطاع الخاص	8	8
عدد عمليات التجارة الخارجية	7	6
عدد عمليات العون الفني	40	44
■ دراسات الجدوى	3	7
■ الدعم المؤسسي	37	37
متوسط عنصر المنحة لقروض مشروعات القطاع العام (٪)	41.5	35.5
إجمالي تكاليف المشروعات التي ساهم المصرف في تمويلها (مليون دولار)	569.9	884.08
صافي الموجودات (مليون دولار)	4,788.2	4,821.4
إجمالي الدخل (مليون دولار)	294.7	(11.9)
صافي الدخل (مليون دولار)	271.7	(39.9)

* المقصود بالدولار في هذا التقرير هو الدولار الأمريكي

لمحة عن التطـورات الاقتصـادية الدولـية

1/ نمو الاقتصاد العالمي

سجل الاقتصاد العالمي في عام 2018 نسبة نمو تُقدّر بحوالي 3.7 % وهي نسبة تتجاوز المعدل السنوي المُسجّل خلال السنوات الخمس الأخيرة بحوالي 0.2 نقطة، حسب ما يُشير إليه تقرير صندوق النقد الدولي حول آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في شهر أكتوبر2018. وعلى الرغم من أهمية معدل النمو المحقق إلا أنه كان أقل من التوقعات؛ بسبب التباطؤ النسبي للنشاط الاقتصادي في عدد من كُبريات الدول المتقدمة، والآثار السلبية لعدد من الإجراءات التجارية الحمائية، والصعوبات التي تمر بها عدد من كُبريات الدول الناشئة والنامية الناجمة عن عوامل داخلية في تلك الدول، بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل صعوبة الشروط التمويلية والتوترات الجيوسياسية وارتفاع أسعار النفط.

تسارع معدل النمو السنوي للاقتصاد الأمريكي خلال عام 2018 للسنة الثانية على التوالي ليبلغ 2.8 %، وذلك بفضل اعتماد سياسة لتخفيف الضرائب كان لها بالغ الأثر في تحفيز نشاط القطاع الخاص .أما في منطقة اليورو فقد تباطأ معدل النمو السنوي للاقتصاد حيث بلغ 2 % في عام 2018، وذلك بفعل تباطؤ نمو الصادرات وارتفاع أسعار النفط، بالإضافة إلى حالة عدم اليقين السياسي والاضطرابات التي تم تسجيلها في عدد من بلدان المنطقة. كما تواصل تراجع معدل النمو السنوي للاقتصاد في المملكة المتحدة للسنة الرابعة على التوالي ليستقر في حدود 1.3 %، وهي أقل نسبة نمو تشهدها البلاد منذ عام 2009 وذلك بفعل التقلبات المناخية وحالة عدم اليقين المرتبطة بشروط الانفصال عن الاتحاد الأوروبي.

وفي الاقتصاديات المتقدمة الأخرى تراجع معدل النمو الاقتصادي في اليابان بفعل التلاشي التدريجي للآثار التحفيزية المترتبة عن سياسة التخفيف الجبائي، كما تباطأ النمو في كندا بفعل حالة عدم اليقين الناجمة عن مراجعة اتفاقية التبادل التجاري الحر بأمريكا الشمالية، بالإضافة إلى التراجع النسبي لجاذبية النظام الجبائي إثر التخفيفات الضريبية الهامة التي تم إقرارها في الولايات المتحدة. وتراجع كذلك النمو في كوريا الجنوبية نتيجة لتباطؤ الاستثمارات والصعوبات التي يواجهها القطاع الصناعي، بالإضافة إلى الآثار المترتبة عن إقرار زيادة هامة في الأجر الأدنى المضمون. كما تقلص النمو في سنغافورة وتايوان نتيجة لتباطؤ الطلب الصيني على الواردات المتأتية من هذين البلدين. أما في النرويج فقد تسارع النمو للسنة الثانية على التوالي بفضل ارتفاع أسعار النفط، كما ارتفع معدل النمو الاقتصادي في أستراليا بفضل تزايد الاستهلاك الداخلي وتسارع الاستثمارات، في حين استقر النمو في هونج كونج. وفي الصين تراجع معدل النمو الاقتصادي بشكل طفيف ليستقر في حدود 6.5 %، وذلك نتيجة تقلص الاستثمارات العمومية، بالإضافة إلى اعتماد تشريعات هادفة للحد من ارتفاع أسعار العقارات. أما في الهند فقد تسارع معدل النمو الاقتصادي مدفوعاً بارتفاع الاستهلاك المحلي، وتسارع النمو كذلك في إندونيسيا مدفوعاً بالطلب المحلي، وفي تايلاند مدفوعاً بانتعاش القطاع السياحي وبارتفاع الصادرات الصناعية، بينما تباطأ النمو في كل من ماليزيا والفيليبين وفيتنام نتيجةً لتراجع نسق نمو الصادرات.

وتباطأ النمو الاقتصادي في أمريكا اللاتينية ليستقر في حدود 1.1 %، وذلك نتيجة تظافر عدة عوامل كزيادة صعوبة الشروط التمويلية، والآثار المترتبة عن الجفاف الذي ضرب الأرجنتين، بالإضافة إلى إضراب سائقي الشاحنات في البرازيل الذي عطل العملية الإنتاجية بشكلٍ كبير. كما تراجع النمو الاقتصادي في دول أوروبا الشرقية وتركيا ليستقر في حدود 3.7 %، نتيجةً لتباطؤ النمو في تركيا إثر الاضطرابات التي عرفتها الأسواق المالية والانخفاض الحاد لسعر صرف العملة المحلية، وفي بولندا إثر تراجع نسق نمو الصادرات، في حين تسارع النمو الاقتصادي في رابطة الدول المستقلة للسنة الثانية على التوالي ليبلغ 2.3 %، مدفوعاً بارتفاع أسعار النفط والاستهلاك المحلي.

أما في دول إفريقيا جنوب الصحراء فقد تسارع معدل النمو للسنة الثانية على التوالي ليبلغ 3 %. ويعكس هذا التسارع بداية التعافي الذي عرفته اقتصاديات الدول المنتجة للنفط في المنطقة بفضل ارتفاع الأسعار العالمية، وتقليص الاضطرابات المسجلة على مستوى الإنتاج. وهي عوامل لعبت دوراً هاماً في تسريع نسق النمو في نيجيريا إلى 1.9 %، وفي الحد من نسق الانكماش الاقتصادي في أنغولا إلى 0.1 %. كما كان لتسارع نسق النمو في نيجيريا أثر إيجابي على اقتصاديات بعض الدول المجاورة كبنين والنيجر، من خلال تنشيط صادراتها نحو السوق النيجيرية. كذلك استفادت اقتصاديات الدول غير المنتجة للنفط في المنطقة من تحسن ظروف النشاط الزراعي بعد فترات طويلة نسبياً من الجفاف، ومن تسارع الاستثمارات العمومية في مجال البنية التحتية بفضل تواصل الشروط التمويلية الميسرة. أما في جنوب إفريقيا فقد تباطأ النمو الاقتصادي نتيجةً للاضطرابات السياسية وضعف الاستثمارات العمومية. وفي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تسارع معدل النمو ليبلغ 2 %، ويُعزى هذا إلى التعافي الاقتصادي الذي شهدته الدول العربية المنتجة للنفط إثر ارتفاع الأسعار العالمية، وتواصل النسق التصاعدي للنمو في مصر بفضل الارتفاع الملحوظ لحجم الصادرات. غير أن الانكماش الذي عرفه الاقتصاد الإيراني إثر العقوبات التي أعادت الولايات المتحدة فرضها على البلاد، لعب دوراً هاماً في عدم بلوغ مستوى النمو الذي شهدته المنطقة في عام 2016.

2/ التضخم و العمالة و البطالة

أ) التضخم

واصلت معدلات التضخم في الاقتصاديات المتقدمة الارتفاع للسنة الثالثة على التوالي لتبلغ 1.9 % في عام 2018 مدفوعةً بارتفاع أسعار النفط، غير أن معدلات التضخم الهيكلية التي تعكس تطور الأسعار الاستهلاكية على المدى الطويل، ولا تأخذ بعين الاعتبار تقلبات أسعار الطاقة والغذاء ظلت أقل من الأهداف التي وضعتها البنوك المركزية في جل الاقتصاديات المتقدمة. كما واصلت معدلات التضخم في الاقتصاديات الناشئة والنامية الارتفاع للسنة الثانية على التوالي لتبلغ 5.7 %، مدفوعةً أيضاً بارتفاع أسعار النفط. وفي الولايات المتحدة الأمريكية انخفض معدل تضخم الأسعار الاستهلاكية بشكل طفيف إلى 2 % في عام 2018، وهو المستوى المستهدف من البنك المركزي. أما في منطقة اليورو فقد واصل معدل التضخم الارتفاع للسنة الثالثة على التوالي ليبلغ 1.8 %، مدفوعاً بارتفاع أسعار النفط في ظل تواصل النسق البطيء لنمو الأجور، ويبقى هذا المعدل دون المستوى المستهدف من البنك المركزي الأوروبي والمقدر بحوالي 2 %. و في المملكة المتحدة انخفض معدل التضخم إلى 2.3 %، نتيجةً لانحسار الآثار التضخمية الناجمة عن انخفاض سعر صرف الجنيه الإسترليني.

وفي اليابان واصل معدل التضخم الارتفاع للسنة الثالثة على التوالي ليبلغ 1.4 %، مدفوعاً بارتفاع أسعار النفط. وفي الصين ارتفع معدل التضخم إلى 2.5 %، كنتيجة لارتفاع أسعار النفط وانخفاض سعر صرف اليوان. كما واصل معدل التضخم الارتفاع في الهند للسنة الثانية على التوالي ليبلغ 5.1 %، نتيجةً لتقلص الفجوة الفاصلة بين مستويات الإنتاج المحققة وتلك الممكنة، إثر تسارع النمو الاقتصادي وانخفاض سعر صرف العملة المحلية بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط. كما ارتفع معدل التضخم في البرازيل إلى 4.1 %، نتيجة ارتفاع أسعار النفط، في حين تراجع معدل التضخم في المكسيك إلى 4.3 % بسبب تباطؤ نمو الطلب المحلي. كما ارتفع معدل التضخم في روسيا إلى 3.5 %، مدفوعاً بزيادة أسعار الواردات الناجمة عن انخفاض سعر صرف العملة المحلية، وذلك على الرغم من رفع البنك المركزي سعر الفائدة في مناسبتين خلال السنة.

أما في دول إفريقيا جنوب الصحراء فقد انخفض معدل التضخم في عام 2018 ليستقر في حدود 8.7 %. وعلى الرغم من الانخفاض النسبي لمعدلات التضخم في نيجيريا وأنغولا وإثيوبيا غير أنها بقيت ثنائية الرقم (12.8 % في نيجيريا، و20 % في

أنغولا و10.5 % في إثيوبيا)، وهو ما يُفسر بارتفاع أسعار المواد الغذائية في نيجيريا وانخفاض سعر صرف العملة المحلية في أنغولا وإثيوبيا، بالإضافة إلى الارتفاع السريع في حجم القروض البنكية في إثيوبيا. وارتفع معدل التضخم في جنوب إفريقيا إلى 5.7 %، ولكنه بقي ضمن المجال المستهدف من طرف البنك المركزي والذي يتراوح بين 3 و6 %.

ب) العمالة والبطالة

تراجع معدل البطالة العالمي بشكل طفيف في عام 2018 ليستقر في حدود 5.4 %، حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل حوالي 188 مليون شخص، 43 % منهم من النساء. وبلغ معدل العمالة 58.5 % من عدد السكان البالغين أكثر من 15 سنة، في حين لم يتجاوز هذا المعدل 45.6 % عند النساء.

وفي الاقتصادات المتقدمة واصل معدل البطالة التراجع للسنة السادسة على التوالي ليستقر في حدود 5.1 %، حيث سجلت منطقة اليورو معدل بطالة لا يتجاوز 8.3 % وهو أقل معدل تشهده المنطقة منذ عام 2008. كما سجلت مجموعة الدول الصناعية السبع معدل بطالة لا يتجاوز 4.5 % وهو أقل معدل تشهده المجموعة منذ الصدمة النفطية الأولى في عام 1973، وانخفض معدل البطالة في بقية الاقتصادات المتقدمة إلى أدنى مستوى له منذ عام 2008 ليستقر في حدود 4 %. أما في الدول الناشئة والصاعدة فقد واصل معدل البطالة الانخفاض للسنة الثالثة على التوالي في دول شمال إفريقيا ليستقر في حدود 11.5 %، كما واصل الانخفاض للسنة الخامسة على التوالي في دول أمريكا الوسطى ليستقر في حدود 3.6 %، وفي دول شرق أوروبا ليستقر في حدود 5.2 %، وفي دول آسيا الوسطى ليستقر في حدود 6.5 %، وانخفض ذات المعدل أيضاً في دول أمريكا الجنوبية إلى 9.4 %، كما انخفض في الدول العربية إلى 7.8 %، وفي دول غرب آسيا إلى 10.1 %، في حين ظل مستقراً في دول شرق آسيا في حدود 4.5 %، وفي دول جنوب شرق آسيا في حدود 2.7 %، وفي دول جنوب آسيا في حدود 4.1 %، وفي دول مجموعة آسيان في حدود 2.7 %.

أما في دول إفريقيا جنوب الصحراء فقد استقر معدل البطالة في حدود 7.2 %؛ أي ما يمثل حوالي 29.9 مليون عاطل عن العمل، بزيادة قدرها نحو مليون شخص مقارنةً بعام 2017. غير أن هذا المعدل يشهد تباينات هامة بين مختلف المناطق حيث أنه ارتفع في دول وسط إفريقيا إلى 5.4 %، كما ظل مستقراً في دول شرق إفريقيا في حدود 6.4 %، وفي دول غرب إفريقيا في حدود 5.3 %، وواصل الارتفاع للسنة الخامسة على التوالي في دول جنوب القارة ليبلغ 26.8 %.

3/التجارة العالمية

تباطأ نمو حجم التجارة العالمية في عام 2018 ليستقر في حدود 4.1 %، بسبب الإجراءات الحمائية التي فرضتها الولايات المتحدة بشكل أحادي، والتي ردت عليها الصين والاتحاد الأوروبي بإجراءات مماثلة. وقد تراجع معدل النمو السنوي لصادرات الاقتصادات المتقدمة إلى 3.3 %، حيث انخفض معدل النمو السنوي لصادرات دول منطقة اليورو إلى 3.8 %، ولمجموعة الدول الصناعية السبع إلى 2.9 %، ولبقية الاقتصادات المتقدمة إلى 3.3 %.

أما في الاقتصادات الناشئة والنامية فقد تراجع معدل النمو السنوي لصادراتها إلى 4.6 %، حيث تقلص معدل النمو السنوي لصادرات رابطة الدول المستقلة إلى 5 %، ودول آسيا الناشئة والنامية إلى 5.8 % واقتصادات الخمس الأكبر في مجموعة آسيان دون اعتبار سنغافورة إلى 6.2 %. كذلك تراجع معدل النمو السنوي لصادرات دول أوروبا الشرقية وتركيا إلى 7.1 %، ودول أمريكا اللاتينية إلى 3.6 %، في حين تراجع معدل الانكماش السنوي لصادرات دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى 0.2 %. أما في دول إفريقيا جنوب الصحراء فقد تراجع معدل النمو السنوي للصادرات إلى 2.7 %.

وتراجع معدل النمو السنوي لواردات الاقتصادات المتقدمة إلى 3.6 %، حيث تسارع معدل النمو السنوي لواردات دول منطقة اليورو إلى 3.9 %، بينما تباطأ معدل النمو السنوي لواردات مجموعة الدول الصناعية السبع إلى 3.4 % ولواردات بقية الاقتصادات المتقدمة إلى 3.5 %. أما الاقتصادات الناشئة والنامية فقد تقلص معدل النمو السنوي لوارداتها إلى 6 %، حيث تراجع معدل النمو السنوي لواردات رابطة الدول المستقلة إلى 5.2 %، ولواردات دول آسيا الناشئة والنامية إلى 7.9 %، ولواردات الاقتصادات الخمس الأكبر في مجموعة آسيان إلى 6.9 %. كما انخفض معدل النمو السنوي لواردات دول أوروبا الشرقية وتركيا إلى 5.3 %، ولواردات دول أمريكا اللاتينية إلى 2.9 %، في حين تسارع معدل النمو السنوي لواردات دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى 2.7 %، ولواردات دول إفريقيا جنوب الصحراء إلى 6.5 %.

4/الدين الخارجي والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون

أ) الدين الخارجي

بلغ حجم الدين الخارجي لدول إفريقيا جنوب الصحراء – حسب إحصاءات البنك الدولي– حوالي 524.1 مليار دولار في عام 2017؛ أي بزيادة قياسية قدرها 15 % مقارنةً بعام 2016. وبذلك بلغ حجم الدين الخارجي حوالي 33.5 % من إجمالي الناتج المحلي. ومن حيث تركيبته فإن 84 % من إجمالي الدين كان في شكل قروض طويلة الأجل و12 % في شكل قروض قصيرة الأجل، في حين بلغت القروض المسداة من صندوق النقد الدولي 4 % من إجمالي الدين. وقد شكلت الزيادة المسجلة على مستوى القروض طويلة الأجل حوالي 91 % من إجمالي الزيادة المسجلة على مستوى الدين الخارجي، في حين كانت الزيادة المسجلة على مستوى القروض قصيرة الأجل التي بلغت 7.5 % الأهم منذ عام 2012. أما القروض المُسداة من صندوق النقد الدولي فقد ارتفعت بعد 3 سنوات من التراجع. وقد انخفضت نسبة القروض الميسرة بشكلٍ طفيف إلى 32.4 % من إجمالي الدين الخارجي، في حين ارتفعت نسبة القروض الممنوحة من مؤسسات متعددة الأطراف إلى 19.7 %، وانخفضت نسبة الدين الخارجي المُعنّون بالدولار الأمريكي لتستقر في حدود 62.4 %، في حين ارتفعت نسبة الدين الخارجي المُعنّون باليورو إلى حوالي 5.7 %.

وبلغت متأخرات السداد حوالي 30.5 مليار دولار في عام 2017 مرتفعة بذلك بحوالي 5.9 % عن عام 2016، ومن حيث تركيبتها فإن 26 % من المتأخرات تتعلق بقروض ممنوحة من قبل جهات خاصة في حين أن 74 % تتعلق بقروض ممنوحة من قبل جهات رسمية. كما بلغت السحوبات من الديون في عام 2017 مستوىً قياسياً قُدّر بنحو 83.1 مليار دولار، مرتفعةً بذلك بنحو 42.5 % عن السحوبات المسجلة في عام 2016. ومن حيث تركيبتها فإن 94 % من السحوبات تتعلق بقروض طويلة الأجل، و6 % تتعلق بقروض قصيرة الأجل.

بلغت خدمة الدين حوالي 40.1 مليار دولار في عام 2017 مرتفعة بذلك بنحو 5 % عن نظيرتها المسجلة في عام 2016. وقد مثلت خدمة الدين حوالي 10.4 % من الصادرات، ومن حيث تركيبتها فإن 69 % منها يتعلق بتسديد أصل الدين في حين أن 31 % يتعلق بتسديد الفوائد. ومثلت الزيادة المسجلة على مستوى تسديد أصل الدين 90 % من الزيادة المسجلة على مستوى خدمة الدين. وقد ارتفع متوسط سعر الفائدة المستوجب على القروض الجديدة التي تم تحصيلها في عام 2017 إلى 3.8 %، في حين ارتفع متوسط مدة القرض إلى 20.2 سنة ومتوسط فترة السماح إلى 5.5 سنوات، كما انخفض متوسط عنصر المنحة إلى 40.1 %. وإذا ما تم الاقتصار على القروض الجديدة المتحصل عليها من جهات رسمية، فقد ارتفع متوسط سعر الفائدة إلى 2 % ومتوسط مدة القرض إلى 25.3 سنة ومتوسط فترة السماح إلى 5.7 سنوات ومتوسط عنصر المنحة إلى 57.5 %.

من جانبٍ آخر فقد واصل حجم التدفقات الاستثمارية الخارجية المباشرة الانخفاض في عام 2017 للسنة الثانية على التوالي، وتسارع نسق التراجع ليبلغ 27 %، وبذلك بلغ حجم هذه التدفقات 15.7 مليار دولار وهو أدنى مستوى لها خلال السنوات العشر الأخيرة، في حين بلغ حجم التدفقات الاستثمارية في المحافظ 6.5 مليارات دولار بعد أن كانت سلبية في عام 2016.

ب) البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

بلغ عدد البلدان التي استفادت من مبادرة تخفيف عبء الدين عن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون 36 بلداً من بينها 29 بلداً إفريقياً مستفيداً من عون المصرف. ووصلت جميع هذه البلدان إلى نقطة الانتهاء في إطار المبادرة. وبلغ عدد البلدان المرشحة للاستفادة من المبادرة والتي لم تصل إلى نقطة الانتهاء 3 بلدان من بينها بلد إفريقي واحد مستفيد من عون المصرف وهو دولة إريتريا. وقد بلغت الكلفة الإجمالية لتخفيف الديون ضمن المبادرة 76.3 مليار دولار، من بينها 64.7 مليار دولار للبلدان الإفريقية المستفيدة من عون المصرف. وبلغت مساهمة المصرف ضمن هذه المبادرة حتى نهاية عام 2018 حوالي 258.8 مليون دولار، استفادت منها جميع البلدان الإفريقية المستفيدة من عونه والتي وصلت إلى نقطة الانتهاء.

5/ توقعات الاقتصاد العالمي لعام 2019

تُشير التوقعات الواردة في تقرير صندوق النقد الدولي حول آفاق الاقتصاد العالمي لعام 2018 إلى تباطؤ طفيف في نسبة نمو الاقتصاد العالمي لتستقر في حدود 3.6 % في عام 2019، نظراً لتباطؤ نسق نمو التجارة والاستثمارات والأنشطة الصناعية. ومن المُتوقع أن تنخفض نسبة النمو في الاقتصادات المتقدمة لتستقر في حدود 2.1 %، نظراً للنهاية التدريجية للسياسات النقدية التوسعية الداعمة. كما يُتوقع أن يستقر النمو في الاقتصادات الناشئة والنامية في حدود 4.6 %، غير أن هذه النسبة تخفي فروقات شاسعة بين هذه البلدان. كذلك من المُتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي في بلدان آسيا وأوروبا الناشئة والنامية، وأن تشهد مناطق أخرى كأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء تسارعاً لنموها الاقتصادي.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية من المُتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي في عام 2019 ليستقر في حدود 2.5 %، وذلك بفعل النهاية التدريجية للسياسات النقدية التوسعية الداعمة وانحسار الآثار الإيجابية المترتبة عن سياسة تخفيف الضرائب ورفع الإنفاق العمومي. ومن المُنتظر كذلك أن ينخفض النمو في منطقة اليورو ليستقر في حدود 1.8 %، وذلك بسبب النهاية التدريجية للسياسة النقدية التوسعية وتراجع نمو التجارة العالمية في ظل تواتر الإجراءات الحمائية. أما في المملكة المتحدة فمن المُتوقع أن يتسارع النمو بشكل طفيف ليبلغ 1.4 % في عام 2019، وذلك إثر انتهاء حالة عدم اليقين التي رافقت مفاوضات انفصال البلاد عن الاتحاد الأوروبي.

وفي اليابان من المُتوقع أن يتراجع النمو الاقتصادي ليستقر في حدود 0.9 % في عام 2019، نسبة لتواصل انحسار الآثار الإيجابية المترتبة عن سياسة التخفيف الجبائي. وفي الاقتصاديات المتقدمة الأخرى من المُتوقع أن يستقر النمو الاقتصادي في كندا في حدود 2 %، وأن يتباطأ في كوريا الجنوبية ليستقر في حدود 2.5 % نتيجةً لتواصل الآثار السلبية المتعلقة بالزيادة الهامة التي تم إقرارها على مستوى الأجر الأدنى المضمون بالإضافة إلى إعادة هيكلة القطاع الصناعي، وأن يتباطأ في أستراليا ليستقر في حدود 2.7 % نتيجةً لتراجع الصادرات والاستهلاك المحلي. كما يُتوقع أن يتقلص النمو الاقتصادي في سويسرا ليستقر في حدود 1.8 % نتيجةً للتلاشي التدريجي للدفع الذي قدمه انخفاض سعر صرف العملة المحلية للصادرات.

أما في الصين، فمن المُتوقع كذلك أن يتواصل تباطؤ النمو الاقتصادي ليستقر في حدود 6.1 % في عام 2019، وذلك بفعل تراجع نمو الصادرات المترتب عن الإجراءات الحمائية الأمريكية، في حين أنه من المُتوقع أن يتسارع النمو الاقتصادي في الهند

ليبلغ 7.4 % عاكساً تواصل نمو الاستثمارات والصادرات كنتيجة للإصلاحات الهيكلية المتعددة التي تم إقرارها خلال السنوات الأخيرة، والتي شملت إصدار قانون ينظم كيفية معالجة الحالات المتعلقة بالشركات المتعثرة في السداد والمفلسة، بالإضافة إلى تبسيط الإجراءات المتعلقة بسداد الضريبة على البضائع والخدمات، والتحسن الكبير الذي شهدته شبكة الطرق وخدمة الربط بالكهرباء والرفع من الموارد الذاتية للبنوك. وفي إندونيسيا من المُتوقع أن يستقر النمو الاقتصادي في حدود 5.1 %.

وفي أمريكا اللاتينية من المُتوقع أن يتسارع النمو الاقتصادي ليبلغ 2.1 % في عام 2019، غير أن هذه النسبة تخفي تباينات بين دول المنطقة حيث من المُتوقع أن يتسارع النمو في المكسيك ليبلغ 2.5 % وفي البرازيل ليبلغ 2.3 % بفضل تعافي الطلب الداخلي المرتبط بتراجع البطالة، بينما قد يتواصل الانكماش الاقتصادي في الأرجنتين وأن تبلغ نسبته 1.6 % نظراً لاستمرار السياسات المالية التقشفية والسياسات النقدية التضييقية. وفي رابطة الدول المستقلة، من المُتوقع أن يستقر النمو الاقتصادي في حدود 2.3 % في عام 2019، أما في تركيا فمن المُتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي ليستقر في حدود 0.3 % نتيجةً لتراجع الطلب المحلي.

وفي إفريقيا جنوب الصحراء من المُتوقع أن يتسارع النمو الاقتصادي في عام 2019 ليبلغ 3.7 % وذلك بفضل تراجع حالة عدم اليقين السياسي التي شهدتها مؤخراً الاقتصاديات الكبرى كجنوب إفريقيا وأنغولا؛ ممّا سيمكن من دفع الاستثمار في هذه الاقتصاديات، بالإضافة إلى استمرار صلابة النمو في الدول الغير منتجة للنفط. غير أن هذا التسارع سيبقى محدوداً بالنظر إلى الصعوبات التي تواجه الاقتصاد العالمي والتي تنذر بتباطؤ النمو الاقتصادي لمعظم الشركاء التجاريين للقارة، بالإضافة إلى تعسر الشروط التمويلية وتخييم حالة من عدم اليقين على التجارة الدولية جرّاء تواتر الإجراءات الحمائية. ويُتوقع أن يتسارع النمو في نيجيريا ليبلغ 2.2 % في عام 2019، وأن يخرج الاقتصاد الأنغولي من الانكماش المتواصل الذي شهده طيلة الثلاث سنوات الأخيرة ليحقق نسبة نمو تُقدر بحوالي 3 %، وذلك نتيجةً لارتفاع إنتاج النفط واعتماد إصلاحات هادفة لتحسين مناخ الأعمال.

ومن المُتوقع كذلك أن يتسارع النمو في جنوب إفريقيا ليبلغ 1.4 % غير أن هذا التسارع يبقى محدوداً بالنظر للأثر السلبي لمعدلات البطالة المرتفعة وللنمو البطيء للقروض البنكية الشخصية على الاستهلاك العائلي، وبالنظر لتواصل سياسة التقشف الهادفة للتحكم في عجز الميزانية الحكومية. ويُنتظر أن تتواصل صلابة النمو في بقية دول المنطقة، حيث يُتوقع أن تنتفع اقتصاديات دول المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا من ارتفاع إنتاج النفط ومن ارتفاع الطلب المحلي إثر تراجع السياسات التقشفية التي اعتمدتها دول المجموعة خلال السنوات الأخيرة، كما يُتوقع أن تبقى معدلات النمو مرتفعة في الدول ذات النمو السريع مثل كوت ديفوار وكينيا وتنزانيا، بفضل تواصل الاستثمار العمومي وتحسن الإنتاج الزراعي. كما يُتوقع أن يبقى معدل النمو مرتفعاً في مدغشقر بسبب ارتفاع الصادرات، وفي إثيوبيا على الرغم من السياسات التقشفية الهادفة للتحكم في حجم الدين العمومي.

ومن المُتوقع كذلك أن يتسارع النمو في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ليبلغ 2.5 % في عام 2019، وذلك بفضل تواصل الإصلاحات الهادفة إلى تحسين مناخ الأعمال واعتماد استراتيجيات للتنويع الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط الأمر الذي من شأنه أن يدعم الاستثمار في المنطقة، بالإضافة إلى تحسن الطلب المحلي وتواصل تعافي القطاع السياحي. ويُنتظر في هذا الإطار أن يتسارع معدل النمو في المملكة العربية السعودية ليبلغ 2.4 %، وفي الإمارات العربية المتحدة ليبلغ 3.6 %، في حين يُتوقع أن تزداد حدة الانكماش الاقتصادي في إيران ليبلغ 3.6 %، نتيجةً للآثار المترتبة عن العقوبات الأمريكية.

الفصـــل الأول

النشـاط التمويـلي

تمهـــيد

يمثل 2018 العام قبل الأخير للخطة الخمسية السابعة (2015 - 2019) للمصرف التي رصدت مبلغ 1100مليون دولار لمشروعات القطاع العام، و450 مليون دولار لعمليات القطاع الخاص، وما بين 150 إلى 250 مليون دولار سنوياً لتمويل الصادرات العربية المتجهة إلى الدول الأفريقية (مبلغ دوار)، و50 مليون دولار لعمليات العون الفني.

فيما يخص التوزيع القطاعي لمشروعات القطاع العام التي تمت المصادقة عليها في عام 2018، فقد غطت التمويلات قطاع البنية الأساسية في مجالات النقل وتوفير مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي والصيد التقليدي، وهي مجالات ذات أهمية كبرى نسبة لتأثيرها المباشر على تحسين الظروف الحياتية للسكان. كما غطت التمويلات قطاع الزراعة والتنمية الريفية الذي يلعب دوراً رئيسياً في تحقيق الأمن الغذائي ومكافحة الفقر، إلى جانب دوره في النهوض بمشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي. ثم القطاع الاجتماعي في مجالات الصحة والتعليم والتمويل الأصغر، بما يُساعد في تحسين الظروف الصحية للمواطنين، ويُسهم في تعزيز وتنمية القدرات البشرية في شتى التخصصات.

وقد كثّف المصرف – خلال العام - جهوده لتنمية التبادل التجاري بين المنطقتين العربية والأفريقية من خلال تمويل الصادرات العربية إلى الدول الأفريقية، كما قدم دعماً كبيراً للقطاع الخاص في الدول المستفيدة من خلال توفير الموارد المالية اللازمة لتسيير أعماله. أيضاً التزم المصرف – كدأبه سنوياً - بتقديم منح غير مستردة لتمويل عمليات العون الفني المختلفة.

في عام 2018 تمت الاستجابة لرغبة الدول الافريقية في رفع سقف التمويل الذي يقدمه المصرف للمشروع الواحد خلال السنة، مع مراعاة التفاوت بين مستويات التنمية في الدول المستفيدة والعناية على وجه الخصوص بظروف الدول المثقلة بالديون. وعليه فقد تم رفع سقف التمويل للمشروع الواحد من 20 مليون دولار إلى 40 مليون دولار (مع المحافظة على حجم المخصصات السنوية حتى نهاية الخطة الخمسية الحالية)، على أن لا تتجاوز مساهمة المصرف 90 % من تكلفة المشروع أو 40 مليون دولار أيهما أقل. ويمُكن منح الدولة المستفيدة أكثر من قرض واحد في العام بسقف إجمالي قدره 40 مليون دولار.

الالتزامات الكلية في عام 2018

بلغت الالتزامات الكلية للمصرف 564.95 مليون دولار خلال عام 2018، مثّلت نحو 99.9 % من إجمالي المقُرر للعام، منها 230 مليون دولار لتمويل 15 مشروعاً إنمائياً في القطاع العام، و100 مليون دولار لتمويل 8 عمليات في القطاع الخاص، و225 مليون دولار لتمويل 6 عمليات صادرات عربية إلى الدول الأفريقية، و9.95 ملايين دولار لتمويل 44 عملية عون فني. وقد تجاوزت تمويلات عام 2018 تمويلات عام 2017 بنسبة زيادة قدرها 6.7 %، ويُعزى ذلك إلى زيادة التمويلات الممنوحة للقطاع العام بنسبة 4.5 %، وللصادرات العربية بنسبة 12.5 %.

التزامات قروض القطاع العام وتوزيعها لعام 2018

استناداً إلى توجهات الخطة الخمسية الحالية للمصرف، وأولويات الدول الأفريقية المُستفيدة، تم توزيع التزامات قروض القطاع العام كما هو موضح في الرسم.

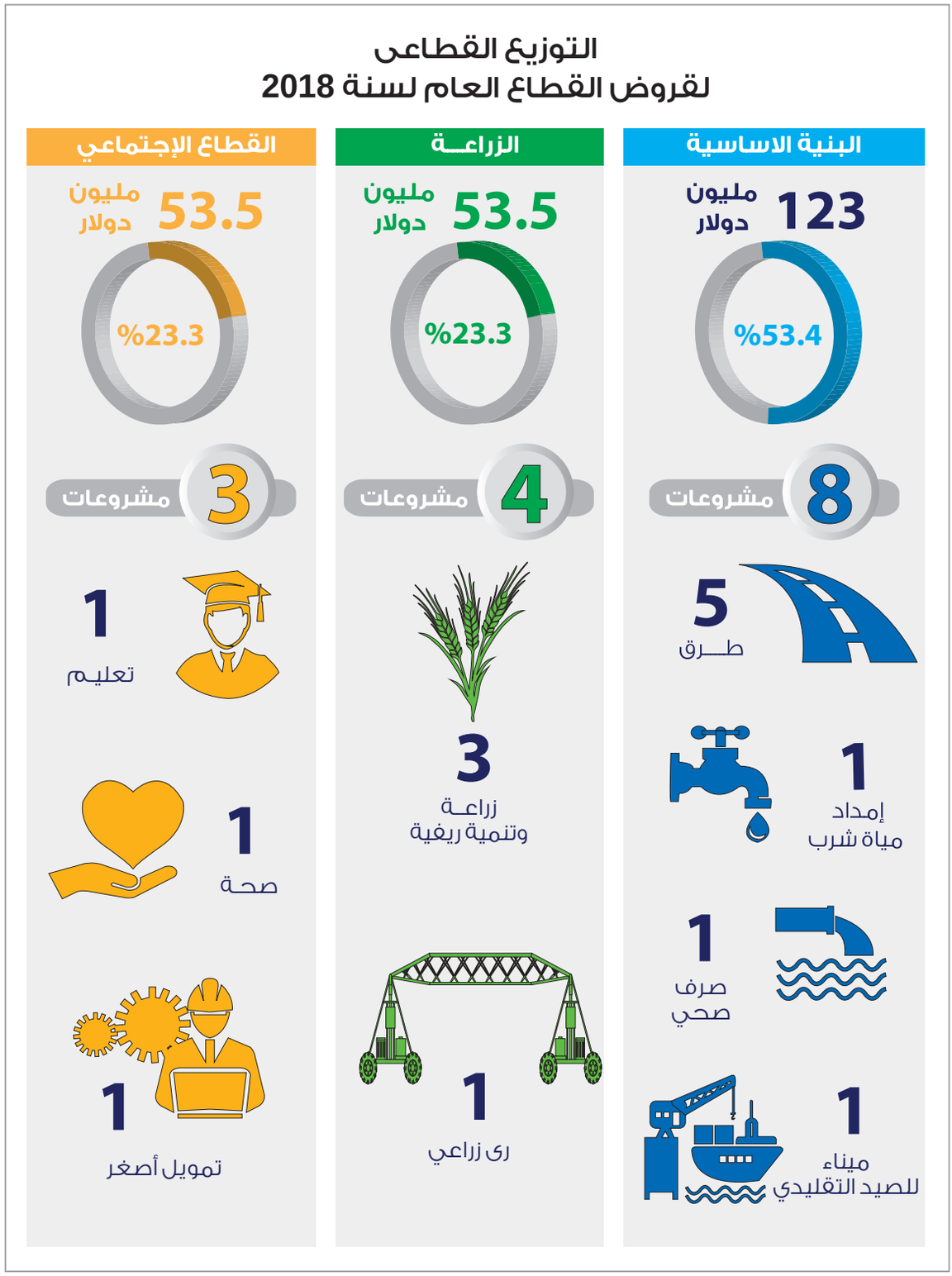

الجدول (1)

التوزيع القطاعي لقروض القطاع العام (2017 – 2018)

القطـــــاع	عدد القروض		المبلغ (مليون دولار)		النسبة %	
	2017	2018	2017	2018	2017	2018
البنية الأساسية	8	8	122.5	123.0	55.7	53.4
الزراعة والتنمية الريفية	4	4	53.5	53.5	24.3	23.3
الاجتماعي	4	3	44.0	53.5	20.0	23.3
المجموع	**16**	**15**	**220**	**230**	**100**	**100**

شروط الإقراض

يتم تقديم القروض بشروط مُيسَّرة، مراعاةً للأوضاع الاقتصادية للدول المقترضة والتي هي في أغلبها من ذوات الدخل المنخفض. وقد مكّنت هذه الشروط تلك الدول من الحصول على القروض بعنصر منحة يتناسب مع ظروفها ومع توجهات المؤسسات الدولية في كيفية التعامل معها.

وقد بلغ المتوسط المُرجح لنسبة الفائدة نحو 1.7 % في عام 2018 مُقابل نحو 1.5 % في عـام 2017، ولفتـرة السـداد نحو 25.4 سنة في عام 2018 مُقابل نحو 28.2 سنة في عام 2017، ولفترة السماح نحو 6.7 سنـوات في عام 2018 مقابل نحـو 8.5 سنوات في عام 2017. أما متوسط عنصر المنحة (الذي يعكس جمع أثر مدة القرض وفترة السماح وفئة الفائدة على القرض) في عام 2018 فقد بلغ نحو 35.5 %، مسجلاً انخفاضاً مقارنة مع عام 2017 حيث بلغ نحو 41.5 %. ويعود هذا الانخفاض أساساً الى تفاوت شروط الإقراض حسب الظروف الاقتصادية للبلد المستفيد من جهة، وشروط الإقراض الجديدة الخاصة بالشريحة التي تزيد عن 20 مليون دولار بناءً على قرار مجلس المحافظين الخاص برفع سقف التمويل من جهةٍ أخرى .

الجدول (2)

تطور النشاط التمويلي لعمليات المصرف خلال الفترة 1975 – 2018

(قروض ومنح / مليون دولار)

السنة	إجمالي الالتزامات السنوية	صافي الالتزامات السنوية [1]	متوسط نسبة الفائدة (%)*	متوسط فترة السداد (بالسنة)*	متوسط فترة السماح (بالسنة)*	متوسط عنصر المنحة % [2] *
1975	85.500	68.033	3.70	23.60	5.20	44.68
1976	62.000	56.823	2.90	22.80	5.00	49.78
1977	66.290	64.226	5.00	16.10	4.40	29.91
1978	72.870	48.601	3.70	18.10	5.20	40.84
1979	49.070	41.916	4.30	17.20	4.40	35.20
1980	71.950	48.066	5.60	15.90	3.80	25.44
1981	76.026	41.284	5.90	14.40	4.20	23.01
1982	90.000	48.180	6.00	16.00	4.70	23.84
1983	83.933	62.120	6.50	15.00	4.20	19.72
1984	87.960	43.178	6.60	14.20	3.70	18.24
1985	73.790	35.785	5.90	15.90	4.30	24.05
1986	58.605	36.937	4.20	16.50	4.20	35.02
1987	71.423	28.604	4.60	16.20	4.70	32.84
1988	66.720	49.151	4.30	17.00	4.30	34.90
1989	72.000	53.618	4.20	18.00	5.20	37.61
1990	73.682	32.565	3.90	18.40	4.30	39.16
1991	74.235	34.613	3.90	17.80	3.80	37.43
1992	73.726	54.157	3.40	17.93	4.20	40.97
1993	74.654	42.332	3.40	17.50	4.20	40.97
1994	74.307	55.998	3.40	18.00	4.10	42.00
1995	79.930	73.000	3.15	18.17	4.42	43.45
1996	89.938	78.467	3.26	18.50	4.34	42.61
1997	99.830	76.536	3.05	17.80	4.36	43.75
1998	109.940	69.535	3.10	18.10	4.38	42.70
1999	119.520	95.700	3.05	18.20	4.77	43.70
2000	123.950	113.834	2.29	25.95	5.62	58.15
2001	129.200	101.292	2.03	26.23	5.65	58.80
2002	134.390	132.150	1.43	27.25	7.21	65.40
2003	139.990	120.027	1.70	27.45	6.73	36.40
2004	144.970	135.838	1.36	27.67	7.62	42.72
2005	159.939	140.185	1.15	29.08	8.56	45.11
2006	169.945	153.394	1.31	28.78	9.20	54.94
2007	179.600	174.998	1.28	28.66	9.22	57.94
2008	190.000	178.845	1.50	27.40	8.46	50.48
2009	200.000	186.927	1.33	29.06	9.12	46.58
2010	200.000	198.200	1.11	29.14	9.69	49.52
2011	200.000	199.118	1.08	29.60	9.59	43.18
2012	200.000	187.307	1.17	29.38	9.44	36.26
2013	200.000	187.626	1.21	29.89	9.33	48.04
2014	200.000	199.541	1.11	29.47	9.70	50.74
2015	260.000	259.798	1.12	29.85	9.48	48.76
2016	306.000	305.871	1.05	30.31	9.76	48.81
2017	329.555	329.234	1.49	28.16	8.47	41.45
2018	**340.000**	**339.950**	**1.70**	**25.40**	**6.70**	**35.50**

(1) تم خصم الإلغاءات من إجمالي التمويل للسنة التي تمت فيها موافقة مجلس الإدارة.

(2) يعتبر القرض ميسراً إذا بلغت نسبة عنصر المنحة فيه 35 % فأكثر.

(*) احتسبت معدلات نسبة الفائدة وفترة السداد وفترة السماح وعنصر المنحة كمتوسطات مرجحة بقيمة القرض لكل مشروع، وذلك فيما يخص مشروعات القطاع العام.

التزامات القروض وتوزيعها القطاعي للفترة 1975 - 2018

بلغ الإجمالي المتراكم لتمويلات المصرف نحو 5.8 مليارات دولار خلال الفترة 1975 – 2018، خُصص منه نحو 5.4 مليارات دولار لتمويل 662 مشروعاً إنمائياً. وبلغ صافي التزامات قروض المشاريع نحو 4.8 مليارات دولار، تم توزيعها قطاعيًا كما هو موضح في الرسم أدناه.

التوزيع القطاعى
لصافى التزامات قروض المشاريع 1975 - 2018

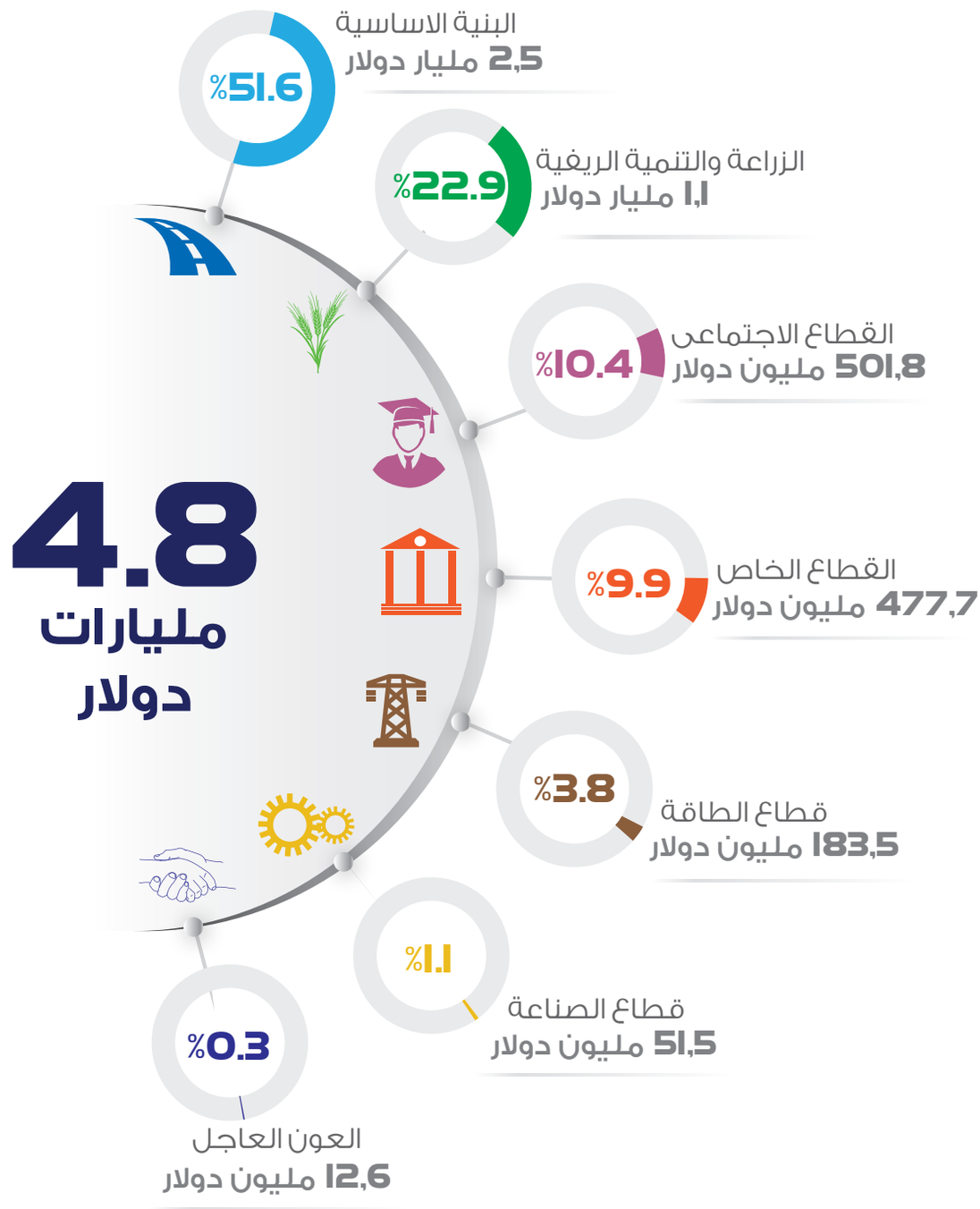

أما فيما يتعلق بقروض صندوق الإقراض[1] وعددها 59 قرضاً، فقد قُدمت للدول الأفريقية بغرض دعم ميزان مدفوعاتها، وبلغ إجمالي التزامات الصندوق 214.244 مليون دولار. وعليه يبلغ إجمالي صافي التمويلات، شاملاً قروض المشاريع وقروض صندوق الإقراض، نحو 5 مليارات دولار، وذلك حتى نهاية عام 2018.

القطاع الخاص

يُساهم المصرف في تمويل القطاع الخاص بقروض ائتمانية يتم تقديمها لبنوك ومؤسسات تمويل التنمية الوطنية والإقليمية بالدول المستفيدة، لإعادة إقراضها لتمويل مشاريع فرعية بالقطاع الخاص. وتتمثل مساهمته أيضاً في تقديم قروض للحكومات يُعاد إقراضها مباشرةً إلى القطاع الخاص، هذا إلى جانب تمويل مكونات لدعم هذا القطاع في إطار المشاريع التي يُسهم المصرف في تمويلها. ومنذ عام 1975 وحتى نهاية عام 2014 بلغ عدد القروض الموجهة إلى القطاع الخاص بواسطة الحكومات 45 قرضاً، بصافي التزامات 116.9 مليون دولار.

ولتأطير دور القطاع الخاص ودعمه عبر توفير موارد مالية إضافية، أجاز مجلس المحافظين «برنامج تمويل القطاع الخاص» بموجب قراره رقم (6) لسنة 2014، وبدأ تنفيذه مع بداية الخطة الخمسية السابعة، إذ تَقرَّر تخصيص مبلغ 450 مليون دولار يتم توزيعها على مدار سنوات الخطة لتقديم قروض ائتمانية للبنوك والمؤسسات المالية لإعادة إقراضها للقطاع الخاص، علاوةً على تمويل أنشطة المؤسسات الحكومية ذات الطابع التجاري وعمليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وذلك كالتالي:

العام	2015	2016	2017	2018	2019
تمويل القطاع الخاص (مليون دولار)	50	100	100	100	100

في عام 2018 تم منح 8 قروض ائتمانية بإجمالي قدره 100 مليون دولار، وهو نفس إجمالي القروض الممنوحة في عام 2017. واستفادت من هذه القروض 6 بنوك تجارية ومؤسسات تمويل إنمائي محلي في الكونغو الديمقراطية ونيجيريا وبوركينا فاسو ويوغندا وموزمبيق والسنغال (75 مليون دولار)، ومؤسسة تمويل إنمائي إقليمية (15 مليون دولار)، ومؤسسة حكومية ذات طبيعة تجارية في السنغال (10 ملايين دولار).

وفيما يخص اتفاقيات قروض الائتمان فقد تم - خلال العام - توقيع 3 اتفاقيات مع مؤسسات مالية بمبلغ إجمالي قدره 45 مليون دولار، تضمنّت عمليتيْن تمت الموافقة عليهما في عام 2017، وعملية واحدة تمت الموافقة عليها في عام 2018. علماً بأن واحدة من تلك الاتفاقيات قد تم إعلان نفاذها وبدأت المؤسسة المقترضة السحب الفعلي من حصيلة التمويل.

تمويل الصادرات العربية إلى الدول الأفريقية

يهتم المصرف بتعزيز التبادل التجاري بين الدول العربية والأفريقية، لِما للتجارة الخارجية من دورٍ فعّال في العملية التنموية عبر تيسير انتقال السلع والخدمات وتوفير المدخلات للعمليات الإنتاجية، وتموين الأسواق المحلية والعالمية، وتسهيل تداول الإنتاج النهائي.

(1) أُنشئ الصندوق العربي لتقديم القروض للدول الأفريقية (صندوق الإقراض) في نوفمبر 1973 وبدأ عملياته في نوفمبر 1974 بهدف معاونة تلك الدول التي تواجهها صعوبات في الحصول على التمويل الخارجي ودعم موازين مدفوعاتها، وعُهد بإدارته إلى جامعة الدول العربية واستمر ذلك إلى أن انتقلت إدارته إلى المصرف في عام 1976 بعد أن بدأ مباشرة عملياته، ثم أُدمجت موارده في رأسمال المصرف في عام 1977 وتوقف نشاطه الأساسي (أي العون غير المُرتبط بالمشاريع).

وقد ساهم المصرف في رأس مال البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد (AFREXIMBANK) بمبلغ 10 ملايين دولار؛ كما وضع في عام 1997 برنامجاً لتمويل الصادرات العربية إلى الدول الأفريقية بمبلغ 100 مليون دولار (دوار)، منه 75 مليوناً أدارتها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ثم المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة، وتم منح المُتبقي وقدره 25 مليون دولار إلى بنوك عربية لتمويل الصادرات العربية إلى الدول الإفريقية. وحتى انتهاء البرنامج في عام 2014 بلغ إجمالي الموافقات 399.5 مليون دولار، سُحب منه ما يناهز 187 مليون دولار لتمويل 29 عملية لصالح تنزانيا وغينيا وموريشيوس وزيمبابوي وسيشيل وزامبيا وكوت ديفوار وكينيا والسنغال وجامبيا، استفادت بعضها بأكثر من عملية.

ومنذ بداية عام 2015، وبموجب قرار مجلس المحافظين رقم (6) لعام 2014 المُشار إليه، تمت إجازة «برنامج تمويل التجارة الخارجية» وخُصصت له مبالغ سنوية دوارة كالتالي:

العـــــام	2015	2016	2017	2018	2019
تمويل الصادرات العربية إلى الدول الأفريقية (مليون دولار)	150	200	200	225	250

في عام 2018 تم منح 6 خطوط تمويل بإجمالي قدره 225 مليون دولار؛ أي بنسبة زيادة 12.5 % عن تمويلات عام 2017 التي بلغت 200 مليون دولار، واستفادت من هذه التمويلات 4 بنوك تجارية ومؤسسات تمويل انمائي محلية في كلٍ من نيجيريا والسنغال ومالي وموزمبيق (120 مليون دولار)، ومؤسستيّ تمويل إنمائي إقليميتيْن (105 ملايين دولار).

العمليات الإقليمية

تحظى المشاريع وعمليات العون الفني ذات الطابع الإقليمي باهتمام المصرف، إذ ينعكس أثرها الإيجابي على أكثر من بلد أفريقي؛ مما يُتيح مجالاً للربط والتعاون بين هذه البلدان. وقد ساهم المصرف في عام 2018 في تمويل مشروع طريق "مساكوري- انجوري- بول- حدود النيجر" الجزء "انجوري – بول" بجمهورية تشاد، ومشروع إعادة تأهيل وتوسعة طريق "رومونغي – نيانزالاك" بجمهورية بورندي الذي يسهم في فتح منفذ إلى البحر لكل من جمهورتي بوروندي ورواندا، ومشروع الطريق الوطني رقم 10 "توجان – واهيجويا" ببوركينافاسو الذي يساعد في دعم التكامل الاقتصادي بين دول بوركينافاسو والنيجر ومالي وكوت ديفوار.

عمليات العون الفني وتوزيعها في عام 2018

يتم تقديم العون الفني لفائدة الدول المستفيدة والمنظمات الإقليمية الأفريقية بموجب منح غير مستردة، وذلك من خلال تمويل دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروعات الإنمائية، التي يحرص المصرف على حصر إعدادها في بيوت الخبرة والمكاتب الاستشارية العربية والأفريقية أو العربية الأفريقية المشتركة، وتمويل عمليات الدّعم المؤسسي التي تغطي أنشطة مختلفة تشمل إقامة برامج تدريبية وإيفاد خبراء عرب إلى الدول المستفيدة، وتنظيم فعاليات مختلفة وتوفير معدات وأجهزة لبعض المؤسسات.

وفي عام 2018 تم تخصيص نحو 9.95 ملايين دولار لتمويل 44 عملية عون فني، تمثل 99.5 % من المقرر للعام البالغ 10 ملايين دولار. وقد تم تخصيص مبلغ 1.92 مليون دولار لقطاع البنية الأساسية، و1.85 مليون دولار لقطاع الزراعة والتنمية الريفية، و3.53 ملايين دولار للقطاع المالي، و2.05 مليون دولار للقطاع الاجتماعي، و450 ألف دولار للقطاع الصناعي، بالإضافة إلى 150 ألف دولار لتمويل عمليات عون فني في إطار صلاحيات المدير العام.

عمليات العون الفني خلال الفترة 1975 - 2018

بلغت مخصصات العون الفني خلال الفترة 1975 –2018 نحو 190.2 مليون دولار غطت تمويل 780 عملية، تم توزيعها بين دراسات الجدوى والدعم المؤسسي كما هو وارد في الرسم البيانى أدناه.

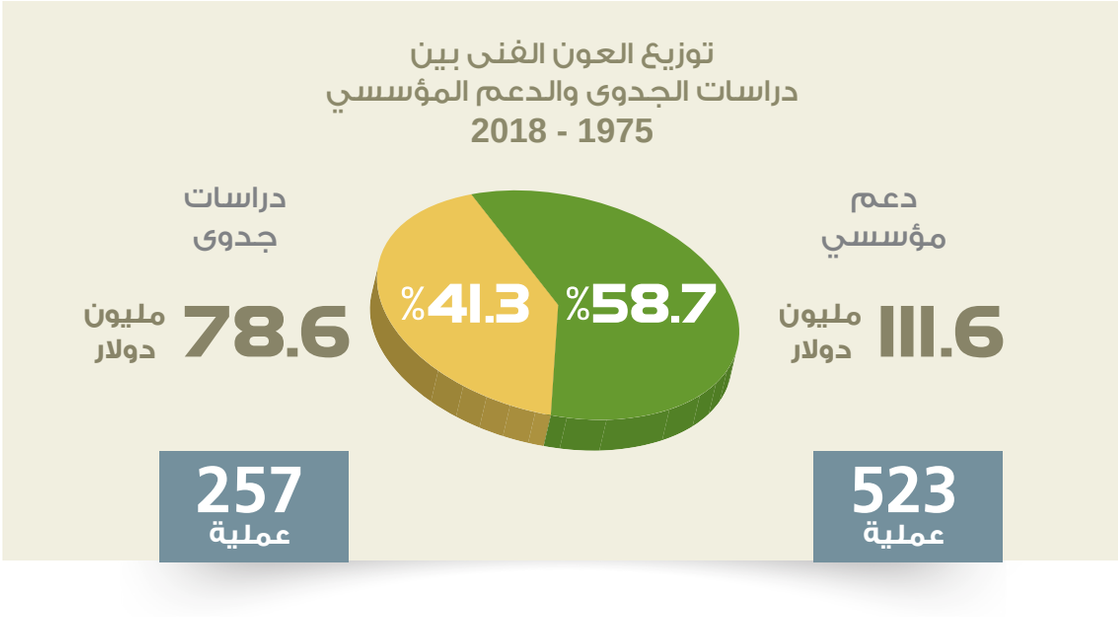

الجدول (3)

تطور عمليات العون الفني خلال الفترة 1975- 2018

التاريخ	دراسات الجدوى		الدعم المؤسسي		المجموع	
	العـدد	المبلغ (مليون دولار)	العـدد	المبلغ (مليون دولار)	العـدد	المبلغ (مليون دولار)
2004 -1975	155	42.622	169	35.627	324	78.249
2005	7	2.000	21	3.989	28	5.989
2006	8	2.740	16	3.485	24	6.225
2007	8	2.910	23	3.590	31	6.500
2008	8	2.770	23	3.980	31	6.750
2009	9	3.605	18	3.395	27	7.000
2010	9	3.285	21	4.715	30	8.000
2011	7	2.330	24	5.670	31	8.000
2012	8	2.460	24	5.540	32	8.000
2013	4	1.560	29	6.440	33	8.000
2014	6	2.550	23	5.450	29	8.000
2015	9	3.785	26	6.215	35	10.000
2016	9	3.150	32	6.850	41	10.000
2017	3	0.725	37	8.830	40	9.555
2018	7	2.060	37	7.890	44	9.950
المجموع	**257**	**78.552**	**523**	**111.666**	780	190.218
النسبة (%)	**32.95**	**41.30**	**67.05**	**58.70**	**100.00**	**100.00**

الدعم المؤسسي

غطت مخصصات الدعم المؤسسي البالغة نحو 111.6مليون دولار خلال الفترة 1975 – 2018 إيفاد 146 خبيراً عربياً إلى الدول الأفريقية بتكلفة بلغت نحو 30.2 مليون دولار، للاستفادة من خبراتهم في كافة التخصصات ولتدريب الكوادر المحلية، كما غطت تمويل 225 دورة تدريبية بتكلفة قدرها نحو 33.9 مليون دولار، وذلك من أجل المساعدة في بناء القدرات لعدد 10521 متدرباً أفريقياً من القطاعين العام والخاص. كذلك غطت المخصصات المساهمة في تمويل المعارض التجارية العربية الأفريقية المشتركة بالتعاون مع أمانتيّ جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي، وتوفير معدات وتجهيزات مكتبية وطبية لمؤسسات أفريقية، وتمويل ملتقيات ومنتديات ومعارض ومؤتمرات في مجالات التنمية والتجارة والاستثمار، بالإضافة إلى دعم الكثير من البرامج والمبادرات التي ترتقي بحياة المواطن الأفريقي بصورة عامة وتُساعد في التمكين الاقتصادي للمرأة الأفريقية بصفةٍ خاصة. وقد بلغت التكلفة الإجمالية لهذه الأنشطة نحو 47.4 مليون دولار.

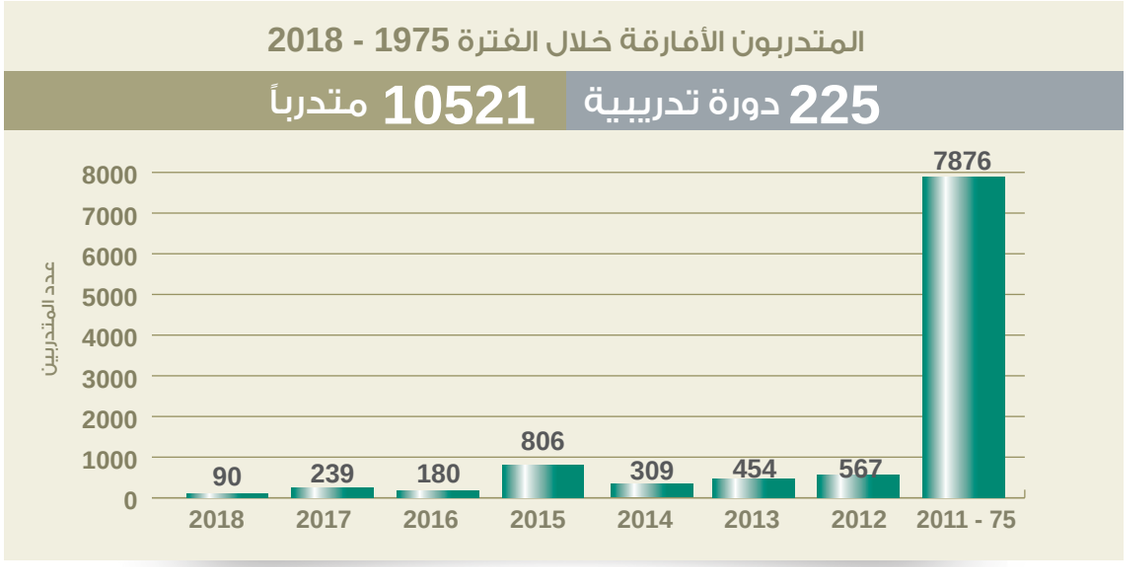

الجدول (4)

التوزيع القطاعي لعمليات العون الفني خلال الفترة 1975 - 2018 (بملايين الدولارات)

القطاع	البنية الأساسية		الزراعي		الصناعي		الطاقة		المالي		المجموع	
العون الفني	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
دراسـات الجـدوى	39.41	50.2	30.00	38.2	2.33	3.0	4.83	6.1	1.99	2.5	78.56	100
الدعـم المؤسسي												
الخبراء	10.421	34.5	7.778	25.8	0.56	1.9	0.235	0.8	11.199	37.1	30.193	100
التدريب	3.825	11.3	16.3	48.1	2.105	6.2	0.28	0.8	11.41	33.6	33.92	100
عمليات أخرى	15.963	33.7	9.581	20.2	1.125	2.4	0.557	1.2	20.177	42.6	47.40	100
المجمـوع الفرعـي	**30.209**	**27.1**	**33.659**	**30.2**	**3.79**	**3.4**	**1.072**	**1.0**	**42.936**	**38.4**	**111.516**	**100**
المجمـوع الكلـي	**69.618**	**36.6**	**63.656**	**33.5**	**6.118**	**3.2**	**5.897**	**3.1**	**44.929**	**23.6**	**190.218**	**100**

تطور الالتزامات والسحب من القروض والمنح للفترة 1975 - 2018

بلغ إجمالي التزامات قروض القطاعين العام والخاص ومنح العون الفني خلال الفترة 1975 – 2018 نحو 5,765.388 مليون دولار، منه 5,575.170 مليون دولار للقروض و190.218 مليون دولار للمنح. وبلغ حجم صافي الالتزامات نحو 4,932.241 مليون دولار، منه 4,773.091 مليون دولار للقروض و159.150 مليون دولار للمنح، وذلك بدون احتساب القروض التي منحها صندوق الإقراض وعددها 59 قرضاً بمبلغ 214.244 مليون دولار. ويُلاحظ أن الفرق بين إجمالي الالتزامات وصافيها يبلغ 833.147 مليون دولار، وهو عبارة عن إلغاءات بعضها يمُثل مبالغ متبقية من قروض مشروعات ومنح عمليات عون فني اكتمل تنفيذها.

أما إجمالي السحب المُتراكم في نهاية عام 2018 فقد بلغ 3,398.209 مليون دولار، منه 3,272.958 مليون دولار للقروض و125.251 مليون دولار للمنح، مُقابل إجمالي 3,177.867 مليون دولار في نهاية عام 2017، منه 3,059.683 مليون دولار للقروض و118.184 مليون دولار للمنح، بما في ذلك السحب من قروض صندوق الإقراض. وبلغت نسبة السحب المتراكم إلى مجموع الالتزامات المتراكمة للمصرف والصندوق، بعد استبعاد الإلغاءات، حوالي 66 % حتى نهاية عام 2018 (الجدول 5).

جديرٌ بالذكر أن حجم السحب من القروض خلال الأعوام العشرة الأخيرة (2009 – 2018) فاق حجم الاسترداد لأقساط أصل القروض بمبلغ 841.632 مليون دولار، إذ بلغ السحب 1,372.058 مليون دولار مقابل استرداد 530.426 مليون دولار، ويُعزى ذلك إلى تحسن إدارة القروض والمنح ومتابعتها، وزيادة حجم العمليات خلال الفترة نفسها. أما السحب والاسترداد في عام 2018 فقد بلغ 213.275 مليون دولار و57.040 مليون دولار على التوالي، وهذا مؤشر على أن المصرف يضطلع بدور إنمائي حقيقي.

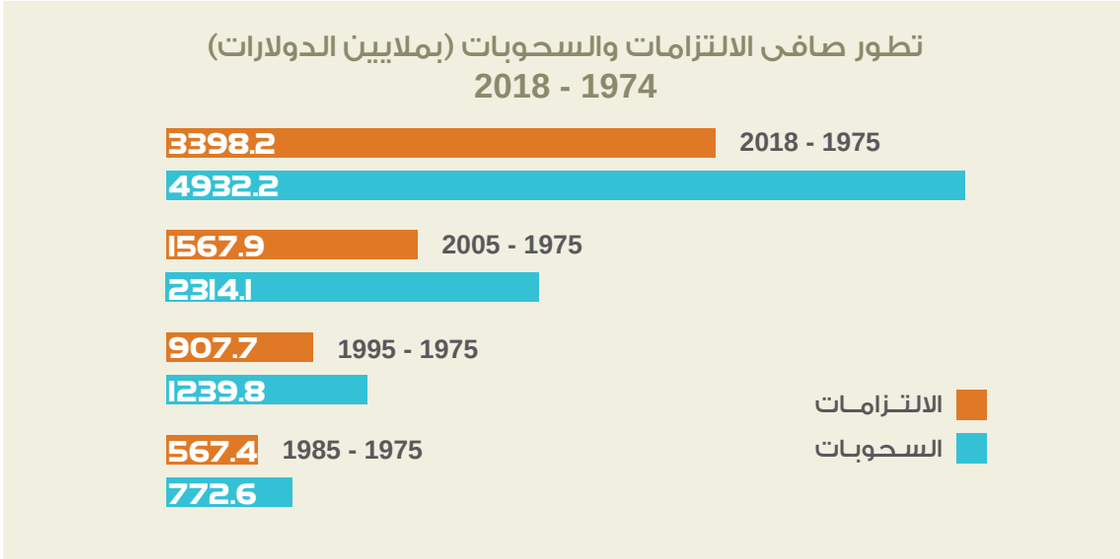

الجدول (5)

تطور التعهدات والسحوبات خلال الفترة 1974 - 2018 (بملايين الدولارات)

السنة	التمويلات السنوية	صافي التعهدات السنوية	تعهدات صندوق الإقراض السنوية	المجموع المتراكم لصافي التعهدات والصندوق	المجموع المتراكم للسحوبات	نسبة مجموع السحوبات إلى مجموع صافي التعهدات والصندوق (%)
1974	-	-	79.850	79.850	79.850	100
1975	85.500	68.033	64.650	212.533	144.500	68
1976	62.000	56.823	56.500	325.856	203.097	62
1977	66.290	64.226	13.244	403.326	223.959	56
1978	72.870	48.601		451.927	279.635	62
1979	49.070	41.916		493.843	331.591	67
1980	71.950	48.066		541.909	379.446	70
1981	76.026	41.284		583.193	416.428	71
1982	90.000	48.180		631.373	453.240	71
1983	83.933	62.120		693.493	492.894	71
1984	87.960	43.178		736.671	534.798	73
1985	73.790	35.785		772.456	576.362	75
1986	58.605	36.937		809.393	625.576	77
1987	71.423	28.604		837.997	660.747	79
1988	66.720	49.151		887.148	685.596	77
1989	72.000	53.618		940.766	709.227	75
1990	73.682	32.565		973.331	732.516	75
1991	74.235	34.613		1,007.944	775.346	77
1992	73.726	54.157		1,062.101	810.739	76
1993	74.654	42.332		1,104.433	833.536	75
1994	74.307	55.998		1,160.431	868.811	75
1995	79.930	73.000		1,233.431	907.690	74
1996	89.938	78.467		1,311.898	950.177	72
1997	99.830	76.536		1,388.434	992.886	72
1998	109.940	69.535		1,457.969	1,042.612	72
1999	119.520	95.700		1,553.669	1,113.937	72
2000	123.950	113.834		1,667.503	1,170.766	70
2001	129.200	101.292		1,768.795	1,238.822	70
2002	134.390	132.150		1,900.945	1,309.097	69
2003	139.990	120.027		2,020.972	1,386.819	69
2004	144.970	135.772		2,156.744	1,477.208	68
2005	159.939	140.181		2,296.925	1,567.890	68
2006	169.945	153.394		2,450.319	1,677.291	68
2007	179.600	171.898		2,622.217	1,825.125	70
2008	190.000	173.184		2,795.401	1,965.984	70
2009	200.000	186.613		2,982.014	2,098.924	70
2010	200.000	196.195		3,178.209	2,223.603	70
2011	200.000	197.320		3,375.529	2,360.060	70
2012	200.000	185.547		3,561.076	2,483.329	70
2013	200.000	179.423		3,740.499	2,619.092	70
2014	200.000	199.510		3,940.009	2,753.610	70
2015	260.000	231.421		4,171.430	2,899.371	70
2016	306.000	305.871		4,477.301	3,029.063	68
2017	329.555	329.234		4,806.535	3,177.867	66
2018	339.950	339.950		5,146.485	3,398.209	66
المجموع	**[1]5,765.388**	**[2] 4,932.241**	**214.244**	**5,146.485**	**3,398.209**	

(1) هذا المبلغ هو المجموع المتراكم لالتزامات المصرف قبل الإلغاءات، منه 5،575.170 مليون دولار لقروض القطاعين العام والخاص و190.218 مليون دولار للمنح.

(2) هذا المبلغ هو المتراكم لصافي التزامات المصرف، منه 4،773.091 مليون دولار لقروض القطاعين العام والخاص و159.150 مليون دولار للمنح.

العمليات التي اكتملت خلال عام 2018

اكتمل خلال عام 2018 تنفيذ 7 مشروعات إنمائية في قطاعيّ البنية الأساسية والزراعة والتنمية الريفية والقطاع الاجتماعي بتكلفة إجمالية بلغت 304.816 ملايين دولار، وساهم المصرف فيها بمبلغ 70 مليون دولار واستفادت منها 7 دول أفريقية. وقد اكتمل أيضاً خلال العام إنجاز 35 عملية عون فني بتكلفة قدرها 9.8 ملايين دولار، شملت 7 دراسات جدوى بتكلفة قدرها 2.1 مليون دولار، و28 عملية دعم مؤسسي بتكلفة قدرها 7.7 ملايين دولار.

التوقيع على الاتفاقيات

تم خلال عام 2018 التوقيع على 23 اتفاقية قرض مع 12 دولة أفريقية و7 مؤسسات إقليمية، وبلغ إجمالي القروض الممنوحة بموجب هذه الاتفاقيات 415 مليون دولار. كما تم إعلان نفاذ 20 اتفاقية مع 12 دولة أفريقية و8 مؤسسات إقليمية، بمبلغ إجمالي قدره 367 مليون دولار.

الإسهام في تخفيف عبء المديونية

يُسهم المصرف في التخفيف من عبء قروضه على الدول المتلقية لعونه، وذلك من خلال أسلوب ترتيبات سداد المتأخرات. وقد سبقت إجراءاته في هذا المضمار إعلان مبادرة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الرامية إلى معالجة مشكلة ديون البلدان الفقيرة المُثقلة بالديون (HIPC). كما لم يتوانَ المصرف في المشاركة إلى جانب المؤسسات التمويلية الدولية في تلك المبادرة منذ عام 1997، حيث يعمل في إطارها على خفض عبء المديونية بمقدار المساهمة التي يتعين عليه توفيرها، وفقاً لظروف كل دولة على حدة. وقد بلغ إجمالي المساعدات التي قدمها المصرف حتى نهاية عام 2018 نحو 258.848 مليون دولار لفائدة 29 بلداً أفريقياً، توزعت كالتالي:

الدولة	م. د.	الدولة	م. د.	الدولة	م. د.	الدولة	م.د.
يوغندا	7.200	موزمبيق	11.300	بنين	2.600	مالي	4.041
بوركينا فاسو	16.300	النيجر	19.600	إثيوبيا	6.000	تنزانيا	14.742
غانا	8.342	مدغشقر	1.506	زامبيا	11.847	الكاميرون	1.904
ملاوي	4.216	سيراليون	9.766	ساوتومي وبرنسيب	7.011	بوروندي	15.808
إفريقيا الوسطى	8.726	الكونغو	5.180	غينيا بيساو	7.185	الكونغو الديمقراطية	17.906
توجو	0.308	كوت ديفوار	1.771	غينيا	10.360	اتحاد القمر	15.446
السنغال	5.100	رواندا	24.312	تشاد	2.284	جامبيا	0.817
ليبريا	17.270						

التمويل المشترك

يسعى المصرف إلى التنسيق مع مؤسسات التمويل وخاصةً العربية منها في شأن التمويل المشترك، نظراً لما يتيحه هذا النهج من إمكانية تمويل المشاريع الكُبرى التي تتقدّم بها الدول المستفيدة. وقد اشترك مع بعض مؤسسات التمويل العربية والدولية والبنك الإسلامي للتنمية و"الأوفيد" في تمويل 10 من المشروعات التي تمت الموافقة عليها خلال عام 2018 والبالغة 15 مشروعاً، وبلغت نسبة تمويله فيها نحو 20.1 % من تكلفتها الكلية البالغة نحو 810.7 ملايين دولار. كما بلغت نسبة تمويل الصناديق العربية الأخرى (الصندوق السعودي للتنمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وصندوق أبوظبي للتنمية) والبنك

الإسلامي للتنمية و"أوفيد" نحو 50.9 %. أمّا مؤسسات التمويل غير العربية (البنك الأفريقي للتنمية وصندوق الإيفاد، والصندوق البلجيكي للمعيشة وصندوق النرويج للتنمية) فقد بلغت نسبة تمويلها نحو 18.8 %، وحكومات الدول المستفيدة نحو 10.2 %. وفيما يخص المشاريع المتبقية وعددها 5 مشروعات بتكلفة قدرها 73.4 مليون دولار، فقد اشترك المصرف في تمويلها مع حكومات الدول المستفيدة حيث ساهم بمبلغ 67 مليون دولار؛ أي نحو 91.3 % من تكلفتها الكلية.

الجدول (6)

التمويل المشترك خلال عامي 2017 – 2018

المشـاركون في التمويـل	2017		2018	
	مليون دولار	%	مليون دولار	%
المصرف العربي	150.1	30.8	163	20.1
الصناديق العربية الأخرى والبنك الإسلامي للتنمية و"الأوفيد"	200.2	41.1	412.8	50.9
مؤسسات التمويل غير العربية	86.4	17.8	152	18.8
حكومات الدول المستفيدة	50	10.3	82.9	10.2
المجموع	**486.8**	**100**	**810.7**	**100**

بلـــغ إجمـالي تكلفـة المشاريع التـي ســاهم المصرف فيها ضمن التمويل المشترك مع جميـع المؤسســات خـلال الفتـرة 1975 – 2018 نحو 21.2 مليار دولار، وبلغت نسبة تمويله فيها نحو 17.8 %. وفي الرسم أدناه تفصيلٌ لهذه التمويلات المشتركة.

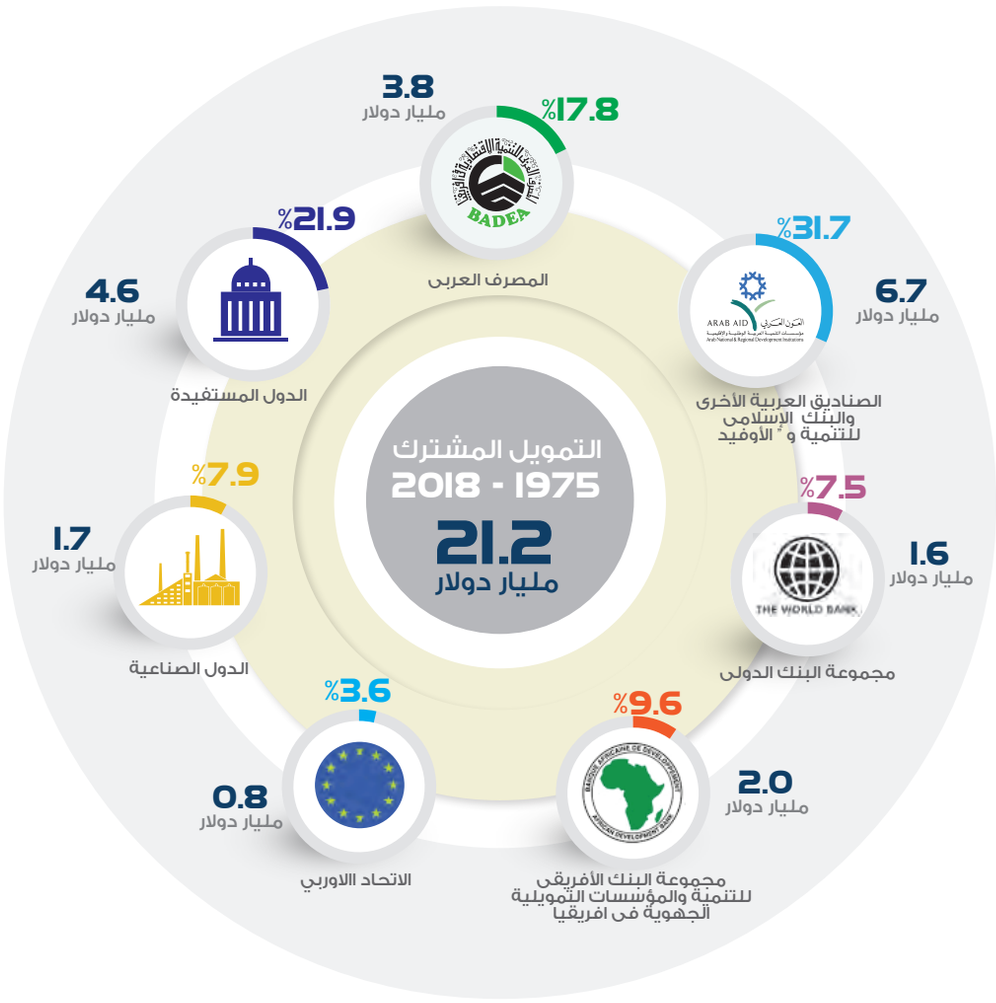

الدول التي استفادت من
قروض القطاع العام
خلال عام 2018

الفصل الثاني
وصفٌ تفصيلي للعمليات الموافق عليها خلال عام 2018

صادق المصرف خلال عام 2018 على تمويل 15 مشروعاً إنمائياً في القطاع العام، و8 عمليات في القطاع الخاص، و6 عمليات صادرات عربية و44 عملية عون فني، وذلك لفائدة بعض الدول والمؤسسات الأفريقية المستفيدة من عونه. ويحتوى هذا الفصل على وصفٌ تفصيليٌ لهذه العمليات.

1/ مشروعات القطاع العام

طريق "مساكوري – انجوري – بول – حدود النيجر" – الجزء: "انجوري – بول"

القطاع: البنية الأساسية

جمهورية تشاد

أهداف المشروع

يندرج المشروع ضمن برنامج الحكومة لتطوير قطاع النقل بالبلاد، ورفع مستوى شبكة الطرق القومية، والإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بجمهورية تشاد، ويهدف إلى توسعة شبكة الطرق المسفلتة وتكاملها وتنميتها وربطها بالمراكز الإدارية والاقتصادية، وتحسين كفاءة المرور والسلامة على الطريق الحالي. كما يهدف المشروع بصفة خاصة إلى تطوير الطريق القائم لدعم التكامل الاقتصادي بين جمهوريتي تشاد والنيجر، من خلال فك العزلة عن المنطقة الغربية والقرى والتجمعات المتاخمة لبحيرة تشاد، ويُسهم في تطوير التكامل الاقتصادي الجهوي عبر الطريق العابر للصحراء لربط دول تشاد والنيجر ومالي ونيجيريا بشمال أفريقيا.

وصف المشروع

يمتدّ مشروع الطريق من مدينة "ماساكوري" إلى حدود النيجر ويبلغ طوله نحو 418 كيلومتراً. وقد تم تقسيم المشروع إلى خمسة أجزاء، يُسهم المصرف في تمويل الجزء الثاني منها (أنجوري – بول) الذي تشتمل مكوناته على أعمال الهندسة المدنية لتشييد طريق مسفلت بطول نحو 100 كيلومتر وعرض 7 أمتار مع كتفين عرض كل منهما 1.5 متر خارج التجمعات السكنية، وبعرض 9 أمتار ورصيفين عرض كل منهما مترين داخلها. كما تشتمل المكونات على الخدمات الاستشارية، ودعم وحدة تنفيذ المشروع.

تمويل المشروع

تبلغ التكلفة الكلية للجزء الثاني من المشروع 30.96 مليون دولار، ويُساهم في تمويله المصرف العربي بمبلغ 8 ملايين دولار عبارة عن قرض إضافي لتغطية حصة حكومة تشاد في عقد الأعمال المدنية (تمثل نحو 25.9 % من إجمالي التكاليف)، حيث سبق وأن قدم قرضاً قيمته 10 ملايين دولار لتمويل الجزء الأول في عام 2012. كما يُساهم في التمويل الصندوق السعودي للتنمية بمبلغ 11 مليون دولار (نحو 35.5 %)، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بمبلغ 11 مليون دولار (نحو 35.5 %)، والحكومة بمبلغ 0.96 مليون دولار (نحو 3.1 %).

إمداد مياه الشرب والصرف الصحي بجزيرة "سانت أنتاو" (المرحلة الأولى)

القطاع: البنية الأساسية

جمهورية الرأس الأخضر

أهداف المشروع

يندرج المشروع ضمن المخطط التوجيهي لإمداد مياه الشرب والصرف الصحي بجزيرة "سانت أنتاو" للفترة (2015 – 2035)، الذي يسعى إلى تحسين الظروف الصحية والمعيشية لسكان الجزيرة وتخفيف حدة الفقر؛ مما يؤدّي إلى الحدّ من النزوح إلى الجزر الأخرى. وتهدف المرحلة الأولى من المشروع إلى تحسين كفاءة منظومة توزيع مياه الشرب من خلال الحد من فاقد المياه في الشبكة وضمان جودتها، وتوسيع شبكات الصرف الصحي.

وصف المشروع

تشمل مكونات المرحلة الأولى الأعمال المدنية لإعادة إعمار شبكة ومنظومات نقل وتوزيع مياه الشرب في مدن "بورتو نوفو" و"ريبرا جراند" و"بول، وتوسعة شبكة الصرف الصحي في مدينة "بورتو نوفو"، مع تشييد محطات لرفع المياه المستعملة وتوريد وتركيب خط رئيسي لنقلها إلى محطة المعالجة، وإنشاء أحواض تحليل منزلي في المناطق الريفية. كما تشمل المكونات تقديم دعم للمصالح المستقلة للمياه والصرف الصحي بالمنطقة، والخدمات الاستشارية، ودعم وحدة تنفيذ المشروع، إلى جانب تدقيق حساباته السنوية وتنظيم ورشتينْ لانطلاق أعماله.

تمويل المشروع

تبلغ التكلفة الكلية للمشروع 12 مليون دولار، ويُساهم في تمويله كلٌّ من المصرف العربي بمبلغ 10 ملايين دولار (تمثل 83.3 % من إجمالي التكاليف)، والحكومة بمبلغ 2 مليون دولار (تمثل 16.7 % من إجمالي التكاليف).

دعم التعليم الأساسي في خمس مناطق

القطاع: الاجتماعي (تعليم)

جمهورية غانا

أهداف المشروع

دعم وتحسين التعليم الأساسي ليلعب دوراً هاماً في بناء قطاع التعليم في جمهورية غانا، وذلك عبر تشييد 44 مدرسة إضافية لتستوعب نحو 7840 تلميذ وتلميذة، بما يساعد على إتاحة فرص أفضل للمجتمعات الفقيرة والريفية للحصول على التعليم، وزيادة الرغبة في التعلم، وتخفيف الضغط على الفصول المزدحمة، وتحسين جودة التعليم، وسد الفجوة بين الجنسين في الحصول على فرص التعليم، وخفض ظاهرة التخلف. وسيعمل المشروع على تطبيق برامج الحكومة لتطوير وتوسيع فرص التعليم الأساسي في البلاد.

وصف المشروع

يُغطي المشروع خمس مناطق في النصف الجنوبي من البلاد، ويشتمل على تشييد وتأثيث 44 مدرسة بإجمالي فصول قدره 196 فصلاً. وتتكون المباني من ثلاثة نماذج وهي مبنى مدرسة مكون من 6 فصول دراسية بمساحة إجمالية 553 متراً مربعاً، ومبنى مكون من 3 فصول دراسية بمساحة إجمالية 383 متراً مربعاً، ومبنى مكون من فصلينْ دراسيينْ بمساحة إجمالية 243 متراً مربعاً. ويستوعب كل فصل دراسي نحو 40 طالباً، بحيث تستوعب كل مدرسة 240 طالباً كحدٍ أقصى.

وتتضمن مكونات المشروع الأعمال المدنية لتشييد المدارس والأعمال الخارجية وتوصيلات الكهرباء والمياه والصرف الصحي، وتوريد وتركيب الأثاث والمعدات التعليمية والمكتبية، إلى جانب الخدمات الاستشارية ودعم وحدة تنفيذ المشروع، وتنظيم ورشة لإنطلاق أعماله ومراجعة حساباته.

تمويل المشروع

تبلغ التكلفة الكلية للمشروع 15 مليون دولار، ويُساهم في تمويله كلٌ من المصرف العربي بمبلغ 13.5 مليون دولار (تمثل 90 % من إجمالي التكاليف)، والحكومة بمبلغ 1.5 مليون دولار (تمثل 10 % من إجمالي التكاليف).

إمداد المياه بمدينة "كارونجا"

القطاع: البنية الأساسية

جمهورية ملاوي

أهداف المشروع

يهدف المشروع إلى تطوير وتوسعة منظومة إمداد مياه الشرب في بلدة "كارونجا" التي تقع شمال ملاوي، وذلك في إطار استراتيجية الدولة الرامية إلى خفض الفقر (2017 – 2022). كما يندرج ضمن السياسة الوطنية للمياه والتي تهدف إلى توفير خدمات المياه الصالحة للشرب لكافة المواطنين والتجمعات السكنية في المناطق الحضرية والريفية بحلول عام 2025، نظراً للنمو السكاني المطرّد وتزايد الاحتياج لهذه الخدمات. ويتم ذلك من خلال المحافظة على مصادر المياه، وإعادة إعمار وتطوير منشآت إنتاجها ومراقبة جودتها. كما ستؤدي أشغال تطوير وإحلال وإصلاح المنظومة إلى انخفاض نسبة فاقد المياه إلى 25 % بحلول عام 2035.

وصف المشروع

تتضمن مكونات المشروع أعمال الهندسة المدنية وملحقاتها لتطوير خط أنابيب المياه الخام، وذلك باستبدال الخط القائم المتآكل بآخر قطره 600 ملميتر من مادة البولي اثيلين عالية الكثافة، وتركيب مرشح رملي، وتوسعة محطة معالجة المياه، وتطوير خطوط أنابيب النقل ومحطات الضخ وشبكة التوزيع، وتشييد وإصلاح خزانات الخدمة، وتوريد 5000 عدّاد مياه وأنابيب من البلاستيك بطول حوالي 40 كيلومتراً، وإنشاء مباني خدمات وطرق خدمة حصوية. كما تتضمن المكونات الخدمات الاستشارية والدعم المؤسسي لوحدة تنفيذ المشروع، إلى جانب استملاك الأراضي.

تمويل المشروع

تبلغ التكلفة الكلية للمشروع 26.7 مليون دولار، ويُساهم في تمويله كلٌ من المصرف العربي بمبلغ 10 ملايين دولار (تمثل نحو 37.4 % من إجمالي التكاليف)، والأوفيد بمبلغ 15 مليون دولار (نحو 56.2 %)، والحكومة بمبلغ 1.7 مليون دولار (نحو 6.4 %).

مستشفى "فلاك" التعليمي

القطاع: الاجتماعي (صحة)

جمهورية موريشص

أهداف المشروع

يندرج المشروع ضمن رؤية الحكومة لآفاق 2030 في مجال الصحة التي تهدف إلى تحسين المؤشرات الصحية الأساسية بالبلاد، وكذلك ضمن خطة الحكومة للتنمية القومية للفترة (2015 – 2019) التي تهدف إلى تنمية وتطوير القطاع الصحي وتقديم الخدمات الصحية للسكان بجودة عالية ودون أي رسوم، وذلك من خلال رفع كفاءة البنية التحتية بإنشاء مستشفيات وتجهيزها بالمعدات الطبية اللازمة على مستويات كفؤة، وتطوير البلد إلى مركز طبي ومعرفي، وتشجيع السياحة العلاجية بتوفير التدريب السريري لطلاب الطب والطب المساعد، بالإضافة إلى تخفيف الأعباء عن المستشفيات الأخرى بمنطقة المشروع.

وصف المشروع

يتضمن المشروع – الذي سيتم تنفيذه على مرحلتين – بناء عدة مباني بمساحة إجمالية قدرها نحو 138.340 متراً مربعاً، تشمل مستشفى تعليمي رئيسي مكون من دور تحت أرضي ودور أرضي وستة أدوار عُلوية، وكلية الطب لاستيعاب 100 طالب ومبنى عيادات تخصصية، وقاعة عرض لاستيعاب 500 مقعد، ومواقف للسيارات. كما يتضمن المشروع توفير نحو 575 سريراً، وتوريد وتركيب المعدات الطبية وغير الطبية، والأثاث الطبي وغير الطبي، والخدمات الاستشارية، وإقامة ورشة لانطلاق تنفيذ المشروع.

تمويل المشروع

تبلغ التكلفة الكلية للمشروع 122 مليون دولار، ويُساهم في تمويله كلٌ من المصرف العربي بمبلغ 20 مليون دولار (تمثل نحو 16.4 % من إجمالي التكاليف)، والصندوق السعودي للتنمية بمبلغ 50 مليون دولار (نحو 41 %)، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بمبلغ 25 مليون دولار (نحو 20.5 %)، والحكومة بمبلغ 27 مليون دولار (نحو 22.1 %).

توسعة الطريق السريع: المطار الدولي – وسط مدينة "نيامي" (المرحلة الأولى)

القطاع: البنية الأساسية

جمهورية النيجر

أهداف المشروع

يندرج المشروع ضمن برنامج النهضة للحكومة للفترة (2016 – 2021) وسياسة الدولة الرامية إلى عصرنة العاصمة "نيامي". ويهدف المشروع إلى تحسين الإطار المعيشي لسكان العاصمة بتحسين نوعية المساحات العامة، وتطوير منشآت النقل والبنية التحتية والنسيج العمراني والاقتصادي، وتوازن حركة المرور ورفع قدرة استيعاب التقاطعات لها وتسهيلها عند الدخول والخروج من العاصمة، إلى جانب خفض زمن النقل وحماية مستخدمي الطريق.

وصف المشروع

تشتمل مكونات المشروع على تهيئة طريق سريع بطول حوالي 9.58 كيلومترات وعرض يتراوح بين 23.6 متر و39.4 متر، وتشييد نظام صرف مياه الأمطار وتهيئة المحولات الأفقية (التقاطعات) وعددها ثمانية، والإنارة العمومية، وتحويل الشبكات الخدمية (مياه الشرب والاتصالات والكهرباء). كما تشتمل المكونات على الخدمات الاستشارية، ودعم وحدة تنفيذ المشروع وتدقيق حساباته السنوية، واستملاك الأراضي.

تمويل المشروع

تبلغ التكلفة الكلية للمشروع 40 مليون دولار، ويُساهم في تمويله كلٌ من المصرف العربي بمبلغ 20 مليون دولار (تمثل 50 % من إجمالي التكاليف)، والأوفيد بمبلغ 15 مليون دولار (37.5 %)، والحكومة بمبلغ 5 ملايين دولار (12.5%).

إعادة تأهيل وتوسعة الطريق "رومونغي - نيانزالاك

القطاع: البنية الأساسية

جمهورية بوروندي

أهداف المشروع

يندرج المشروع ضمن البرنامج المشترك لدول شرق أفريقيا وحوض البحيرات الكبرى، لتطوير الطريق الإقليمي رواندا – بوروندي – تنزانيا – الكونغو الديمقراطية. ويهدف إلى تسهيل حركة نقل البضائع والركاب إلى المنطقة الجنوبية لجمهورية بورندي، وخفض تكلفة النقل وفك العزلة عن القرى الواقعة على مسار الطريق، بالإضافة إلى تسهيل وصول المنتجات الزراعية والأسماك إلى مراكز التحويل والأسواق المشتركة مع الدول المجاورة، وتطوير السياحة على مستوى بحيرة "تنجانيقا". كما يهدف المشروع إلى الإسهام في تطوير التعاون الإقليمي وفتح منفذ إلى البحر لكل من جمهوريتي بوروندي ورواندا، وتكثيف التبادلات التجارية بين الدول المجاورة والمساعدة في اندماج اقتصاداتها.

وصف المشروع

يقع المشروع في الجزء الجنوبي الغربي من البلاد وهو جزء من الطريق الوطني رقم (3). ويشتمل على إعادة تأهيل وتوسعة الطريق بطول 52 كيلومتراً وتوسعة عرضه من 6 أمتار إلى 7 أمتار مع كتفين عرض كل منهما 1.5 متر خارج التجمعات السكنية ومترين داخلها، وإعادة إعمار 9 جسور وتهيئة 6 كيلومترات من الطرق الحضرية بمدينة "رومونغي"، وحفر وتجهيز 6 آبار أنبوبية لمياه الشرب بمدينة "نيانزالاك"، وتهيئة 3 أسواق قائمة، إلى جانب توريد محطة متنقلة لمراقبة الحمولة المحورية لشاحنات الوزن الثقيل. كما يشتمل المشروع على الخدمات الاستشارية واستملاك الأراضي، ودعم وحدة تنفيذ المشروع وتنظيم ورشة لانطلاق أعماله.

تمويل المشروع

تبلغ التكلفة الكلية للمشروع 68 مليون دولار، ويُساهم في تمويله كلٌ من المصرف العربي بمبلغ 15 مليون دولار (تمثل نحو 22.06 % من إجمالي التكاليف)، والصندوق السعودي للتنمية بمبلغ 15 مليون دولار (نحو 22.06 %)، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بمبلغ 15 مليون دولار (نحو 22.06 %)، والأوفيد بمبلغ 20 مليون دولار (نحو 29.41 %)، والحكومة بمبلغ 3 ملايين دولار (نحو 4.41 %).

الزراعة الأسرية في غينيا العليا وغينيا الوسطى

القطاع: الزراعة والتنمية الريفية

جمهورية غينيا

أهداف المشروع

يهدف المشروع بصفة عامة إلى المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي، وتحسين الظروف المعيشية لسكان منطقة المشروع خاصةً الشرائح الفقيرة. كما يهدف بصفة خاصة إلى الإسهام في تحسين الإنتاج الزراعي ودخل المزارعين، وزيادة عدد الأسر التي تعتمد على التقنيات الحديثة في الإنتاج الزراعي، وذلك للتأقلم مع التغيرات المناخية وزيادة من كميات المحاصيل التي يتم تسويقها.

وصف المشروع

يقع المشروع في منطقتي غينيا العليا وغينيا الوسطى ويُغطي 15 محافظة من أصل 33 محافظة بالبلاد، وقد تم تقسيمه إلى عدة أجزاء. ويشمل الجزء الذي يساهم المصرف في تمويله 6 محافظات، وتتضمن مكوناته أعمال الهندسة المدنية لاستصلاح 1700 هكتار من الأراضي عبر بتشييد سدود صغيرة، وإنشاء شبكة لتوزيع مياه الري والصرف الزراعي، وإنشاء حواجز وقائية للأراضي الزراعية من الفيضانات. كما تتضمن المكونات دعم الولوج إلى الأسواق ويشمل ذلك إنشاء وتجهيز سوقينْ بمساحة تتراوح بين 5 و10 هكتارات، وإنشاء وتجهيز 17 سوقاً محلياً تتراوح مساحتها بين 1 و3 هكتارات، وتشييد طرق ريفية حصوية بطول إجمالي يُقدّر بنحو 154 كيلومتراً وعرض 6 أمتار، وإعادة إعمار نحو 20 كيلومتراً من الطرق الوطنية الحصوية بعرض 8 أمتار. هذا بالإضافة إلى الخدمات الاستشارية.

تمويل المشروع

تبلغ التكلفة الكلية للمشروع 81.8 مليون دولار، ويُساهم في تمويله كلٌ من المصرف العربي بمبلغ 15 مليون دولار (تمثل نحو 18.3 % من إجمالي التكاليف)، وصندوق "إيفاد" بمبلغ 45.8 مليون دولار (نحو 56 %)، والأوفيد بمبلغ 15 مليون دولار (نحو 18.3 %)، والصندوق البلجيكي للمعيشة بمبلغ 5 ملايين دولار (نحو 6.1 %)، والحكومة بمبلغ مليون دولار (نحو 1.3 %).

طريـــق "مودوجـــاشي - واجـــير"

القطاع: البنية الأساسية

جمهورية كينيا

أهداف المشروع

الإسهام في تحسين شبكة الطرق بالمنطقة الشمالية الشرقية من كينيا، وذلك عن طريق توفير طريق عالي الكفاءة، ممّا سيؤدي إلى ربط المنطقة بكافة مناطق البلاد ومع المنطقة الحدودية لدول مجاورة مثل إثيوبيا والصومال. كما يُسهم المشروع في تسهيل حركة نقل البضائع والركاب، وتقليل تكلفة وزمن النقل ممّا يساعد علي تحقيق استراتيجية الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (نظرة كينيا لآفاق عام 2030) الرامية إلي خفض حدة الفقر.

وصف المشروع

تتضمن مكونات المشروع أعمال الهندسة المدنية لإنشاء طريق مسفلت من الدرجة الأولى بطول حوالي 157 كيلومتراً وعرض 7 أمتار مع كتفينْ عرض كل منهما مترينْ. وتشمل الأعمال إجراء التحسينات على مقطعي الطريق الطولي والعرضي، وإنشاء طبقات الأسفلت ومنشآت تصريف المياه الطولية والعرضية والجسور، وأعمال سلامة الطريق. كذلك تتضمن المكونات الخدمات الاستشارية، وتنظيم ورشة لانطلاق تنفيذ المشروع وتدقيق حساباته السنوية.

تمويل المشروع

تبلغ التكلفة الكلية للمشروع 130 مليون دولار، ويُساهم في تمويله كلٌ من المصرف العربي بمبلغ 20 مليون دولار (تمثل نحو 15.4 % من إجمالي التكاليف)، والأوفيد بمبلغ 25 مليون دولار (نحو 19.2 %)، والصندوق السعودي للتنمية بمبلغ 25 مليون دولار (نحو 19.2 %)، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بمبلغ 23.8 مليون دولار (نحو 18.3 %)، وصندوق أبوظبي للتنمية بمبلغ 15 مليون دولار (نحو 11.6 %)، والحكومة بمبلغ 21.2 مليون دولار (نحو 16.3 %).

تشييد ميناء الصيد بمدينة "انقوش"

القطاع: البنية الأساسية

جمهورية موزمبيق

أهداف المشروع

يندرج المشروع ضمن استراتيجية الدولة لتطوير قطاع الصيد البحري، وذلك من خلال تشغيل ميناء صيد لاستقبال قوارب الصيد التقليدية والصناعية في منطقة المشروع، وتحسين كفاءة مناولة الأسماك وتحضيرها حسب المواصفات العالمية، وزيادة العائد من صادر الأسماك، وتحسين رصيد ميزان المدفوعات، وخلق فرص عمل جديدة؛ ممّا يُسهم في خفض نسبة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي.

وصف المشروع

تتضمن مكونات المشروع أعمال الهندسة المدنية لتشييد رصيف بطول يبلغ نحو 160 متراً وبعرض 30 متراً وعمق مياه يصل إلى 4.5 أمتار، مع توصيلات المياه والوقود والكهرباء. كما تتضمن المكونات إنشاء منحدر لإصلاح القوارب، ومصنع للثلج ووحدة تبريد وتجميد وتجهيز للأسماك، ومبنى للإدارة وورشة للصيانة، بالإضافة إلى الأعمال الخارجية وسوق الأسماك.

كذلك يتضمن المشروع توفير معدات الرافعات وتشمل رافعتينْ متحركتينْ بوزن 50 طناً ورافعة بوزن 10 أطنان ورافعتينْ شوكيتينْ، وجراريّن مع ناقلات حاويات بوزن 40 طناً لكل واحدة منها. هذا إلى جانب الخدمات الاستشارية، ودعم وحدة تنفيذ المشروع وتنظيم ورشة لانطلاق أعماله ومراجعة حساباته.

تمويل المشروع

تبلغ التكلفة الكلية للمشروع 33.266 مليون دولار، ويُساهم في تمويله كلٌ من المصرف العربي بمبلغ 20 مليون دولار (تمثل 60 % من إجمالي التكاليف)، والأوفيد بمبلغ 12 مليون دولار (36 %)، والحكومة بمبلغ 1.266 مليون دولار (4%).

ري الحيـــــازات الصغـــيرة

القطاع: الزراعة والتنمية الريفية

جمهورية يوغندا

أهداف المشروع

خفض معدلات الفقر وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان، من خلال رفع معدلات النمو الاقتصادي بزيادة إنتاجية المحاصيل والغذاء، وتحويل زراعة الكفاف (الإعاشية) إلى زراعة تجارية لترقية الصادرات؛ الأمر الذي يُسهم في زيادة حجم التوظيف وزيادة دخل المزارع وتحسين نوعية حياته وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي للأسر، وتحسين وتعزيز الظروف البيئية من خلال إدارة الموارد الطبيعية وتنمية الأعمال الزراعية.

وصف المشروع

يندرج المشروع ضمن المرحلة الثانية من برنامج FIEFOC لري حوالي 9138 هكتاراً من الأراضي الزراعية في يوغندا. ويشتمل الجزء الذي يسهم المصرف في تمويله من المشروع على توفير منشآت الري لنحو 96 حيازة صغيرة في ثلاث مناطق (24 في المنطقة الشرقية ومنطقة كارموجا، و36 في المنطقة الغربية والوسطى السفلى، و36 في المنطقة الشمالية والوسطى العلوية) بمتوسط مساحة 4 هكتارات لكل حيازة. كما يشتمل علي الخدمات الاستشارية وتقديم دعم مؤسسي يتضمن توفير خدمات استشارية لإنشاء أنظمة إدارة مستدامة للبنية التحتية للمشروع، تقوم بمهمة تشغيل وصيانة المرافق، وتوعية وإرشاد المزارعين على طرق إدارة تشغيل نظم الري الحديثة، وشرح فوائد المشروع.

تمويل المشروع

تبلغ التكلفة الكلية للمشروع 206.95 مليون دولار، ويُساهم في تمويله كلٌ من المصرف العربي بمبلغ 15 مليون دولار (تمثل نحو 7.3 % من إجمالي التكاليف)، والبنك الإسلامي للتنمية بمبلغ 90 مليون دولار (نحو 43.5 %)، والبنك الأفريقي للتنمية بمبلغ 76.6 مليون دولار (نحو 37 %)، وصندوق النرويج للتنمية بمبلغ 5.6 ملايين دولار (نحو 2.7 %)، والحكومة بمبلغ 19.75 مليون دولار (نحو 9.5 %).

الطريق رقم (10) "توجان – واهيجويا"

القطاع: البنية الأساسية

بوركينا فاسو

أهداف المشروع

فك العزلة الداخلية والخارجية عن البلاد، ودعم التكامل الاقتصادي والتجاري بين بوركينا فاسو والدول المجاورة (النيجر ومالي وكوت ديفوار)، والمساهمة في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لسكان المناطق الحدودية والحد من الفقر، ودعم شبكة الطرق المسفلتة، والإسهام في تخفيض تكاليف صيانة الطرق وزمن النقل والتنقل، وتسهيل وصول المنتجات الزراعية وخاصةً الفول والفول السوداني إلى مراكز التحويل والأسواق، إذ تتميز المنطقة بإنتاجهما.

وصف المشروع

يبدأ مسار الطريق من مدينة "توجان" باتجاه مدينة "واهيجويا" عاصمة المنطقة الشمالية. وقُدّر عدد سكان المنطقة بحوالي 3.19 ملايين نسمة يعمل أغلبهم في الزراعة والرعي. وتشتمل مكونات المشروع على تشييد طريق بطول حوالي 94 كيلومتراً مكوّن من مسارَيْن، وبعرض يبلغ حوالي 7 أمتار مع أكتاف جانبية مرصوفة بعرض 1.5 متر في كل اتجاه خارج التجمعات السكنية، وبعرض حوالي 8 أمتار مع أكتاف جانبية بعرض مترَيْن في كل اتجاه داخلها، وتشييد 90 عبّارة وحوالي 35 ألف متر طولي من القنوات الجانبية لتصريف مياه الأمطار، وأعمال مستلزمات السلامة المرورية. كما تشتمل المكونات على تهيئة نحو 10 كيلومترات من الطرق الحضرية بمدينة "واهيجويا"، وحفر وتجهيز نحو 16 بئراً أنبوبياً لمياه الشرب بمضخات يدوية، وتهيئة 5 أسواق قائمة بمنطقة المشروع، وتوريد محطة متنقلة لمراقبة الحمولة المحورية لشاحنات الوزن الثقيل، وتشييد مركزَيْن للدفع. يتضمن المشروع كذلك الخدمات الاستشارية، واستملاك الأراضي، ودعم وحدة تنفيذ المشروع، وتنظيم ورشة لانطلاق تنفيذه وتدقيق حساباته السنوية.

تمويل المشروع

تبلغ التكلفة الكلية للمشروع 71 مليون دولار، ويُساهم في تمويله كلٌ من المصرف العربي بمبلغ 20 مليون دولار (تمثل نحو 28.17 % من إجمالي التكاليف)، والصندوق السعودي للتنمية بمبلغ 15 مليون دولار (نحو 21.13 %)، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بمبلغ 15 مليون دولار (نحو 21.13 %)، والأوفيد بمبلغ 19 مليون دولار (نحو 26.76 %)، والحكومة بمبلغ 2 مليون دولار (نحو 2.81 %).

قرض ائتماني لدعم أربعة صناديق وطنية للتمويل الأصغر

القطاع: الاجتماعي (التمويل الأصغر)

بوركينا فاسو

أهداف المشروع

دعم الجهود التي تقوم بها حكومة بوركينا فاسو للحدّ من الفقر وتحسين الظروف المعيشية للشريحة الأكثر فقراً بالبلاد، وبالأخص النساء والشباب، وذلك من خلال توفير القروض الصغيرة والمتناهية الصغر في قطاعات الخدمات الزراعية (الإنتاج النباتي وتنمية الثروة الحيوانية والتحويل الزراعي)، والصناعات التقليدية والحرفية والأنشطة الأخرى المرتبطة بها والمدرة للدخل؛ ممّا يُساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة الموجهة للفئات الأكثر احتياجاً.

وصف المشروع

يتم منح القرض إلى حكومة بوركينا فاسو التي تقوم بإعادة إقراضه إلى أربعة صناديق تعمل في مجال تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، وهي صندوق دعم أنشطة النساء المدرة للدخل، وصندوق دعم فرص العمل، وصندوق دعم مبادرات الشباب، وصندوق دعم القطاع غير المصنف. وهذه الصناديق لها الشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري وتُوجد جميع مقارها في العاصمة "واقادوقو".

دعم التنمية المحلية في منطقة "تاندجيلي"

القطاع: الزراعة والتنمية الريفية

جمهورية تشاد

أهداف المشروع

يندرج المشروع ضمن برنامج دعم التنمية المحلية والتمويل الشامل للفترة (2017 – 2021) الذي يغطي 23 منطقة موزعة على كامل القطر، والذي يهدف في الأساس إلى المساهمة في مكافحة الفقر والاندماج الاجتماعي والاقتصادي للسكان، من خلال تعزيز التنمية المحلية المستدامة والشمول المالي. ويُسهم المشروع في تحقيق الأمن الغذائي وتحسين الوضعية المعيشية لسكان منطقة المشروع الأكثر فقراً في البلاد. كما يُسهم في تحسين الوصول إلى الكهرباء، وتأمين احتياجات السكان من مياه الشرب، وزيادة الإنتاج الزراعي عبر استصلاح الأراضي الزراعية، وتطوير وتحسين البنية التحتية من خلال تشييد المخازن والمحلات التجارية ووحدات التبريد والتحويل، وتشييد مراكز ثقافية ورياضية مجهزة. وبذلك يكتسي المشروع صبغة اجتماعية لدعم التنمية المحلية، وخلق فرص عمل جديدة لاستيعاب الشباب والحد من الهجرة.

وصف المشروع

يقع المشروع في منطقة "تاندجيلي" في أقصى الجنوب الغربي من البلاد والتي تبعد عن العاصمة "انجمينا" بحوالي 800 كيلومتر. وتشمل محافظتي "تاندجيلي" الشرقية و"تاندجيلي" الغربية، وتعتبر من أكثر المناطق فقراً. يشتمل المشروع على أعمال الهندسة المدنية لاستصلاح حيازات زراعية مروية على مساحة إجمالية تبلغ نحو 400 هكتار، وتشييد وتجهيز 6 مراكز ثقافية ورياضية، وتشييد 10 منظومات ريفية لإمداد مياه الشرب والمياه الرعوية، وتوفير 8 محطات لإنتاج الطاقة الشمسية بسعة 500 واط لكل محطة، وتشييد وتجهيز 7 أسواق ريفية. كما يشتمل على الخدمات الاستشارية، ودعم وحدة تنفيذ المشروع، وتنظيم ورشتينْ لانطلاق أعماله وتدقيق حساباته السنوية.

تمويل المشروع

تبلغ التكلفة الكلية للمشروع 13.4 مليون دولار، ويُساهم في تمويله كلٌ من المصرف العربي بمبلغ 12 مليون دولار (تمثل 89.6 % من إجمالي التكاليف)، والحكومة بمبلغ 1.4 مليون دولار (تمثل 10.4 % من إجمالي التكاليف).

التنمية الريفية بمنطقة "سافواني" بحوض نهر السنغال

القطاع: الزراعة والتنمية الريفية

جمهورية السنغال

أهداف المشروع

الإسهام في تحقيق الأمن الغذائي بمنطقة المشروع، وذلك من خلال رفع معدّل إنتاج المحاصيل الزراعية، خاصةً الأرز والخضروات عبر زيادة المساحات المروية وتكثيف زراعة الأرز. كما يهدف المشروع إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان، وذلك بفك عزلة منطقة المشروع عن القرى والمناطق المروية وتحسين حركة التنقل فيها عن طريق إعادة إعمار وتشييد الطرق الريفية، وتوفير مياه الشرب وتزويدها بالكهرباء.

وصف المشروع

يقع المشروع في منطقة "داغانا" بالمنطقة السفلى لدلتا نهر السنغال على بعد 32 كيلومتراً شمال شرق مدينة "سانت لوي" عاصمة المنطقة الشمالية للبلاد وحوالي 300 كيلومتر عن العاصمة داكار، وتستفيد منه إحدى عشرة قرية يُقدّر عدد سكانها بنحو 5700 نسمة.

ويشتمل المشروع على إعادة إعمار نحو 334 هكتاراً من الأراضي المروية وتوسعتها على مساحة حوالي 60 هكتاراً، وإعادة إعمار شبكة الري وتوسعتها بطول إجمالي يناهز 65.2 كيلومتراً، وشبكة الطرق الزراعية بطول حوالي 37 كيلومتراً، وشبكة الصرف الزراعي بطول حوالي 57 كيلومتراً، وحواجز الحماية من الفيضانات بطول حوالي كيلومتريْن، بالإضافة إلى توفير وتركيب المضخات لضخ مياه الري والصرف الزراعي. كما يشتمل المشروع على دعم الإنتاج الزراعي من خلال توفير المعدات الزراعية وتشييد مستودعات لتخزين المحاصيل والمدخلات الزراعية، وتقديم خدمات التوعية والإرشاد الزراعي والتدريب للمزارعين، هذا إلي جانب الخدمات الاستشارية، ودعم وحدة تنفيذ المشروع، وتنظيم ورشة لانطلاق أعماله وتدقيق حساباته السنوية.

تمويل المشروع

تبلغ التكلفة الكلية للمشروع 13 مليون دولار، ويُساهم في تمويله كلٌ من المصرف العربي بمبلغ 11.5 مليون دولار (تمثل 88.5 % من إجمالي التكاليف)، والحكومة بمبلغ 1.5 مليون دولار (تمثل 11.5 % من إجمالي التكاليف).

2/ عمليات القطاع الخاص

قرض ائتماني لصالح بنك غرب أفريقيا للتنمية (BOAD)

إقلـيمي

20
يونيو
2018
تاريخ الموافقة

15
مليون
دولار
قيمة القرض

أهداف القرض الائتماني

توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل المصروفات الرأسمالية والتشغيلية المكملة لها الخاصة بتنفيذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا؛ مما يُسهم في زيادة إنتاج السلع والخدمات خاصةً في قطاعات الإنتاج، والاستفادة من الموارد الطبيعية والبشرية، وتوفير فرص العمل، وخفض حدة الفقر والارتقاء برفاهية المواطنين. وسيتم منح القرض إلى البنك الذي سيقوم بدوره بتمويل مشاريع القطاع الخاص في كافة القطاعات لفائدة دول المجموعة الثماني (بنين – بوركينا فاسو – كوت ديفوار – غينيا بيساو – مالي – النيجر – السنغال – توجو).

قرض ائتمـــاني لصـــالح راوبنك

جمهورية الكونغو الديمقراطية

20
يونيو
2018
تاريخ الموافقة

15
مليون
دولار
قيمة القرض

أهداف القرض الائتماني

المُساهمة في تنمية القطاع الخاص بجمهورية الكونغو الديمقراطية، عن طريق رفع القدرات التمويلية للبنك المقترض؛ ممّا يمكّن من تسهيل وصول مؤسسات القطاع الخاص إلى مصادر التمويل، واستغلالها في تمويل مشاريعها واستثماراتها وتوفير رأس المال العامل للعديد من أنشطتها، ومن شأن ذلك تعزيز الإنتاج، وتوفير فرص العمل وخفض البطالة، وتحسين الظروف المعيشية للسكان والحد من الفقر.

قرض ائتماني لصالح الشركة الوطنية لتسويق الحبوب الزيتية

جمهورية السنغال

20
يونيو
2018
تاريخ الموافقة

10
ملايين
دولار
قيمة القرض

أهداف القرض الائتماني

رفع مقدرات القطاع الخاص في النشاط الزراعي بصورة مباشرة وغير مباشرة، وذلك من خلال تمكين الشركة الوطنية لتسويق الحبوب الزيتية من شراء محصول الفول السوداني ومشتقاته من المزارعين في جمهورية السنغال؛ ممّا يساعدهم علي تعزيز إنتاجهم الزراعي واستدامته وزيادة دخلهم، وتوفير فرص العمل وخفض البطالة، وبتالى تحسين ظروفهم المعيشية والحد من الفقر. وسيؤدي هذا القرض إلى تعزيز القاعدة الإنتاجية واستقرار السكان والحدّ من الهجرة الريفية، ممّا يؤثر إيجاباً على نمو الدخل القومي وتحقيق الأمن الغذائي.

قرض ائتمـــاني لصـــالح CORIS BANK INTERNATIONAL

بوركينا فاسو

20
يونيو
2018
تاريخ الموافقة

15
مليون
دولار
قيمة القرض

أهداف القرض الائتماني

تمويل مشاريع القطاع الخاص في بوركينا فاسو، وذلك من خلال توفير التمويلات المناسبة في إطار خطة الدولة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة (2016 – 2020)، التي تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد البوركيني، وتطوير القطاع الخاص، وتأهيل الموارد البشرية، وتحسين الظروف المعيشية للسكان.

قرض ائتمـــاني لصـــالح بنك (Sterling Bank PLC)

جمهورية نيجيريا

26
سبتمبر
2018
تاريخ الموافقة

15
مليون
دولار
قيمة القرض

أهداف القرض الائتماني

مُساعدة البنك المقترض في تمويل مشروعات وعمليات القطاع الخاص في جمهورية نيجيريا، عبر إعادة إقراض موارده إلى عملائه. وسيُسهم القرض في تعزيز دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد، من خلال تحريك القطاعات الخدمية والإنتاجية، وخلق الفرص الوظيفية، وتوفير السلع والخدمات المختلفة، ودعم ميزانية الدولة عبر الإيرادات الضريبية؛ الأمر الذي يعزز فرص النمو الاقتصادي، ويؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي للسكان.

قرض ائتمـــاني لصـــالح (Banque Régionale des Marchés)

جمهورية السنغال

12
ديسمبر
2018
تاريخ الموافقة

10
ملايين
دولار
قيمة القرض

أهداف القرض الائتماني

مُساعدة البنك المقترض في تمويل مشروعات وعمليات القطاع الخاص بجمهورية السنغال، عبر إعادة إقراض موارده لعملائه. كما يهدف القرض إلى تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد من خلال تحريك القطاعات الإنتاجية والخدمية، وخلق فرص العمل، وتوفير وتقديم السلع والخدمات المختلفة، ودعم ميزانية الدولة عبر الإيرادات الضريبية؛ الأمر الذي يعزز فرص النمو الاقتصادي، ويؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي للسكان.

قرض ائتماني لصالح بنك يوغندا للتنمية المحدودة (UDBL)

جمهورية يوغندا

10
ملايين دولار
قيمة القرض

12
ديسمبر
2018
تاريخ الموافقة

أهداف القرض الائتماني

يهدف القرض الائتماني إلى تمويل عمليات القطاع الخاص بجمهورية يوغندا، عبر إعادة إقراض موارده عن طريق البنك للمستفيدين، وذلك لتحقيق أغراض البنك المرتبطة بتنفيذ استراتيجية الدول التنموية.

قرض ائتماني لصالح بنك الاستثمار الوطني (BNI)

جمهورية موزمبيق

10
ملايين دولار
قيمة القرض

12
ديسمبر
2018
تاريخ الموافقة

أهداف القرض الائتماني

يهدف القرض الائتماني إلى مساعدة البنك المقترض في تمويل مشروعات وعمليات القطاع الخاص في جمهورية موزمبيق، عبر إعادة إقراض موارده إلى عملائه. كما يهدف إلى تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد، ليُسهم في تحريك القطاعات الإنتاجية والخدمية، وخلق الفرص الوظيفية، وتوفير السلع والخدمات المختلفة، ودعم ميزانية الدولة عبر الإيرادات الضريبية، ممّا يؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

3/ عمليات تمويل التجارة الخارجية

خط تمويل لصالح بنك غرب أفريقيا للتنمية (BOAD)

إقلـيمي

20
يونيو
2018
تاريخ الموافقة

30
مليون
دولار
قيمة خط التمويل

أهداف خط التمويل

الإسهام في تنمية حجم الصادرات العربية المتجهة إلى بلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا الثماني بالتعاون مع بنك غرب إفريقيا للتنمية، وذلك من خلال توفير التمويلات المناسبة لعمليات استيراد السلع العربية (ذات منشأ عربي بمكون لا يقل عن 30 %)؛ ممّا يُسهم في تحقيق التموين المنتظم لقطاعات ذات أولوية في عجلة التنمية، مثل الطاقة والصناعة والتنمية الزراعية.

خط تمويل لصالح البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد (Afreximbank)

إقلـيمي

20
يونيو
2018
تاريخ الموافقة

75
مليون
دولار
قيمة خط التمويل

أهداف خط التمويل

تمويل استجلاب سلع ومنتجات عربية إلى الدول الأفريقية غير العربية الأعضاء في البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد، عبر إعادة إقراض موارد خط التمويل للمستفيدين في تلك البلدان. كما يهدف خط التمويل إلى تشجيع وتعزيز التبادلات التجارية بين الدول العربية والأفريقية، ويساعد في تعريف الأسواق الأفريقية بالمنتجات العربية؛ الأمر الذي يؤدي إلى نمو الصادرات العربية المتجهة إلى أفريقيا جنوب الصحراء.

خط تمويل لصـــالح بنك (Sterling Bank PLC)

جمهورية نيجيريا

50 مليون دولار
قيمة خط التمويل

26 سبتمبر 2018
تاريخ الموافقة

أهداف خط التمويل

تمويل استجلاب سلع ومنتجات عربية إلى جمهورية نيجيريا، عبر إعادة إقراض موارد خط التمويل بواسطة البنك إلى المستفيدين في البلاد. ويُسهم خط التمويل في تشجيع وتعزيز التبادلات التجارية بين الدول العربية والأفريقية، كما يُساعد في تعريف الأسواق الأفريقية بالمنتجات العربية، ممّا يؤدي إلى نمو الصادرات العربية المتجهة إلى أفريقيا جنوب الصحراء.

خط تمويـــل لصـــالح بنك الاستثمار الوطني (BNI)

جمهورية موزمبيق

20 مليون دولار
قيمة خط التمويل

12 ديسمبر 2018
تاريخ الموافقة

أهداف خط التمويل

مساعدة البنك المقترض في تمويل استيراد سلع ومنتجات عربية إلى جمهورية موزمبيق، عبر إعادة إقراض موارد خط التمويل لعملائه من المستوردين. وسيؤدي ذلك إلى تعزيز التبادلات التجارية ونمو الصادرات المتجهة من الدول العربية إلى أفريقيا جنوب الصحراء، كما سيُساعد في تعريف الأسواق الأفريقية بالمنتجات العربية.

خط تمويـــل لصـــالح بنك مالي للتضامن (BMS)

جمهورية مالي

30
مليون دولار
قيمة خط التمويل

12
ديسمبر
2018
تاريخ الموافقة

أهداف خط التمويل

يهدف خط التمويل إلى مساعدة البنك المقترض في تمويل استجلاب سلع ومنتجات عربية إلى جمهورية مالي، عبر إعادة إقراض موارده لعملائه، إلى جانب تعريف الأسواق الأفريقية بالمنتجات العربية، ممّا يساعد على نمو الصادرات العربية المتجهة إلى أفريقيا جنوب الصحراء.

خط تمويـــل لصـــالح بنك (Banque Régionale des Marchés)

جمهورية السنغال

20
مليون دولار
قيمة خط التمويل

12
ديسمبر
2018
تاريخ الموافقة

أهداف خط التمويل

تمويل استجلاب سلع ومنتجات عربية إلى جمهورية السنغال، عبر إعادة إقراض موارد خط التمويل بواسطة البنك إلى المستفيدين في البلاد. ويُسهم خط التمويل في تشجيع وتعزيز التبادلات التجارية بين الدول العربية والأفريقية، كما يُساعد في تعريف الأسواق الأفريقية بالمنتجات العربية، ممّا يؤدي إلى نمو الصادرات العربية المتجهة إلى أفريقيا جنوب الصحراء.

4/عمليات العون الفني

دراسة الجدوى لمشروع إنشاء أربعة معاهد عليا للتكوين المهني

جمهورية بوروندي

◆ تاريخ الموافقة: 28 فبراير 2018 ◆ قيمة المنحة: 280 ألف دولار

◆ هدف العون الفني: إعداد دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لمشروع إنشاء أربعة معاهد عليا للتكوين المهني، ضمن استراتيجية حكومة جمهورية بوروندي الرامية إلى دعم برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، ويسهم المشروع في استكمال تكوين فنيين متخصصين في عدة مجالات مهنية، وتغطية العجز في الكوادر والكفاءات اللازمة للمؤسسات الاقتصادية.

دراسة الجدوى لمشروع تشييد بعض الجسور

جمهورية غينيا

◆ تاريخ الموافقة: 28 فبراير 2018 ◆ قيمة المنحة: 400 ألف دولار

هدف العون الفني: إعداد دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لمشروع تشييد بعض الجسور ذات الأولوية بدلاً عن العبّارات القائمة في جمهورية غينيا، وذلك لتُساعد في تسهيل حركة المرور ونقل الركاب والبضائع، ورفع كفاءة شبكة الطرق، وربط الأقاليم المختلفة بالبلاد ببعضها البعض ومع الأقطار المجاورة.

دراسة الجدوى لمشروع دعم أساليب حماية النباتات والمحاصيل الزراعية بمنطقة "ليبتاكو قورما" (المرحلة الثانية)

إقلـــيمي

◆ تاريخ الموافقة: 28 فبراير 2018 ◆ قيمة المنحة: 200 ألف دولار

◆ هدف العون الفني:

إعداد دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لمشروع دعم أساليب حماية النباتات والمحاصيل الزراعية بمنطقة ليبتاكو قورما (المرحلة الثانية)، الذي يهدف إلي تحقيق الأمن الغذائي ورفع مستوى دخل المجموعة المستهدفة من المزارعين عبر زيادة الإنتاج الزراعي، وتحقيق الاستفادة القصوى من استخدام الموارد الطبيعية، والحد من مخاطر البيئة ومن الهجرة، وتخفيف حدة الفقر.

دراسة الجدوى لمشروع تقوية شبكة الكهرباء بجزيرة زنجبار

جمهورية تنزانيا المتحدة

◆ تاريخ الموافقة: 20 يونيو 2018 ◆ قيمة المنحة: 300 ألف دولار

◆ هدف العون الفني:

إعداد دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لمشروع تقوية شبكة الكهرباء بجزيرة زنجبار، الذي يهدف إلى تبني أفضل الخيارات لتحسين إمداد الطاقة الكهربائية للسكان وتحسين مستواهم المعيشي، وتطوير مرافق الخدمات العامة والأنشطة السياحية والصناعية. وتُعاني شبكة الكهرباء الحالية في الجزيرة من نقص في الطاقة لتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان والأنشطة المختلفة.

دراسة الجدوى لمشروع الصرف الصحي في مدينة "مزوزو"

جمهورية ملاوي

◆ تاريخ الموافقة: 26 سبتمبر 2018 ◆ قيمة المنحة: 250 ألف دولار

◆ هدف العون الفني:

إعداد دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لمشروع الصرف الصحي في مدينة "مزوزو" بجمهورية ملاوي، في إطار استراتيجية الدولة في مجال الصرف الصحي (2016 – 2030). وتهدف الدراسة إلى إعداد التصاميم الأولية وتقديرات التكلفة والفحص البيئي للمشروع، الذي سيؤدي تنفيذه إلى تحسين الظروف الصحية والمعيشية للسكان والتخفيف من حدة الفقر، كما سيكون له الأثر الإيجابي على الأنشطة التجارية والسياحية المتنامية بالمدينة.

دراسة الجدوى لتطوير التصنيع الزراعي المتكامل بمحافظة "مانيكا"

جمهورية موزمبيق

◆ تاريخ الموافقة: 26 سبتمبر 2018 ◆ قيمة المنحة: 280 ألف دولار

◆ هدف العون الفني:

إعداد دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لتطوير التصنيع الزراعي الشامل بمحافظة "مانيكا" للمنتجات الزراعية الفائضة وبإضافة قيمة إلى المنتجات الزراعية والمنتجات القابلة للتلف، بهدف تشجيع رؤوس الأموال الصغيرة على الانخراط في مجال التصنيع الزراعي وفتح أسواق جديدة؛ ممّا يؤدي إلى توفير فرص العمل والحد من البطالة والفقر، إلى جانب تحقيق الأمن الغذائي. ومن المُتوقع أن تفرز الدراسة عن عدد من المشروعات القابلة للتمويل بالشراكة بين القطاعين العام والخاص.

دراسة الجدوى لإنتاج لحوم الدواجن والمحاصيل الزراعية

جمهورية الجابون

تاريخ الموافقة: 12 ديسمبر 2018 ◆ قيمة المنحة: 350 ألف دولار

◆ هدف العون الفني:

إعداد دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لإنتاج لحوم الدواجن بضواحي العاصمة "ليبرفيل"، والمحاصيل الزراعية (الأرز والذرة الشامية وفول الصويا) بمنطقتيّ "انكونية" و"انيانكا". وأسباب إجراء الدراسة هو الحاجة إلى بلورة مشاريع تُساهم في تحقيق الأمن الغذائي عبر إنتاج وتصنيع لحوم الدجاج، وإقامة مشاريع زراعية تحدّ من اعتماد الجابون على الخارج في توفير احتياجاتها من المنتجات الزراعية، خاصةً الأرز الذي يعتبر غذاءً أساسياً في البلاد والذي ارتفع معدّل استهلاكه بقوة خلال السنوات الأخيرة وتتم تغطيته من خلال الاستيراد.

برنامج تدريبي لمتابعة تنفيذ المشروعات باستخدام نظام المعلومات الجغرافية (GIS)

إقلـــيمي

◆تاريخ الموافقة: 28 فبراير 2018 ◆ قيمة المنحة: 200 ألف دولار

◆هدف العون الفني

تعزيز قدرات الرصد للمشروعات التنموية لدى 15 كادراً من الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية، مكلفون بمتابعة مشروعات المصرف، وذلك من خلال تعزيز مهاراتهم في استخدام نظام المعلومات الجغرافية GIS، وآليات العمل به في متابعة تنفيذ المشروعات. وسيمكّن البرنامج التدريبي عالي الجودة من متابعة المشروعات في المناطق البعيدة عن عواصم الدول والتي يصعب الوصول إليها. يُشرف على التدريب "معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (UNITAR)".

دورة تعريفية لصالح كوادر المناطق الحرة في الدول الأفريقية

إقلـــيمي

◆ تاريخ الموافقة: 28 فبراير 2018 ◆ قيمة المنحة: 160 ألف دولار

◆ هدف العون الفني:

زيادة المبادلات التجارية بين الدول العربية والأفريقية، من خلال العمل على دعم المناطق الحرة وتطبيق الطرق والمعايير الحديثة في إدارتها، وفتح آفاق تصنيعية وتجارية وخدمية جديدة. يستفيد من التدريب 25 كادراً أفريقياً من الدول التي لديها مناطق حرة، ويُغطي مواضيع متنوعة مثل المناطق الحرة والتنمية الاقتصادية المستدامة، وإدارة وتشغيل المناطق الحرة، وأساليب جذب الاستثمارات، وإجراءات تسهيل التجارة والتسويق. تقوم بتنفيذ الدورة والإشراف عليها "المنظمة العالمية للمناطق الحرة (WFZ)".

برنامج تدريبي في مجال تعزيز الاستثمار

جمهورية مالي

تاريخ الموافقة: 26 سبتمبر 2018 ◆ قيمة المنحة: 300 ألف دولار

◆ هدف العون الفني:

تمويل تدريب على برنامج "تنمية الأعمال وتشجيع الاستثمار" الذي طوره "مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا" التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وذلك لفائدة بعض الكوادر من القطاعين العام والخاص في جمهورية مالي. وسيكتسب المتدربين المهارات اللازمة في مجال إنشاء المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، من خلال نقل المعرفة الفنية المتمثلة في البرنامج، والتي تُساعد في تعزيز وزيادة الاستثمارات المحلية، وجذب الاستثمار الخارجي لتنويع وتوسيع القاعدة الاقتصادية بالبلاد.

دورة تدريبية لفائدة موظفين بالدول الأعضاء في هيئة التنمية المندمجة لدول "ليبتاكوقورما"

إقليمي

تاريخ الموافقة: 26 سبتمبر 2018 ◆ قيمة المنحة: 200 ألف دولار

◆ هدف العون الفني:

تمويل دورة تدريبية لتحسين أداء الإدارة العمومية، وذلك لفائدة 30 من الموظفين في الدول الأعضاء بالهيئة (بوركينا فاسو ومالي والنيجر). وتهدف الدورة إلى رفع قدرات المتدربين وتمكينهم من استيعاب الأساسيات والقواعد العامة المتعلقة بإدارة المشاريع والقروض التمويلية، وتهيئتهم لنقل المعارف والمهارات التي سيتم اكتسابها إلى باقي الموظفين. وتغطي الدورة محاور هامة منها إعداد المشاريع التنموية وآليات تنفيذها ومتابعتها، إدارة التفاوض مع الممولين، إدارة القروض التمويلية، استجلاب السلع والخدمات حسب إجراءات الممولين، وأساليب الإدارة والحوكمة وحل النزاعات.

تمديد خدمات خبير مهندس عربي لدعم هيئة الطرق

جمهورية مدغشقر

◆ تاريخ الموافقة: 28 فبراير 2018 ◆ قيمة المنحة: 240 ألف دولار

◆ هدف العون الفني: استمرار دعم هيئة الطرق التابعة لوزارة الأشغال العامة والنقل والأرصاد الجوية بجمهورية مدغشقر، من خلال تمديد خدمات خبير مهندس عربي، للمساهمة في تقديم الاستشارات حول برامج الهيئة والدراسات التي تجريها، وفحص ومراجعة وثائق طلب عروض الاستشاريين ووثائق المناقصات لتنفيذ الأعمال الهندسية للطرق والجسور، ومتابعة تنفيذ أعمال الهندسة المدنية، وإعداد برمجة الصيانة الدورية، وإعداد برامج التعاون مع المؤسسات التمويلية، إلى جانب تدريب العاملين بهيئة الطرق.

خبير عربي لدعم وزارة المالية والميزانية والتخطيط التنموي

جمهورية بوروندي

◆ تاريخ الموافقة: 20 يونيو 2018 ◆ قيمة المنحة: 320 ألف دولار

◆ هدف العون الفني:

دعم الإدارة العامة للتوقعات الاقتصادية والتخطيط بوزارة المالية والميزانية والتخطيط التنموي بجمهورية بورندي، بتوفير خدمات خبيرعربي في مجال التخطيط التنموي لمدة عامين. وسيُسهم الخبير في إعداد منهجية التخطيط، ومتابعة وتقييم البرامج والمشاريع التنموية بالوزارة والمساعدة في تطبيقها عبر التكوين النظري والتطبيقي للكوادر، وتنفيذ وتنسيق الأنشطة المتعلقة بإدارة المشاريع التي يمولها المصرف والمؤسسات العربية، وتقييم العروض وإرساء العقود التي تخص الوزارة، ووضع البرامج السنوية للاستثمارات العمومية، إلى جانب تحديد المشروعات ذات الأولوية.

تمديد خدمات خبير عربي لدعم وزارة التخطيط التنموي

الجمهورية التوجولية

◆ تاريخ الموافقة: 20 يونيو 2018 ◆ قيمة المنحة: 130 ألف دولار

◆ هدف العون الفني:

مواصلة دعم الإدارة العامة للتهيئة الترابية التابعة لوزارة التخطيط التنموي بجمهورية توجو، وذلك بتمديد خدمات خبير اقتصادي عربي لمدة عام. وسيسهم الخبير في الإشراف على إعداد المخطط الوطني للتهيئة الترابية ووضع آليات ومخطط التعمير والإسكان، وإعداد السياسة الوطنية حول الأقطاب التنموية، ومراجعة الإطار التنظيمي للتهيئة الترابية بالبلاد، ومساعدة البلديات في وضع الإطار المنظم لإنجاز مخططات التهيئة الترابية على الصعيد المحلي.

خبير عربي لدعم وزارة المالية والتخطيط لمتابعة تنفيذ المشروعات

جمهورية كينيا

◆ تاريخ الموافقة: 20 يونيو 2018 ◆ قيمة المنحة: 320 ألف دولار

◆ هدف العون الفني:

دعم إدارة الدين العام بوزارة المالية والتخطيط في جمهورية كينيا، بتوفير خدمات خبير مهندس عربي لمدة عامين، يملك الخبرة في إدارة المشاريع التنموية. وسيُسهم الخبير في وضع الخطط المستقبلية والمخطط العام لتطوير وتنفيذ المشاريع في القطاعات التنموية، واختيار المشروعات ذات الأولوية في الاستراتيجيات التنموية للبلاد، ومتابعة تنفيذ المشروعات التي يمولها المصرف والمؤسسات العربية، ومتابعة القروض والمنح الأجنبية، وتقييم العروض وإرساء العقود، إلى جانب نقل الخبرة والمعرفة للعاملين بالإدارة.

خبير عربي لدعم وزارة التخطيط

جمهورية النيجر

◆ تاريخ الموافقة: 20 يونيو 2018 ◆ قيمة المنحة: 320 ألف دولار

◆ هدف العون الفني:

دعم الإدارة العامة لبرمجة التنمية بوزارة التخطيط بجمهورية النيجر، بتوفير خدمات خبير عربي في مجال إدارة المشاريع التنموية لمدة عامين. وسيُسهم الخبير في وضع الخطط المستقبلية وبرنامج الاستثمار العمومي للإدارة، واختيار المشروعات ذات الفاعلية في الاستراتيجيات التنموية للبلاد، ومتابعة تنفيذ المشروعات التي يمولها المصرف والمؤسسات العربية، ومتابعة القروض والمعونات الأجنبية، ووضع نظام وإجراءات تنفيذ المشروعات التنموية، وتقييم العروض وإرساء العقود، بالإضافة إلى نقل الخبرة إلى كوادر الوزارة.

تقوية القدرات الإنتاجية للجمعيات الزراعية للنساء بمنطقة "بونكاني"

جمهورية كوت ديفوار

◆ تاريخ الموافقة: 28 فبراير 2018 ◆ قيمة المنحة: 300 ألف دولار

◆ هدف العون الفني

تقوية القدرات الإنتاجية للجمعيات الزراعية للنساء بمنطقة "بونكاني" بجمهورية كوت ديفوار في مجال الإنتاج الزراعي وإنتاج الدواجن، لتحسين ظروفهن المعيشية. تستفيد من العون 200 امرأة منخرطات في 23 جمعية زراعية بالمنطقة، ويشتمل على تجهيز عدد من المزارع لتربية الدواجن وإنتاج البيض، وتشييد مخزن وسكن للحراسة، وحفر بئر سطحية لكل مزرعة، وتوفير المعدات الزراعية، وتعزيز القدرات الفنية عبر تدريب النساء في مجال عملهن، وتوفير مدخلات الإنتاج من علف وأدوية وكتاكيت.

دعم أنشطة النساء في مجالي الخياطة والتطريز (الطور الثاني / المرحلة الأولى)

إقلـيمي

◆ تاريخ الموافقة: 20 يونيو 2018 ◆ قيمة المنحة: 170 ألف دولار

◆ هدف العون الفني:

الإسهام في تعزيز قدرات 100 امرأة من جمهوريتي بنين والكاميرون في مجال التقنيات الحديثة للخياطة والتطريز والتسيير والتسويق. ويشمل الدعم توفير ماكينات الخياطة والتطريز والأدوات المساعدة، وتدريب مهني، والإشراف على التنفيذ. تُشرف المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ايسيسكو) على تنفيذ العون، بالتعاون مع الجهات المعنية بالبلدين وبعض الجمعيات النسائية العاملة في مجال مكافحة الفقر. وقد سبق للمصرف أن ساهم في تمويل ثلاثة برامج تدريبية في هذه المجالات، استفادت منها نحو 260 امرأة أفريقية.

دعم إنشاء الصندوق الأفريقي للقيادة النسوية

إقلـــيمي

◆ تاريخ الموافقة: 20 يونيو 2018 ◆ قيمة المنحة: 300 ألف دولار

◆ هدف العون الفني:

دعم إنشاء الصندوق الإفريقي للقيادة النسوية، وهو صندوق استثماري يُساهم في تمويل المؤسسات الاقتصادية التي تملكها نساء في أفريقيا، سواء بشكل مباشر أو عن طريق صناديق استثمارية وسيطة. ويهدف الصندوق إلى دعم وصول تلك المؤسسات إلى الموارد المالية والمعونة الفنية اللازمة لتسريع نسق نموها. يُغطي عون المصرف تكاليف إعداد النصوص القانونية لتنظيم سير عمل الصندوق والتسجيل القانوني لبعض المؤسسات التابعة له، إلى جانب اقتناء الأثاث والتجهيزات لمقره.

مشروع نموذجي لتمويل منشآت اجتماعية عامة بمحافظة "سوم"

بوركينا فاسو

◆ تاريخ الموافقة: 28 فبراير 2018 ◆ قيمة المنحة: 500 ألف دولار

◆ هدف العون الفني:

دعم الاقتصاد المحلي من خلال تحسين وصول السكان في خمس قرى بمحافظة "سوم" إلى الخدمات الاجتماعية مثل مياه الشرب والكهرباء والخدمات الصحية، وتحسين وتنمية منشآت التسويق والتبادلات التجارية. ويشتمل الدعم على توفير تجهيزات 5 نُظم للطاقة الشمسية لبعض المؤسسات الصحية والتعليمية والأسواق القروية مع توفير بعض الملحقات الكهربائية من أسلاك ومصابيح وغيرها. كما يشتمل على حفر 9 آبار لمياه الشرب للقرى وتجهيزها، وتشييد 5 أسواق، إلى جانب الإشراف ومتابعة التنفيذ.

مشروع نموذجي لتمويل منشآت اجتماعية بمقاطعة "بوبوي"

جمهورية النيجر

تاريخ الموافقة: 28 فبراير 2018 ◆ **قيمة المنحة:** 500 ألف دولار

◆ **هدف العون الفني:**

دعم المنشآت الاجتماعية في مجالات الزراعة والصحة والتعليم الموجودة في بلدية "برني إنجاوري"، وذلك للمساهمة في تحسين المستوى المعيشي للسكان والتخفيف من حدة الفقر. ويشتمل العون على دعم بيت المزارع بالبلدية من خلال تشييد مخزن للمعدات البيطرية وتوفير جرار وملحقاته وتوفير التجهيزات لورشة صيانة المعدات الزراعية وإمداد مياه الشرب، ودعم المنشآت الصحية من خلال توفير التجهيزات للمستشفى الإقليمي بمقاطعة "بوبوي" ولأربعة مراكز صحية متكاملة، ودعم المنشآت التعليمية من خلال إعادة تأهيل قاعة للتدريب المهني في مجال الكهرباء وإعادة إعمار ثلاثة فصول دراسية وتشييد قاعتَيْن دراسيتَيْن ودورات مياه بمدرسة التعليم المزدوج.

تمويل المشروع النموذجي لتنمية التروة الحيوانية

جمهورية النيجر

◆ **تاريخ الموافقة:** 20 يونيو 2018 ◆ **قيمة المنحة:** 500 ألف دولار

◆ **هدف العون الفني:**

تمويل المشروع النموذجي لتنمية الثروة الحيوانية في جمهورية النيجر، من أجل تحقيق الأمن الغذائي والحد من الفقر بين المجتمعات الرعوية، والتخفيف من حدة الجفاف والأزمات التي تتعرض لها منطقة الساحل. ويغطي العون بعض المناطق في محافظتي "مارادي" و"تاهوا"، ويتضمن توفير الأعلاف والمياه والإدارة المستدامة للمراعي، وتوفير الخدمات البيطرية والإرشادية لتحسين المنتجات الحيوانية، وتهيئة بيئة تنظيمية ومؤسسية للنهوض بالسياسات الداعمة لقطاع الرعي.

تمويل المشروع النموذجي لتعزيز الأمن الغذائي في المناطق المتأثرة بالملوحة

جمهورية جامبيا

◆ **تاريخ الموافقة:** 26 سبتمبر 2018 ◆ **قيمة المنحة:** 500 ألف دولار

◆ **هدف العون الفني:**

تحسين الأمن الغذائي والمُساهمة في الحد من الفقر لدى صغار المزارعين في المناطق المتأثرة بالملوحة في جمهورية جامبيا، عن طريق إدخال المحاصيل التي تحتمل الملوحة واستخدام أفضل ممارسات الإدارة الزراعية، وبناء قدرات المزارعين في مجال الإدارة السليمة للأراضي المالحة، وإدماج المناهج الزراعية المراعية للمناخ والملائمة لاستراتيجيات التنمية الزراعية الوطنية. يستفيد من العون 1650 من صغار الملاك، نحو نصفهم من النساء.

دعم المدرسة الإقليمية للعلوم والطب البيطري

إقلـــيمي

◆ تاريخ الموافقة: 28 فبراير 2018 ◆ قيمة المنحة: 200 ألف دولار

◆ هدف العون الفني:

تقديم دعم مؤسسي للمدرسة الإقليمية للعلوم والطب البيطري (مؤسسة للتعليم العالي) التي تملكها 15 دولة من غرب ووسط أفريقيا، ويُوجد مقرها في "داكار" عاصمة جمهورية السنغال. ويتمثل الدّعم في إعادة إعمار مبنى العيادة البيطرية الخاصة بالخيول على مساحة نحو 130 متر مربع والتهيئة الخارجية وتوفير التجهيزات المكتبية، إلى جانب توفير وتركيب المعدات البيطرية والتدريب على استخدامها، ويشمل ذلك المستلزمات البيداغوجية الضرورية لتدريب الطلاب في مجال الطب البيطري.

دعـــم معهد الســـــاحل (INSAH)

إقلـــيمي

◆ تاريخ الموافقة: 28 فبراير 2018 ◆ قيمة المنحة: 150 ألف دولار

◆ هدف العون الفني:

المُساهمة في الارتقاء بأداء "معهد الساحل" الذي أنشئ في عام 1976 من قِبل اللجنة الدائمة المشتركة لمحاربة التصحر في الساحل(CILSS)، بهدف إجراء الدراسات في مجالات الزراعة والبيئة والتغير المناخي والأسواق والسكان والتنمية. ويشتمل الدعم على توفير وتركيب شبكة لتكنولوجيا المعلومات وشبكة الاتصالات والخوادم، وتوفير 25 جهاز حاسوب وملحقاتها، وماسحيْن ضوئيين وجهازي عرض، وتوفير معدات السلامة من أنظمة إطفاء الحرائق وأنظمة المراقبة بالكاميرات.

دعم مؤسسي للجنة الدائمة المشتركة لدول الساحل لمحاربة التصحر

إقلـــيمي

◆ تاريخ الموافقة: 26 سبتمبر 2018 ◆ قيمة المنحة: 250 ألف دولار

◆ هدف العون الفني:

دعم اللجنة الدائمة المشتركة لدول الساحل لمحاربة التصحر، وذلك بتوفير وسائل سمعية وبصرية لقاعة المؤتمرات التابعة لها في "واقادوقو" عاصمة بوركينا فاسو. ويتضمن العون الأعمال المدنية الخاصة بالتهيئة الداخلية والنجارة والألمونيوم والخشب والبلاط والصباغة وشبكات السباكة، وتوفير التجهيزات الكهربائية والمعلوماتية والاتصالات، وأجهزة كشف الحرائق والمراقبة بالفيديو والتكييف، وتوفير وتركيب تجهيزات الوسائل السمعية والبصرية، بالإضافة إلى توفير خدمات مهندس معماري للإشراف على التنفيذ.

دعم مؤسسي لوزارة التعاون والاندماج الأفريقي

جمهورية غينيا

◆ تاريخ الموافقة: 26 سبتمبر 2018 ◆ قيمة المنحة: 380 ألف دولار

◆ هدف العون الفني:

دعم وزارة التعاون والاندماج الأفريقي بجمهورية غينيا عبر تنظيم دورات تدريبية وتوفير معدات؛ ممّا يساعدها في تحسين أدائها وتسريع وتيرة إنجاز المشاريع المبرمجة في إطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويتضمن العون تنظيم 5 دورات تدريبية في العاصمة "كوناكري" لفائدة 130 موظف من الوزارة، وذلك في مجالات إعداد ومتابعة وإدارة المشروعات التنموية، واستجلاب السلع والخدمات، ، وإعداد استراتيجيات تعبئة الموارد، وآليات تحسين استيعاب العون الخارجي. كما يتضمن العون توفير معدات معلوماتية ومكتبية وسمعية وبصرية للوزارة.

تمويل ملتقى هيئات تشجيع الصادرات العربية

إقلـــيمي

◆ تاريخ الموافقة: 28 فبراير 2018 ◆ قيمة المنحة: 150 ألف دولار

◆ هدف العون الفني:

بحث سبل كيفية زيادة حجم الصادرات العربية إلى الدول الأفريقية جنوب الصحراء، وذلك من خلال تطوير آليات مشتركة بين الجانبين. وتشمل محاور الملتقى: التجارة العربية – الأفريقية بين الواقع والمأمول، وبرنامج المصرف العربي لتمويل الصادرات العربية إلى الدول الأفريقية في إطار تعزيز التجارة البينية، ودور مؤسسات تنمية الصادرات وضمان الصادرات وضمان ائتمان الصادرات في تنمية الصادرات بين المنطقتين، واستراتيجيات تحفيز هذا النشاط. يقوم بتنظيم الملتقى "مركز مأمون بحيري للدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا"، الذي يوجد مقره بالخرطوم.

دعم منتدى الاستثمار والتعاون من أجل التنمية بين الدول العربية وجمهورية تشاد

جمهورية تشاد

◆ تاريخ الموافقة: 12 ديسمبر 2018 ◆ قيمة المنحة: 350 ألف دولار

◆ هدف العون الفني:

المُساهمة في تنظيم "منتدى الاستثمار والتعاون من أجل التنمية بين الدول العربية وجمهورية تشاد" الذي يهدف إلي تعزيز الاستثمارات العربية في تشاد في مختلف المجالات، بما يُساهم في تسريع وتيرة النمو وبناء اقتصاد يكون أكثر تنوعاً وصلابةً، ووضع أسس تنمية مستدامة وشاملة. كما يهدف المنتدى إلى الترجمة العملية للنوايا الاستثمارية ولنوايا التمويل والشراكة التي سبق أن أبدتها الأطراف العربية لفائدة تشاد، في إطار المائدة المستديرة التي تم تنظيمها بباريس في سبتمبر 2017.

دعم منتدى الرؤساء التنفيذيين الأفارقة

إقلـــيمي

◆ تاريخ الموافقة: 12 ديسمبر 2018 ◆ قيمة المنحة: 80 ألف دولار

◆ هدف العون الفني:

المُساهمة في إقامة "منتدى الرؤساء التنفيذيين الأفارقة في "كيجالي" بجمهورية رواندا، الذي يشارك فيه نحو 700 رئيس تنفيذي أفريقي. ويهدف المنتدى إلى تعزيز الشراكة بين المؤسسات الاقتصادية الأفريقية لتوسيع النطاق الجغرافي لعملها وتمكينها من اقتحام مجالات اقتصادية واعدة، وتعزيز شراكتها مع نظيراتها على الصعيد العالمي بما من شأنه تعزيز نقل التكنلوجيا للقارة الأفريقية، بالإضافة إلى تمكين رؤساء المؤسسات الاقتصادية الإفريقية من الانتفاع من تجربة عدد هام من كبار الاستشاريين والخبراء على الصعيد العالمي الذين ستتم دعوتهم لمخاطبة المنتدى.

دعم "المعرض الأفريقي للتجارة البينية"

إقلـــيمي

◆ تاريخ الموافقة: 12 ديسمبر 2018 ◆ قيمة المنحة: 300 ألف دولار

◆ هدف العون الفني:

المُساهمة في رعاية إقامة "المعرض الأفريقي للتجارة البينية" الذي ينظمه البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد بجمهورية مصر العربية. ويُتيح المعرض الفرصة للمصرف لتكوين شبكة من العلاقات بالمستثمرين الأفارقة، والتعرف على المنتجات العربية واحتياجات الدول الأفريقية منها، وتبادل المعلومات ونشرها بين المؤسسات العارضة والمشاركة، والتعرف على مستوى الأداء والتقدم الإنتاجي والخدمي، والتعريف بمنتجات المصرف، خصوصاً في مجالي تمويل القطاع الخاص وتمويل الصادرات العربية المتجهة إلى أفريقيا جنوب الصحراء.

دعم برنامج "التحالف لمكافحة العمى" المرحلة الثانية (المساهمة الثانية)

إقلـــيمي

◆ **تاريخ الموافقة:** 28 فبراير 2018 ◆ **قيمة المنحة:** 600 ألف دولار

◆ **هدف العون الفني:**

المساهمة في القضاء على فقدان البصر نتيجة للإصابة بالمياه البيضاء والسوداء، وأخطار الانكسار غير المُصحح، والزرق واعتلال الشبكية الناتج عن داء السكر. وتستفيد من مساهمة المصرف دول بوركينا فاسو وتشاد وساحل العاج وغينيا وغينيا بيساو ومالي وموزمبيق والنيجر وتوجو، وتُخصص لتمويل عمليات جراحية، وتدريب الأطباء والفنيين في مجال أمراض العيون، وتجهيز المعدات الطبية. جديرٌ بالذكر أن المصرف سبق وأن ساهم في تمويل المرحلة الأولى والانتقالية من البرنامج، بإجمالي قدره 1.3 مليون دولار.

برنامج تعريفي لوحدات تنفيذ المشروعات ونقاط الاتصال

إقلـــيمي

◆ **تاريخ الموافقة:** 26 سبتمبر 2018 ◆ **قيمة المنحة:** 220 ألف دولار

◆ **هدف العون الفني:**

يندرج العون الفني في إطار سياسة المصرف الرامية إلى زيادة فاعلية المشاريع وعمليات العون الفني التي يمولها، وذلك من خلال تعزيز مهارات المسؤولين عن متابعتها في الدول المستفيدة. ويُغطي البرنامج التعريفي برامج التعاون مع الدول، وإجراءات استجلاب السلع والخدمات، وإجراءات السحب من المنح والقروض، وإعداد ومتابعة وتقييم العمليات الإنمائية والجوانب القانونية المتعلقة بهـا، إلى جانب التعريف ببرنامج المصرف للقطاع الخاص والتجارة الخارجية. يستفيد من البرنامج نحو 48 من كوادر وحدات تنفيذ المشروعات ونقاط الاتصال في 12 دولة أفريقية، ويتم تنفيذه في مقر المصرف بالخرطوم.

تطوير منظومة وثائق استجلاب السلع والخدمات لتنفيذ المشروعات التي يمولها المصرف في أفريقيا

إقلـــيمي

◆ **تاريخ الموافقة:** 20 يونيو 2018 ◆ **قيمة المنحة:** 100 ألف دولار

◆ **هدف العون الفني:**

توفير خدمات استشاري من "المعهد الدولي للقانون"، لغرض تحديث وإعداد وثائق استجلاب السلع والخدمات المعمول بها ضمن أعضاء "مجموعة التنسيق" في مشروعات التمويل المشترك، لتكون نموذجية وتواكب المستجدات الحديثة في المجال، ولتغطي كافة دورة المشروع؛ مما يؤدي إلى كفاءة وجودة تنفيذ المشروعات الممولة من قِبل المجموعة بما فيها المصرف، وفقاً لأفضل الممارسات المهنية والفنية. ويُساهم أعضاء المجموعة في تمويل العون بواقع 100 ألف دولار لكل مؤسسة.

4 – 1 عمليات عون فني في إطار صلاحيات المدير العام

المساهمة في تنظيم منتدى لتشجيع الاستثمارات الخليجية بأفريقيا

إقلـــيمي

◆ تاريخ الموافقة: فبراير 2018 ◆ قيمة المنحة: 15 ألف دولار

◆ هدف العون الفني:

يهدف المنتدى إلى تنشيط الاستثمار الخليجي في أفريقيا في عدة مجالات، كالزراعة والمناجم والعقارات والاتصالات والطاقة والبناء والتشييد. ويهدف العون إلى تعريف المستثمرين الخليجيين برافعات النمو في القارة الأفريقية، والنهوض بإدارة المعرفة لديهم وتوجيهها لحسن انتقاء المشاريع الاستثمارية في أفريقيا، والاطلاع على العقبات التي تحد من هذا الاستثمار وتذليلها. تنظم المنتدى شركة "أليت ام ايه اف" في مراكش بالمملكة المغربية.

المساهمة في تمويل ورشة عمل على هامش الدورة الثلاثين لمؤتمر منظمة "الفاو" لأفريقيا

إقلـــيمي

◆ تاريخ الموافقة: فبراير 2018 ◆ قيمة المنحة: 15 ألف دولار

◆ هدف العون الفني:

يندرج العون في إطار الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة والمتعلق بالقضاء على الجوع وسوء التغذية بحلول 2030، ويُخصص لتمويل ورشة على هامش مؤتمر منظمة الفاو الإقليمي لأفريقيا الذي ينعقد بالخرطوم، يتم فيها التشاور مع الوزراء الافارقة حول تدخلات المصرف في قطاع الزراعة والتنمية الريفية، وتطلعات الدول المستفيدة إلى الدور المستقبلي الذي يمكن للمصرف أن يلعبه في المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي وتخفيف حدة الفقر عن المواطن الأفريقي.

الإسهام في تمويل مسابقة عموم أفريقيا للذكاء الاصطناعي لعام 2018

إقلـــيمي

◆ تاريخ الموافقة: فبراير 2018 ◆ قيمة المنحة: 15 ألف دولار

◆ هدف العون الفني:

تهدف المسابقة إلى تنمية مهارات الابتكار والقدرة على الابداع عند الطلاب، وتزويدهم بالخبرة العملية في تصميم وبناء وبرمجة النُظم الروبوتية، وتنمية مهارات العمل الجماعي، وإعداد جيل ناضج فكرياً ومدرك لمتطلبات سوق العمل. تقوم منظمة "سان ايكول" بتنظيم المسابقة في كيجالي بجمهورية رواندا، ويشارك فيها 500 متسابق من 21 دولة أفريقية، منها 19 دولة مستفيدة من عون المصرف.

المساهمة في تمويل القمة الأفريقية الأولى للزراعة الذكية

إقلـــيمي

◆ **تاريخ الموافقة:** مايو 2018 ◆ **قيمة المنحة:** 15 ألف دولار

◆ **هدف العون الفني:**

محاربة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي، من خلال زيادة وتحسين الإنتاج الزراعي عن طريق استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتطوير القطاع الزراعي. وستكون القمة منصة لبحث تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية والأفريقية في مجال الأمن الغذائي وتأثير التكنولوجيا الحديثة على مستقبل الزراعة. تقوم المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالإشراف على تنظيم القمة في الخرطوم بجمهورية السودان.

المساهمة في تمويل القمة الثانية للابتكار الأفريقي

إقلـــيمي

◆ **تاريخ الموافقة:** مايو 2018 ◆ **قيمة المنحة:** 15 ألف دولار

◆ **هدف العون الفني:**

يهدف انعقاد القمة إلى إيجاد حلول لمعالجة التحديات التي تواجهها القارة الأفريقية كالفقر والصحة ونقص الغذاء والطاقة والأمن، وذلك من خلال الابتكار والإبداع في المجالات المختلفة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والنهوض بالاقتصاد الوطني لكل دولة. تقوم هيئة "IHABA" بالتعاون مع حكومة جمهورية الرأس الأخضر والحكومة الرواندية بتنظيم القمة في مركز مؤتمرات كيجالي، بحضور أكثر من 1000 مشارك من حوالي 50 دولة أفريقية.

المساهمة في تمويل النسخة الثالثة من قمة التصنيع والتجارة المستقبلية

إقلـــيمي

◆ **تاريخ الموافقة:** سبتمبر 2018 ◆ **قيمة المنحة:** 15 ألف دولار

◆ **هدف العون الفني:**

المساهمة في تمويل النسخة الثالثة من قمة التصنيع والتجارة المستقبلية بدبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تمثل مجالاً مثالياً لتقديم منصة لمناقشة الاتجاهات المستقبلية في التميز في التصنيع والاستراتيجيات الرئيسية لتعزيز التجارة والتنمية الاقتصادية. كما ستكون القمة فرصة للمصرف لتعريف المستثمرين والمصدرين ببرامجه في مجالي القطاع الخاص والتجارة الخارجية، بهدف التحسين المستمر لتدخلاته وتعميق أثرها.

المساهمة في تمويل ورشة عمل على هامش الاجتماع السنوي الثالث لمنظمة المناطق الحرة الأفريقية

إقلـــيمي

◆ تاريخ الموافقة: سبتمبر 2018 ◆ قيمة المنحة: 15 ألف دولار

◆ هدف العون الفني:

تمويل ورشة عمل على هامش الاجتماع السنوي الثالث لمنظمة المناطق الحرة الأفريقية، وذلك للمساهمة في تطوير وتنمية المناطق الحرة في أفريقيا التي تؤثر بصورة واضحة على النشاط التجاري وزيادة فرص العمل والحد من الفقر. وتركز الورشة على محاور أهمها دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ووضع خارطة طريق لتطويرها، وتحديد الفرص والمعوقات. تقوم منظمة المناطق الحرة الأفريقية بتنظيم الورشة في أبيدجان بجمهورية كوت ديفوار.

المساهمة في تمويل المنتدى الأفريقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إقلـــيمي

◆ تاريخ الموافقة: أكتوبر 2018 ◆ قيمة المنحة: 15 ألف دولار

◆ هدف العون الفني:

زيادة مساهمة الشباب والمرأة الأفريقية في تحقيق التنمية الاقتصادية في أفريقيا، من خلال النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وسيكون المنتدى منصة لهذه المؤسسات للتواصل مع الشركات الكبيرة، وتبادل الخبرات حول آليات ومصادر التمويل، والنهوض بروح الابتكار وتنمية القدرات، وزيادة فرص العمل وخلق الثروات. تشرف على تنظيم المنتدى مجموعة "آفريك سيرش" في مدينة جوهانسبرج بجمهورية جنوب أفريقيا.

المساهمة في تمويل منتدى الاستثمار الأفريقي

إقلـــيمي

◆ تاريخ الموافقة: أكتوبر 2018 ◆ قيمة المنحة: 15 ألف دولار

◆ هدف العون الفني:

تمويل خدمات استشاري لدعم مشاركة المصرف في أشغال منتدى الاستثمار الأفريقي الذي ينظمه البنك الأفريقي للتنمية في جوهانسبرج بالتعاون مع مؤسسات تمويلية أخرى. ويهدف المنتدى إلى خلق إطار لتعاون مختلف الفاعلين في قطاعات اقتصادية مختلفة، وإتاحة الفرصة للقاء المستثمرين المهتمين بالاستثمار في أفريقيا. تشمل مكونات العون تقديم ورق عمل حول تطوير دور المصرف في هندسة تمويل التنمية للاستجابة للاحتياجات المتزايدة والفجوة التمويلية في أفريقيا، وتعاون المصرف مع مؤسسات التمويل الإنمائي لتحفيز الاستثمارات هناك.

إعداد منهجية لرصد الأثر التنموي للتعاون بين المصرف العربي والدول الأفريقية

إقلـــــيمي

◆ **تاريخ الموافقة:** أكتوبر 2018 ◆ **قيمة المنحة:** 15 ألف دولار

◆ **هدف العون الفني:**

يشتمل العون على تمويل خدمات استشاري لإعداد منهجية لرصد الأثر التنموي للتعاون بين المصرف والدول الأفريقية، وذلك بالتركيز على عينة من المشروعات التي مولها المصرف واكتمل تنفيذها، والتى تُعتبر من المشروعات الناجحة وذات الأثر الإيجابي على المستفيدين، وذلك في قطاعات مختلفة كمرحلة نموذجية.

الفصل الثالث
المـــــوارد المـــــالية

المركز المالي في 31 ديسمبر 2018

بلغ صافي موجودات المصرف في نهاية عام 2018 مبلغ 4,821.4 مليون دولار مقابل 4,788.2 مليون دولار في نهاية عام 2017- أي بزيادة قدرها 33.2 مليون دولار، ويعزى ذلك أساساً إلى سداد بعض الدول الأعضاء خلال عام 2018 لأقساطها في الزيادة المُقررة في رأسمال المصرف، وفقاً لقرار مجلس المحافظين رقم (4) في اجتماعه الثامن والثلاثين (دبي – أبريل 2013).

رأس المـــــال

بلغ رصيد رأس المال في 31 ديسمبر 2018 مبلغ 3,999.3 مليون دولار مُقابل 3,899.0 مليون دولار في31 ديسمبر 2017 - أي بزيادة قدرها 100.3 مليون دولار. وتمثل هذه الزيادة الأقساط المدفوعة من قِبل بعض الدول الأعضاء في زيادة رأس المال، وفقاً لقرار مجلس محافظي المصرف رقم (4) لعام 2013 والذي يقضي بزيادة رأسمال المصرف بمبلغ 1400 مليون دولار – أي ما يُعادل نسبة 50 % من رأسماله البالغ 2800 مليون دولار اعتباراً من يناير 2014، منها مبلغ 700 مليون دولار بالتحويل من الاحتياطي العام، والباقي وقدره 700 مليون دولار زيادة نقدية من قِبل الدول الأعضاء، تُسدد على خمسة أقساط سنوية متساوية ويُستحق أولها في أبريل 2014.

الاحتيـــــاطي العـــــام

بلغ رصيد الاحتياطي العام 862.1 مليون دولار في نهاية عام 2018 مُقابل 617.6 مليون دولار في نهاية عام 2017 - أي بزيادة قدرها 244.5 مليون دولار، وهي عبارة عن صافي الدخل لعام 2017 ومقداره 271.7 مليون دولار ناقصاً المنحة التي تم تخصيصها وفقاً للقرار رقم (2) لمجلس المحافظين الصادر في اجتماعه الثالث والأربعين (البحر الميت- أبريل 2018)، ومقدارها 27.2 مليون دولار.

الاحتيـــــاطي الخـــــاص

بلغ رصيد الاحتياطي الخاص في نهاية ديسمبر 2018 مبلغ 4.8 ملايين دولار مُقابل 2.5 مليون دولار في نهاية ديسمبر 2017 - أي بزيادة قدرها 2.3 مليون دولار.

إجمـــالي الدخـــل

جاء إجمالي دخل المصرف خلال عام 2018 سالباً بواقع 11.9 مليون دولار مُقابل دخل إيجابي قدره 294.7 مليون دولار خلال عام 2017 – أي بانخفاض قدره 306.6 ملايين دولار. وقد جاءت تفاصيل أداء الدخل خلال عامي 2018 و 2017 على النحو الآتي:

البيـــان	2018	2017	الفرق
	مليون دولار	مليون دولار	مليون دولار
(الخسارة) الدخل من الاستثمارات	(35.5)	273.2	(308.7)
الدخل من القروض	20.8	19.2	1.6
الدخل من تمويل التجارة	2.3	1.5	0.8
أخرى	0.5	0.8	(0.3)
المجموع	**(11.9)**	**294.7**	**(306.6)**

ويُلاحظ من هذه البيانات أن الدخل من الاستثمارات قد انخفض بمبلغ 308.7 ملايين دولار خلال عام 2018 بالمقارنة مع عام 2017، بينما زاد الدخل من القروض بمبلغ 1.6 مليون دولار والدخل من تمويل التجارة بمبلغ 0.8 مليون دولار. ويمكن توضيح الأسباب الموضوعية لانخفاض الدخل من الاستثمارات في عام 2018، من خلال تحليل مكوناته وذلك على النحو الوارد بالبيانات أدناه:

تفاصيل الدخل	2018	2017	الفرق
	مليون دولار	مليون دولار	مليون دولار
فوائد الودائع لدى البنوك والحسابات تحت الطلب	7.0	1.5	5.5
الدخل من محافظ الدخل الثابت	15.9	42.6	(26.7)
الدخل من محافظ الأسهم	(68.8)	227.1	(295.9)
الدخل من الصكوك	10.0	1.6	8.4
الدخل من تسليف الأوراق المالية	0.4	0.4	-
المجموع	**(35.5)**	**273.2**	**(308.7)**

ويُلاحظ من الجدول أعلاه انخفاض الدخل من محافظ الأسهم بمبلغ 295.9 مليون دولار وانخفاض الدخل من محافظ الدخل الثابت بمبلغ 26.7 مليون دولار، علماً بأن الدخل الناتج عن الودائع لدى البنوك والحسابات تحت الطلب قد ارتفع بحوالي 5.5 ملايين دولار، كما ارتفع الدخل من الصكوك المدارة مباشرة من قبل المصرف بحوالي مبلغ 8.4 ملايين دولار.

ويُعزى انخفاض الدخل من المحافظ الاستثمارية بصفة أساسية إلى تدنى أداء الأسواق المالية العالمية خاصةً أسواق الأسهم التي شهدت تراجعاً حاداً في أدائها خلال عام 2018 مقارنةً بعام 2017، وذلك نتيجة لحركة بيع واسعة للأسهم خلال الربع الرابع من عام 2018، علماً بأن أداء أسواق الأسهم كان ايجابياً حتى نهاية الربع الثالث من العام.

وتجدر الإشارة إلى أن جزءاً كبيراً من الخسائر المسجلة محاسبياً هي عبارة عن خسائر غير محققة نتجت عن تقييم الأوراق المالية التي في حوزة مديري المحافظ بسعر السوق في 2018/12/31، والتي تُقدّر بحوالي 208.7 ملايين دولار كما هو موضح في الجدول التالي.

وقد جاءت مكونات الدخل من المحافظ الاستثمارية خلال عام 2018 بالمقارنة مع عام 2017 على النحو التالي:

الدخل من المحافظ الاستثمارية	2018	2017	الفرق
	مليون دولار	مليون دولار	مليون دولار
الدخل الثابت			
الفوائد على السندات	31.3	30.9	0.4
فوائد الودائع لدى البنوك والحسابات تحت الطلب	0.1	-	0.1
صافي (الخسارة) / الدخل من المتاجرة	(12.4)	2.0	(14.4)
(خسائر) / أرباح غير محققة	(14.0)	8.7	(22.7)
فروق عملة وتقييم مشتقات	13.8	5.0	8.8
رسوم الإدارة والحفظ	(2.9)	(4.0)	1.1
المجموع	**15.9**	**42.6**	**(26.7)**
الأسهم			
توزيعات أرباح الأسهم	21.5	28.6	(7.1)
فوائد الودائع لدى البنوك والحسابات تحت الطلب	0.1	0.1	-
صافي الدخل من المتاجرة	98.8	58.3	40.5
(خسائر) / أرباح غير محققة	(194.7)	130.8	(325.5)
فروق عملة وتقييم مشتقات	7.0	11.9	(4.9)
رسوم الإدارة والحفظ	(1.5)	(2.6)	1.1
المجموع	**(68.8)**	**227.1**	**(295.9)**
الصكوك			
هامش ربح الصكوك	8.2	3.2	5.0
فروق عملة وتقييم مشتقات	1.8	(1.7)	3.5
المجموع	**10.0**	**1.5**	**8.5**
تسليف الأوراق المالية	0.4	0.4	-
المجموع	**(42.5)**	**271.6**	**(314.1)**

والجدير بالذكر بأنه يتم توظيف الموارد السائلة للمصرف في ضوء سياسة استثمارية مُتحفظة وموجهات وضوابط محددّة تراعي متطلبات السيولة وتنويع الأوعية الاستثمارية، مع المحافظة على رأس المال وتحقيق أفضل العوائد المتاحة.

ولعل من أبرز النتائج الإيجابية لهذه السياسة هو المحافظة على موجودات المصرف، وتحقيق دخل يفوق في مجموعه ما كان يمكن للمصرف أن يحصل عليه أو تقليص الخسائر لو اقتصرت استثماراته حصرياً فى مجال واحد من الاستثمارات ، إذ أن الانخفاض الذي يتعرض له الدخل الناتج عن أحد مجالات الاستثمار، يتم التعويض عنه أو تقليص الخسارة بزيادة الدخل الذي يتحقق في مجال آخر للاستثمار.

الإنفـــاق

بلغ إجمالي الإنفاق خلال عام 2018 مبلغ 18.7 مليون دولار مقارناً بمبلغ 16.9 مليون دولار خلال عام 2017. وقد اشتمل إجمالي الإنفاق خلال عام 2018 على نفقات إدارية بمبلغ 17.6 مليون دولار مقابل 16 مليون دولار خلال عام 2017.

صـــافي الدخـــل

بلغ صافي الخسارة خلال عام 2018 مبلغ 39.9 مليون دولار، مقابل صافي أرباح بمبلغ 271.7 مليون دولار خلال عام 2017 – أي بانخفاض قدره 311.6 مليون دولار. ويُعزى ذلك بصفة أساسية إلى الانخفاض في القيمة السوقية لمحافظ الأسهم والسندات، نتيجةً لتدنى أداء الأسواق المالية العالمية خلال عام 2018 مقارناً بعام 2017، علماً بأن صافي الخسارة لعام 2018 يشمل المنح التي تم صرفها للدول الأفريقية المستفيدة من عون المصرف بمبلغ 7.1 ملايين دولار، بالإضافة إلى مخصص الاحتياطي الخاص لعام 2018 بمبلغ 2.3 مليون دولار.

الالتزامـات المـــالية

بلغ إجمالي التزامات المصرف المالية لصالح البلدان المتلقية لعونه في عام 2018 مبلغ 340 مليون دولار، خُصص منه مبلغ 230 مليون دولار لتمويل القطاع العام، و100 مليون دولار لتمويل القطاع الخاص و10 ملايين دولار للعون الفني، وذلك مقارنةً بإجمالي التزامات بلغ 330 مليون دولار في عام 2017، خُصص منه مبلغ 220 مليون دولار لتمويل القطاع العام، و100 مليون دولار لتمويل القطاع الخاص و10 ملايين دولار للعون الفني.

أمّا المجموع المتراكم لصافي الالتزامات في نهاية عام 2018 فقد بلغ 5,146.5 مليون دولار، منها 4,987.3 مليون دولار للقروض و159.2 مليون دولار للعون الفني، مقابل 4,857.8 مليون دولار في نهاية عام 2017، منها 4,708.2 مليون دولار للقروض و149.6 مليون دولار للعون الفني. كما بلغ إجمالي التزامات المصرف لتمويل التجارة الخارجية 755 مليون دولار في نهاية عام 2018 مقارنةً بإجمالي بلغ 550 مليون دولار في نهاية عام 2017.

الســـحب والاسترداد

خلال عام 2018 بلغ السحب من القروض 213.3 مليون دولار مُقابل 143.4 مليون دولار خلال عام 2017 – أي بزيادة قدرها 69.9 مليون دولار، تمثل نسبة 48.7 %. وبلغ السحب من منح العون الفني 7.1 ملايين دولار خلال عام 2018 مُقابل 5.5 ملايين دولار خلال عام 2017– أي بزيادة قدرها 1.6 مليون دولار، تمثل نسبة 29.1 %. كذلك بلغ السحب من قروض تمويل التجارة خلال عام 2018 مبلغ 32.1 مليون دولار.

وقد بلغ الإجمالي المتراكم للسحب من القروض في نهاية عام 2018 مبلغ 3,273.0 مليون دولار مقابل 3,059.7 مليون دولار في نهاية عام 2017. وبإضافة قروض تمويل التجارة والعون الفني يبلغ إجمالي السحب المتراكم في نهاية عام 2018 مبلغ 3,483.9 مليون دولار[1] مُقابل مبلغ 3,230.9 مليون دولار[2] في نهاية عام 2017، وبذلك بلغت نسبة السحب المتراكم إلى صافي الالتزامات المتراكمة في نهاية عام 2018 حوالي 66 % مُقابل 65 % في نهاية عام 2017، وبإضافة تمويل التجارة تكون النسبة حوالي 59 % في عام 2018 مقابل 60 % في عام 2017.

(1) يتضمن سحوبات المنح التي تم خصمها على الإيرادات ومقدارها حوالي 125.3 مليون دولار بنهاية عام 2018 وحوالي 118.2 مليون دولار بنهاية عام 2017.

(2) يتضمن سحوبات المنح التي تم خصمها على الإيرادات ومقدارها 118.2 مليون دولار بنهاية عام 2017.

أما فيما يتعلق بالسداد، فقد بلغت جملة أقساط القروض المُسدّدة خلال عام 2018 مبلغ 57 مليون دولار مُقابل 55.7 مليون دولار خلال عام 2017 – أي بزيادة قدرها 1.3 مليون دولار، بينما بلغ إجمالي الدخل من الفوائد والرسوم خلال عام 2018 مبلغ 20.8 مليون دولار مُقابل 19.2 مليون دولار خلال عام 2017 – أي بزيادة قدرها 1.6 مليون دولار. وقد بلغ إجمالي المبالغ المُسدّدة من فوائد ورسوم القروض خلال عام 2018 مبلغ 19.8 مليون دولار بالمقارنة مع مبلغ 20.1 مليون دولار خلال عام 2017– أي بنقصان قدره 0.3 مليون دولار.

وبلغ إجمالي المبالغ المُسدّدة من أصل قروض تمويل التجارة مبلغ 34 مليون دولار خلال عام 2018 مقابل 17.4 مليون دولار عام 2017، كما بلغ إجمالي المبالغ المُسدّدة من فوائد ورسوم قروض تمويل التجارة مبلغ 2.3 مليون دولار خلال عام 2018 مقابل 1.2 مليون دولار خلال عام 2017. وفي عام 2018 بلغ إجمالي المبالغ المُسدّدة من أصل وفوائد ورسوم القروض 113.1 مليون دولار مقارنةً بمبلغ 94.4 مليون دولار في عام 2017 – أي بزيادة قدرها 18.7 مليون دولار. وبهذا يبلغ الإجمالي المُتراكم لما استرده المصرف من أقساط أصل القروض في نهاية عام 2018 مبلغ 1,569.1 مليون دولار مقابل 1,478.1مليون دولار في نهاية عام 2017، بينما يبلغ الإجمالي المُتراكم لرسوم الالتزام والفوائد المُسدَّدة بنهاية عام 2018 مبلغ 591.8 مليون دولار مقابل 569.8 مليون دولار بنهاية عام 2017.

الخلاصـــــة

يتّضح ممَا تقدّم أنه بالرغم من تدهور أداء الأسواق المالية بنهاية عام 2018 خاصة أسواق الأسهم، واصل المصرف نهجه في المحافظة على مركز مالي سليم، حيث ارتفع صافي موجوداته في نهاية عام 2018 بالمقارنة مع عام 2017 بمبلغ 33.2 مليون دولار، كما واصل التحكم في الإنفاق الإداري وفقاً لسياسة الترشيد المتّبعة دون الإخلال بالتنفيذ الكامل للأهداف والبرامج المُقررة. وتجدر الإشارة إلى أن صافي الدخل قد انخفض من 271.7 مليون دولار إلى صافي خسارة قدرها 39.9 مليون دولار، نتيجة لانخفاض القيمة السوقية لمحافظ الأوراق المالية، بسبب تدني أداء الأسواق المالية العالمية خلال عام 2018 بالمقارنة مع عام 2017، علماً بأن هذا الانخفاض في القيمة السوقية هو عبارة عن خسائر غير محققة.

خلاصة عامة للتقرير

(1) واصل المصرف في عام 2018 جهوده لتعزيز التعاون العربي الأفريقي، وذلك من خلال المساهمة في تمويل المشروعات الإنمائية في البلدان الأفريقية جنوب الصحراء في شتى القطاعات، وتقديم العون الفني، وتشجيع استثمار رأس المال العربي في أفريقيا، ودعم التبادل التجاري بين الجانبين، وذلك استناداً إلى توجهات خطته الخمسية السابعة (2015 – 2019)، والأولويات المُدرجة في برامج وخُطط عمل الدول المستفيدة.

(2) في عام 2018 تمت المصادقة على المساهمة في تمويل 15 مشروعاً إنمائياً في القطاع العام بقروضٍ بلغت 230 مليون دولار، منها 8 مشروعات في قطاع البنية الأساسية و4 مشروعات في قطاع الزراعة والتنمية الريفية و3 مشروعات في القطاع الاجتماعي.

(3) وفي إطار برنامج تمويل القطاع الخاص، تم منح 8 قروض ائتمانية لبنوك تجارية ومؤسسات تمويل أفريقية بمبلغ إجمالي قدره 100 مليون دولار، وهو كامل المبلغ المُخصص للعام.

(4) أما بالنسبة لبرنامج تمويل الصادرات العربية إلى الدول الإفريقية فقد تم منح 6 خطوط تمويل لبنوك تجارية ومؤسسات تمويل أفريقية بمبلغ إجمالي قدره 225 مليون دولار؛ وهو كذلك كامل المبلغ المخصص للعام.

(5) كذلك قدّم المصرف 9.95 ملايين دولار في شكل منح لا تسترد لتمويل 44 عملية عون فني، شملت 7 دراسات جدوى فنية واقتصادية لمشروعات تنموية و37 عملية دعم مؤسسي في مجالات مختلفة.

(6) وقد اكتمل – خلال العام – تنفيذ 7 مشروعات إنمائية في قطاعات البنية الأساسية والزراعة والتنمية الريفية والقطاع الاجتماعي، وبلغت مساهمة المصرف فيها 70 مليون دولار واستفادت منها 7 دول أفريقية. كما اكتمل إنجاز 35 عملية عون فني شملت دراسات جدوى وعمليات دعم مؤسسي، بتكلفة إجمالية قدرها 9.8 ملايين دولار.

(7) فيما يخص الوضع المالي للمصرف، تُظهر المؤشرات أنه واصل نهجه في المحافظة على مركز مالي سليم، وذلك بارتفاع صافي موجوداته في نهاية عام 2018 إلى 4,821.4 مليون دولار مُقابل 4,788.2 مليون دولار في نهاية عام 2017، ويُعزى ذلك لإيراداته المتنوعة واستلام جزء من الأقساط الخاصة بزيادة رأسماله، مع مواصلة التحكم في الإنفاق الإداري.

أما صافي الدخل فقد انخفض من 271.7 مليون دولار في عام 2017 إلى صافي خسارة قدره 39.9 مليون دولار في عام 2018، ويعود ذلك إلى تدني أداء الأسواق المالية العالمية، وخصوصاً أداء أسواق محافظ الأسهم.

التقرير والبيانات المالية
للسنة المنتهية في
31 ديسمبر 2018

Deloitte.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) وشركاه ش.م.م
بناية منارة القرم، الدور السادس
القرم
ص.ب ٢٥٨، الرمز البريدي ١١٢
مسقط
سلطنة عمان

هاتف: ٢٢٣٥٤٣٠٠ ٩٦٨+
فاكس: ٢٢٣٥٤٣٣٣ ٩٦٨+
www.deloitte.com

تقرير مدقق الحسابات المستقل

١

إلى: السادة / رئيس وأعضاء مجلس المحافظين — الموقرين
المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي
لقد دققنا البيانات المالية للمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا ("المصرف")، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ و بيانات الدخل والإنفاق و التغيرات في حقوق الدول الأعضاء والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات حول البيانات المالية، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للمصرف كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً لأساس العرض المبين في إيضاح رقم ٢ من البيانات المالية المرفقة.

أساس الرأي
لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقًا لتلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في فقرة "مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية " في تقريرنا. نحن مستقلون عن المصرف وفق ميثاق معايير السلوك الدولية للمحاسبين الصادر عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين. كما إلتزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذا الميثاق. وإننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

أمر آخر
تم تدقيق البيانات المالية للمصرف للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ بواسطة مدققي حسابات آخرين والذين ابدوا رأياً غير معدّل على تلك البيانات المالية بتاريخ ٦ مارس ٢٠١٨.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية
إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً لأساس العرض المبين في إيضاح رقم ٢ من البيانات المالية المرفقة وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المصرف على متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعتزم الإدارة تصفية المصرف أو وقف أعماله أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسؤولين عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمصرف.

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تابع)

إلى: السادة / رئيس وأعضاء مجلس المحافظين الموقرين
المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائمًا باكتشاف الأخطاء الجوهرية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء الجوهرية عن الغش أو الخطأ وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكامًا مهنيةً وحافظنا على الحيطة المهنية خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهرية ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ؛ حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم أدوات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية أدوات الرقابة الداخلية لدى المصرف.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة وفقا لمحددات أساس الإعداد المضمنة في إتفاقية إنشاء المصرف وأنظمته الداخلية.
- التوصل إلى مدى ملائمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كانت هناك شكوكا جوهرية متعلقة بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن تنشيء شكوكا جوهريةً حول قدرة المصرف على متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية. إذا ما إستنتجنا وجود شكوك جوهرية ، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار، في تقرير مدقق الحسابات، الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو تعديل رأينا في حالة عدم ملائمة الإفصاحات. تستند نتائج تدقيقنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مدقق الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المصرف عن متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) وشركاه ش.م.م
C.R. No. 1730256
Deloitte
0301-07
Deloitte & Touche (M.E.)& Co.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) وشركاه ش.م.م
مسقط - سلطنة عمان
٦ مارس ٢٠١٩

المصرف العربي للتنمية الإقتصادية في أفريقيا

٣

بيان المركز المالي
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

	إيضاح	٢٠١٨ ألف دولار أمريكي	٢٠١٧ ألف دولار أمريكي
الموجودات			
نقد في الصندوق ولدى البنوك		١,٤٣٦	١,٢٣٧
استثمارات	٣	٣,٠٤٢,٠٧٢	٣,١٥١,٧٢٧
مساهمات فى مؤسسات مالية	٤	٢٩,٩٥٠	٢٩,٩٥٠
تمويل التجارة	٥	٣٣,٦٤٥	٣٥,٥٨٣
فوائد تمويل التجارة مستحقة	٦	٦١٧	٤٧١
أرصدة قروض	٧	١,٧٥٥,٢٨١	١,٥٩٩,٠٤٦
صافي فوائد قروض مستحقة	٨	١٤,٥٣٨	١٣,٥٣٩
موجودات أخرى	٩	٢,٦١٧	٢,٨٤٥
صافي موجودات ثابتة	١٠	١٤,٨٩٠	١٥,٣٥٦
مجموع الموجودات		٤,٨٩٥,٠٤٦	٤,٨٤٩,٧٥٤
المطلوبات			
مطلوبات أخرى		٦٠,٥٠٧	٥٠,٨٠٥
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	١١	٨,٣٢٩	٨,٢٢٣
		٦٨,٨٣٦	٥٩,٠٢٨
مخصص احتياطي خاص	٢/خ،٧/ج	٤,٧٦٨	٢,٤٥١
مجموع المطلوبات		٧٣,٦٠٤	٦١,٤٧٩
صافي الموجودات		٤,٨٢١,٤٤٢	٤,٧٨٨,٢٧٥
حقوق الدول الأعضاء:			
رأس المال المكتتب به والمدفوع	١٢	٣,٩٩٩,٢٦٤	٣,٨٩٨,٩٧٢
احتياطي عام	١٣	٨٦٢,١٣٧	٦١٧,٦٤٤
صافي (الخسارة)/ الدخل للسنة		(٣٩,٩٥٩)	٢٧١,٦٥٩
إجمالي حقوق الدول الأعضاء		٤,٨٢١,٤٤٢	٤,٧٨٨,٢٧٥

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

المصرف العربي للتنمية الإقتصادية في أفريقيا

٤

بيان الدخل والإنفاق
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

	إيضاح	٢٠١٨ ألف دولار أمريكي	٢٠١٧ ألف دولار أمريكي
الدخل			
صافي (الخسارة) / الدخل من الاستثمارات	١٤	(٣٥,٥٢١)	٢٧٣,١٥٠
الدخل من القروض		٢٠,٧٧٦	١٩,٢٤٤
الدخل من تمويل التجارة		٢,٣٤٧	١,٥٠٩
أخرى		٥٣٦	٧٧٩
إجمالي (الخسارة) / الدخل		(١١,٨٦٢)	٢٩٤,٦٨٢
الإنفاق			
مجلس المحافظين		١٦٣	٢٥٦
مجلس الإدارة		١,٣١٤	١,٢٣١
رواتب ومزايا للموظفين		١٢,٤٣٩	١١,٣٩٤
سفر وخدمات		٢,٥٧٢	٢,٣٣٣
خدمات مرافق		١,١١٨	٨٣٠
إهلاك	١٠	٧٨٥	٧٧٠
مصروفات أخرى		٣٢٢	٩٨
إجمالى الأنفاق		١٨,٧١٣	١٦,٩١٢
صافى (الخسارة) / الدخل قبل المنح والمخصصات		(٣٠,٥٧٥)	٢٧٧,٧٧٠
منح تم صرفها للدول المستفيدة		(٧,٠٦٧)	(٥,٤٥٤)
خصم مخصص الاحتياطي الخاص	٧/ج	(٢,٣١٧)	(٦٥٧)
صافي (الخسارة)/ الدخل للسنة		(٣٩,٩٥٩)	٢٧١,٦٥٩

المصرف العربي للتنمية الإقتصادية في أفريقيا

٥

بيان التغيرات في حقوق الدول الأعضاء
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

	إيضاح	رأس المال المكتتب به والمدفوع ألف دولار أمريكي	إحتياطي عام ألف دولار أمريكي	صافي دخل السنة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧		٣,٧٩٧,٧٦١	٥٠٦,٣٩١	١٢٣,٦١٤	٤,٤٢٧,٧٦٦
المسدد من قبل الدول الأعضاء	١٢	١٠١,٢١١	-	-	١٠١,٢١١
المحول إلى الاحتياطي العام	١٣	-	١٢٣,٦١٤	(١٢٣,٦١٤)	-
تخصيص		-	(١٢,٣٦١)	-	(١٢,٣٦١)
صافي الدخل لسنة ٢٠١٧		-	-	٢٧١,٦٥٩	٢٧١,٦٥٩
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧		٣,٨٩٨,٩٧٢	٦١٧,٦٤٤	٢٧١,٦٥٩	٤,٧٨٨,٢٧٥
المسدد من قبل الدول الأعضاء	١٢	١٠٠,٢٩٢	-	-	١٠٠,٢٩٢
المحول إلى الاحتياطي العام	١٣	-	٢٧١,٦٥٩	(٢٧١,٦٥٩)	-
تخصيص		-	(٢٧,١٦٦)	-	(٢٧,١٦٦)
صافي الخسارة لسنة ٢٠١٨		-	-	(٣٩,٩٥٩)	(٣٩,٩٥٩)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨		٣,٩٩٩,٢٦٤	٨٦٢,١٣٧	(٣٩,٩٥٩)	٤,٨٢١,٤٤٢

المصرف العربي للتنمية الإقتصادية في أفريقيا

٦

بيان التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

	إيضاح	٢٠١٨ ألف دولار أمريكي	٢٠١٧ ألف دولار أمريكي
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:			
صافي (خسارة) / دخل السنة		(٣٩,٩٥٩)	٢٧١,٦٥٩
تعديلات لتسوية صافي (الخسارة)/ الدخل مع صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية:			
إهلاك	١٠	٧٨٥	٧٧٠
مخصص الاحتياطي الخاص	٧/ج	٢,٣١٧	٦٥٧
خسائر / (أرباح) غير محققة من تقييم القيمة العادلة للاستثمارات	١٤	٢٠٨,٧٧٢	(١٣٩,٤٦٢)
صافي التغير في الموجودات التشغيلية:			
استثمارات		١٠٨,٨٦١	(٣١,٩٦٧)
تمويل التجارة		١,٩٣٨	(١٥,٥٨٣)
فوائد تمويل التجارة مستحقة		(١٤٦)	(٣٠٤)
صافي الحركة على القروض		(١٥٦,٢٣٥)	(٨٧,٦٠٥)
صافي فوائد قروض مستحقة		(٩٩٩)	٨٩٠
صافي موجودات أخرى		٢٢٨	(٢٤٥)
صافي التغير في المطلوبات التشغيلية:			
مطلوبات أخرى بعد خصم التخصيص		(١٧,٤٦٤)	(١٢,٤٠٢)
صافي مخصص مكافأة نهاية الخدمة		١٠٦	(٢,١٠١)
صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية		١٠٨,٢٠٤	(١٥,٦٩٣)
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:			
مساهمة في مؤسسة مالية		-	(١,٧٣٠)
صافي شراء موجودات ثابتة	١٠	(٣١٩)	(٤٥٤)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		(٣١٩)	(٢,١٨٤)
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:			
المسدد لزيادة رأس المال من الدول الأعضاء	١٢	١٠٠,٢٩٢	١٠١,٢١١
صافي النقد الناتج من الأنشطة التمويلية		١٠٠,٢٩٢	١٠١,٢١١
صافي الزيادة في النقد والنقد المماثل		٢٠٨,١٧٧	٨٣,٣٣٤
النقد والنقد المماثل كما في بداية السنة		٢٤٠,٠٦٣	١٥٦,٧٢٩
النقد والنقد المماثل كما في نهاية السنة	١٥	٤٤٨,٢٤٠	٢٤٠,٠٦٣

المصرف العربي للتنمية الإقتصادية في أفريقيا

٧

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

١ - التأسيس والأهداف

تأسس المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا ("المصرف") بموجب القرار الصادر عن مؤتمر القمة العربية السادس المنعقد بتاريخ ٢٨ نوفمبر ١٩٧٣ تطبيقاً لتوصيات المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية برأس مال قدره ٢٣١ مليون دولار أمريكي وتم زيادته لاحقاً بموجب قرارات صادرة عن مجلس المحافظين إلى أن بلغ ٣,٩٩٩ مليون دولار أمريكي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (٢٠١٧: ٣,٨٩٩ مليون دولار أمريكي).

يعتبر المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا مؤسسة مالية دولية مستقلة مركزها الخرطوم - جمهورية السودان ويتمتع بالشخصية القانونية الكاملة وبالاستقلال التام في المجالين الإداري والمالي ويخضع لأحكام اتفاقية إنشائه ولمبادئ القانون الدولي. وعنوان المصرف هو كما يلي:

المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا
ص. ب ٢٦٤٠
الخرطوم ١١١١١
جمهورية السودان

يهدف المصرف إلى دعم التعاون الاقتصادي والمالي والفني بين الدول الإفريقية ودول العالم العربي ولتحقيق ذلك الهدف يقوم المصرف بالوظائف التالية:-

أ- المساهمة في تمويل التنمية الاقتصادية في أفريقيا.
ب- تشجيع مشاركة رؤوس الأموال العربية في التنمية الأفريقية.
ج- المشاركة في توفير المعونة الفنية اللازمة للتنمية في أفريقيا.

٢ - ملخص السياسات المحاسبية الهامة

أ- أسس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية المرفقة وفقاً لاتفاقية إنشاء المصرف وأنظمته الداخلية.

ب- أسس القياس

تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الاستثمارات المقتناة لأغراض المتاجرة وجميع عقود المشتقات المالية حيث يتم قياسها بالقيمة العادلة.

ت- العملة المستخدمة وعملة العرض

إن العملة المستخدمة في عمليات المصرف وإعداد البيانات المالية هي الدولار الأمريكي. تظهر البيانات المالية بالدولار الأمريكي ويتم تقريبها لأقرب ألف دولار أمريكي.

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (تابع)

٢ - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

ث- استخدام التقديرات في إعداد البيانات المالية

يتطلب إعداد البيانات المالية المعتمدة من قبل المصرف استخدام التقديرات والافتراضات التي قد تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات وإيضاحات الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية، إضافة إلى مبالغ الإيرادات والمصروفات خلال السنة المنتهية بذلك التاريخ. تتم مراجعة التقديرات باستمرار ويعتمد ذلك على التجارب السابقة وبعض العوامل الأخرى.يتمثل البند الهام الذي تستخدم فيه التقديرات فيما يلي:

مخصص الاحتياطي الخاص:
تم شرح طريقة المصرف في تحديد مخصص الاحتياطي الخاص في البند ٢ (خ) "قروض ومخصص الاحتياطي الخاص" وبصورة تفصيلية تحت بند ١٨ "مخاطر الائتمان".

ج- تاريخ السداد

يتم إثبات كافة العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء وبيع الموجودات المالية بتاريخ السداد. إن العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء وبيع الموجودات المالية هي العمليات التي تتطلب أن يتم تسليم تلك الموجودات خلال فترة زمنية تنص عليها الأنظمة أو تلك المتعارف عليها في السوق.

ح- الموجودات المالية

تتمثل الموجودات المالية للمصرف كما يلي:

١ - أوراق مالية ذات دخل ثابت واسهم

تصنف جميع الاستثمارات في الأوراق المالية ذات الدخل الثابت والاسهم كاستثمارات مقتناة لأغراض المتاجرة ويتم في الأصل إثباتها بالقيمة العادلة للمبالغ المدفوعة.

يتم إعادة تقييم هذه الاستثمارات باستخدام القيمة العادلة المتمثلة في الأسعار المتداولة في السوق في تاريخ بيان المركز المالي. يتم إثبات التغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل والإنفاق.
يتم تسجيل الموجودات المالية التي لا يمكن فيها قياس القيمة العادلة بشكل موثوق بالتكلفة ناقصاً مخصص الانخفاض في القيمة إن وجد

٢ - أوراق مالية - صكوك

تتضمن الموجودات المالية أوراق مالية - صكوك والتي تم اقتنائها بغرض الاحتفاظ بها لفترة زمنية غير محددة ومن الممكن أن يتم بيعها لأسباب السيولة أو للتغيرات في ظروف السوق، وتسجل بالتكلفة ناقصاً مخصص الانخفاض في القيمة إن وجد.

٣ - أرصدة قروض

يتم تصنيف الموجودات المالية التي لها دفعات ثابتة أو مقررة وغير متداولة في سوق نشط كقروض بقيمة المبالغ المنصرفة بعد خصم المبالغ المسددة

المصرف العربي للتنمية الإقتصادية في أفريقيا

٩

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (تابع)

٢ - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

خ- القروض ومخصص الاحتياطي الخاص

يتم اعتبار جميع القروض المقدمة من قبل المصرف كموجودات عندما يتم صرفها نقداً وتسجل بقيمة المبالغ المنصرفة.

يستبعد المصرف من إيراداته أية فوائد على أصل القروض عندما يتأخر سداد هذه الفوائد عن ١٨٠ يوماً.

يتم تكوين الاحتياطي الخاص لمتأخرات القروض خصماً من صافي الدخل الذي يتحقق سنوياً (والذي تمت تسميته كمخصص احتياطي خاص بهدف العرض في البيانات المالية) بناءً على قرار مجلس المحافظين (قرار ١ لسنة ١٩٨٩) على أن يكون مقدار المبلغ الذي يخصص سنوياً لهذا الغرض مساوياً لمجموع (أ) نصف أقساط سداد أصل القروض الممنوحة التي يكون مضى على استحقاقها دون سداد في نهاية السنة المالية مدة تزيد عن سنة واحدة وتقل عن سنتين و (ب) كامل أقساط سداد أصل تلك القروض التي يكون قد مضى على استحقاقها دون سداد في نهاية السنة المالية مدة سنتين أو أكثر.

يرى المصرف أن عرض القروض ومخصص الاحتياطي الخاص بشكل مستقل في بيان المركز المالي يعكس العرض المناسب الذي يتماشى مع طبيعة أعماله.

القروض التي تم إعادة التفاوض بشأنها وتشملها اتفاقيات ترتيبات سداد لمستحقاتها أو إعادة جدولة إقساطها، بما فيها القروض التي تشملها المبادرة الخاصة بمعالجة مشكلة ديون البلدان الفقيرة ذات المديونية العالية (HIPC)، وبالتالي أصبحت أقساطاً قروضها جارية (غير متأخرة السداد)، وتم اعتبارها قروضاً جديدة.

د- الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

يتم إجراء تقييم بتاريخ كل بيان مركز مالي للتأكد من وجود أي دليل موضوعي على انخفاض قيمة أي أصل مالي أو مجموعة من الموجودات المالية. وفي حالة وجود مثل هذا الدليل، يتم تحديد القيمة المقدرة القابلة للاسترداد لذلك الأصل وأي خسارة انخفاض ناجمة عن التغيرات في قيمته الدفترية.

ذ- تحقق الدخل

يتم إثبات الدخل من الفوائد على ودائع البنوك والأوراق المالية ذات الدخل الثابت والصكوك والقروض وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (تابع)

٢ - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

ر- توزيعات الأرباح
يتم إثبات الدخل من توزيعات الأرباح عند الإعلان عنها.

ز- المنح
يتم تصنيف تكاليف دراسة وإعداد المشاريع والمساعدة الفنية كمنح وتحمّل على المصاريف عند صرفها.

س- موجودات ثابتة
تظهر الموجودات الثابتة بالتكلفة بعد خصم الإهلاك المتراكم. يتم إهلاك تكلفة الموجودات الثابتة باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى الأعم ار الإنتاجية المتوقعة للموجودات.

الأعمار الإنتاجية المقدرة للسنة الحالية وسنة المقارنة هي كما يلي:-

	السنوات
المباني	٣٠
أثاث ومعدات	٥
سيارات	٥

ش- المخصصات
يتم إثبات المخصصات عندما يكون على المصرف التزامات قانونية أو متوقعة نتيجة لأحداث سابقة ومن المحتمل وجود ضرورة لسداد تلك الالتزامات.

ص- الأدوات المالية المشتقة وتغطية المخاطر
يتم في الأصل إثبات الأدوات المالية المشتقة والتي تشتمل على العقود الآجلة والمستقبلية بالتكلفة ويعاد قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة. تحدد القيمة العادلة في العادة بالرجوع إلى الأسعار المتداولة بالسوق ونماذج خصم التدفقات النقدية ونماذج التسعير حسب ما هو ملائم. تدرج التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المشتقة المقتناة لأغراض المتاجرة مباشرة في بيان الدخل والإنفاق.

ض- تحويل العملات الأجنبية
تحوّل قيمة المعاملات التي تتم بعملات غير الدولار الأمريكي إلى الدولار الأمريكي وفقاً لأسعار الصرف السائدة في السوق في تاريخ إجراء تلك المعاملات. كما تحوّل الموجودات والمطلوبات المالية المسجلة بالعملات الأجنبية إلى المعادل لها بالدولار الأمريكي في تاريخ بيان المركز المالي. يجري قيد فروقات تحويل العملات الأجنبية في بيان الدخل والإنفاق.

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (تابع)

٢ - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

ط- مخصص مكافأة نهاية الخدمة

يتم احتساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة للمدير العام بناءً على المادة رقم (٦) من قرار اللجنة الوزارية المختارة لمراجعة رواتب ومخصصات رؤساء المؤسسات المالية العربية والمديرين التنفيذيين. ويتم احتساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة لموظفي المصرف وفقاً للمادة (١/١٣) من النظام الأساسي لموظفي المصرف وقرارات مجلس الإدارة المعدّلة للنظام.

ظ- النقد والنقد المماثل

لأغراض إعداد بيان التدفقات النقدية، يتكون النقد والنقد المماثل من نقد في الصندوق ولدى البنوك وودائع لأجل وحسابات تحت الطلب والتي تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الشراء.

٣ - استثمارات

تتكون من استثمارات في محافظ اوراق مالية مدارة بواسطة مدراء محافظ ومحتفظ بها لأغراض المتاجرة ومحفظة الصكوك وأسهم غير مدرجة وودائع لأجل وحسابات تحت الطلب مداره مباشرة بواسطة المصرف، كما في ٣١ ديسمبر مما يلي:

	٢٠١٨ ألف دولار أمريكي	٢٠١٧ ألف دولار أمريكي
أوراق مالية - دخل ثابت	١,٤٦٩,٤٣١	١,٥٠٣,٥٧٠
أوراق مالية -صكوك	٢٣٢,٦٢٣	٩٨,١٣١
إجمالي أوراق مالية – دخل ثابت وصكوك (إيضاح ١٨)	**١,٧٠٢,٠٥٤**	**١,٦٠١,٧٠١**
أوراق مالية - أسهم مدرجة في البورصة	٨٧٣,١٣١	١,٢٥٦,٢٧١
أوراق مالية –أسهم غير مدرجة	١٠,٠٠١	-
إجمالي أوراق مالية – أسهم مدرجة وغير مدرجة (إيضاح ١٨)	٨٨٣,١٣٢	١,٢٥٦,٢٧١
القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة، صافي (إيضاح ١٧)	(٣,٠١٣)	(١٥,١١٣)
فوائد مستحقة على ودائع وأوراق مالية	١٣,٠٩٥	١١,٩٦١
	٢,٥٩٥,٢٦٨	٢,٨٥٤,٨٢٠
ودائع لأجل وحسابات تحت الطلب	٤٤٦,٨٠٤	٢٩٦,٩٠٧
استثمارات	٣,٠٤٢,٠٧٢	٣,١٥١,٧٢٧

تتلخص الودائع لأجل والحسابات تحت الطلب كما في ٣١ ديسمبر كما يلي:

	مدارة بواسطة					
	المصرف		مدراء محافظ		المجموع	
	٢٠١٨ ألف دولار أمريكي	٢٠١٧ ألف دولار أمريكي	٢٠١٨ ألف دولار أمريكي	٢٠١٧ ألف دولار أمريكي	٢٠١٨ ألف دولار أمريكي	٢٠١٧ ألف دولار أمريكي
ودائع لأجل	٣٧١,٨٨٠	١٩٧,٠٠٠	-	-	٣٧١,٨٨٠	١٩٧,٠٠٠
حسابات تحت الطلب	١٠,١٥٠	٤٩,١٩٥	٦٤,٧٧٤	٥٠,٧١٢	٧٤,٩٢٤	٩٩,٩٠٧
الإجمالي	٣٨٢,٠٣٠	٢٤٦,١٩٥	٦٤,٧٧٤	٥٠,٧١٢	٤٤٦,٨٠٤	٢٩٦,٩٠٧

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (تابع)

٤ - مساهمات فى مؤسسات مالية

	٢٠١٨ ألف دولار أمريكي	٢٠١٧ ألف دولار أمريكي
مساهمة في البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد	٤,٠٠٠	٤,٠٠٠
مساهمة في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات	٢٥,٩٥٠	٢٥,٩٥٠
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر	٢٩,٩٥٠	٢٩,٩٥٠

أ) مساهمة في البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد

وافق مجلس المحافظين في اجتماعه السنوي التاسع عشر بالقرار رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ على الاكتتاب في رأسمال البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد بمبلغ ١٠ ملايين دولار أمريكي والتي تمثل ١,٣% تقريباً من رأس المال المصرح به، وقام المصرف بسداد مبلغ ٤ ملايين دولار أمريكي خلال عام ١٩٩٥ (أنظر إيضاح ٢٠ (ج)).

ب) مساهمة في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

وافق مجلس المحافظين في اجتماعه السنوي السابع والعشرين بالقرار رقم (٦) لسنة ٢٠٠٢ على مساهمة المصرف في رأس مال المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بمبلغ ١٧,٣٠٠ مليون دولار أمريكي والتي تمثل ٩,٢% تقريباً من رأس المال المصرح به. قام المصرف بسداد كامل المبلغ. كذلك وافق المجلس في اجتماعه السنوي التاسع والثلاثون بالقرار رقم (٣) لسنة ٢٠١٤ على زيادة مساهمة المصرف في زيادة رأسمال المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بمبلغ ٨,٦٥٠ مليون دولار أمريكي تدفع بأقساط سنوية متساوية على خمس سنوات اعتبارا من سنة ٢٠١٣. قام المصرف بسداد كامل الأقساط وعليه بلغت قيمة مساهمة المصرف في رأس المال المصرح به للمؤسسة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ مبلغ ٢٥,٩٥٠ مليون دولار أمريكي (٢٠١٧: ٢٥,٩٥٠ مليون دولار أمريكي).

٥ - تمويل التجارة

بلغ إرصيد تمويل التجارة مبلغ ٣٣,٦٤٥ مليون دولار أمريكي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (٢٠١٧: ٣٥,٥٨٣ مليون دولار أمريكي) يمثل جزءاً من القروض الائتمانية المقدمة فى إطار تمويل الصادرات العربية إلى الدول الأفريقية.

حركة تمويل التجارة خلال السنتين المنتهيتين كما في ٣١ ديسمبر هي كما يلي:

	٢٠١٨ ألف دولار أمريكي	٢٠١٧ ألف دولار أمريكي
الرصيد كما في ١ يناير	٣٥,٥٨٣	٢٠,٠٠٠
سحوبات خلال السنة	٣٢,٠٧٦	٣٣,٠٠٠
السداد خلال السنة	(٣٤,٠١٤)	(١٧,٤١٧)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر	٣٣,٦٤٥	٣٥,٥٨٣

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (تابع)

٦ - فوائد تمويل التجارة مستحقة

بلغ رصيد الفوائد المستحقة على تمويل عمليات التجارة ٦١٧ ألف دولار أمريكي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (٢٠١٧: ٤٧١ ألف دولار أمريكي).

٧ - أرصدة القروض ومخصص الاحتياطي الخاص

أ- أرصدة القروض:

فيما يلي تفاصيل أرصدة القروض كما في ٣١ ديسمبر:

	٢٠١٨				٢٠١٧
	قروض المشاريع				
	قطاع عام	قطاع خاص	قروض صندوق الإقراض	المجموع	المجموع
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
القروض المقررة	٤,٤٦٥,٠٩١	٣٠٨,٠٠٠	٢١٤,٢٤٤	٤,٩٨٧,٣٣٥	٤,٧٠٨,٢١٤
يطرح: القروض غير الموقعة	(٩٥,٤٥٠)	(١١٥,٠٠٠)	-	(٢١٠,٤٥٠)	(٢٠١,٥٠٠)
إجمالي القروض الموقعة	٤,٣٦٩,٦٤١	١٩٣,٠٠٠	٢١٤,٢٤٤	٤,٧٧٦,٨٨٥	٤,٥٠٦,٧١٤
يطرح: القروض غير النافذة	(٢٠٠,٨٥٠)	(٤٠,٠٠٠)	-	(٢٤٠,٨٥٠)	(١٩٨,٣٠٠)
إجمالي القروض النافذة	٤,١٦٨,٧٩١	١٥٣,٠٠٠	٢١٤,٢٤٤	٤,٥٣٦,٠٣٥	٤,٣٠٨,٤١٤
يطرح: قروض غير مسحوبة	(١,٢١٠,٠١٩)	(٥٣,٠٥٨)	-	(١,٢٦٣,٠٧٧)	(١,٢٤٨,٧٣١)
إجمالي المسحوب من القروض	٢,٩٥٨,٧٧٢	٩٩,٩٤٢	٢١٤,٢٤٤	٣,٢٧٢,٩٥٨	٣,٠٥٩,٦٨٣
يطرح: أقساط القروض المسددة	(١,٣٢٦,٦٣٤)	(٢,٥٠٠)	(١٨٨,٥٤٣)	(١,٥١٧,٦٧٧)	(١,٤٦٠,٦٣٧)
الرصيد القائم كما في ٣١ ديسمبر	١,٦٣٢,١٣٨	٩٧,٤٤٢	٢٥,٧٠١	١,٧٥٥,٢٨١	١,٥٩٩,٠٤٦

تمثل قروض صندوق الإقراض "الصندوق" مبالغ قدمت من الصندوق للدول الأفريقية غير العربية قبل دمج قروض الصندوق في رأس مال المصرف في سنة ١٩٧٧.

تتلخص حركة القروض خلال السنتين المنتهيتين كما في ٣١ ديسمبر مما يلي:

	قروض المشاريع		قروض	المجموع	
	قطاع عام	قطاع خاص	صندوق الإقراض	٢٠١٨	٢٠١٧
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
الرصيد كما في ١ يناير	١,٥٣٤,٤٤٠	٣٧,٩٦٤	٢٦,٦٤٢	١,٥٩٩,٠٤٦	١,٥١١,٤٤١
سحوبات خلال السنة	١٥٢,١٣٠	٦١,١٤٥	-	٢١٣,٢٧٥	١٤٣,٣٥٠
السداد خلال السنة	(٥٤,٤٣٢)	(١,٦٦٧)	(٩٤١)	(٥٧,٠٤٠)	(٥٥,٧٤٥)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر	١,٦٣٢,١٣٨	٩٧,٤٤٢	٢٥,٧٠١	١,٧٥٥,٢٨١	١,٥٩٩,٠٤٦

ب- وافق مجلس إدارة المصرف على الاشتراك في مبادرة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الخاصة بمعالجة مشكلة ديون البلدان الفقيرة ذات المديونية العالية (HIPC) على أن تعرض كل حالة على حدة على مجلس الإدارة للنظر فيها في ضوء التفاوض مع الدول المعنية ويكون الإسهام في المبادرة من خلال ترتيبات سداد المتأخرات و/أو إعادة جدولة أقساطها و/أو خفض سعر الفائدة على الأقساط التي تستحق. بلغ إجمالي القروض المعاد جدولتها تحت هذا البند حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ مبلغ ٤٢٦,٦٩٠ مليون دولار أمريكي (٢٠١٧: ٤٢٦,٦٩٠ مليون دولار أمريكي).

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (تابع)

٧ - أرصدة القروض ومخصص الاحتياطي الخاص (تابع)

ج- مخصص الاحتياطي الخاص:

فيما يلي تفاصيل حركة مخصص الاحتياطي الخاص كما في ٣١ ديسمبر:

	٢٠١٨ ألف دولار أمريكي	٢٠١٧ ألف دولار أمريكي
الرصيد كما في ١ يناير	٢,٤٥١	١,٧٩٤
المحمل خلال السنة	٢,٤١٨	١,٨٩٣
الاسترجاع خلال السنة	(١٠١)	(١,٢٣٦)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر	٤,٧٦٨	٢,٤٥١

٨ - صافي فوائد قروض مستحقة

يتلخص صافي فوائد القروض المستحقة كما في ٣١ ديسمبر مما يلي:

	٢٠١٨			٢٠١٧
	قطاع عام ألف دولار أمريكي	قطاع خاص ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
فوائد قروض مستحقة	٧٦,٢١٨	-	٧٦,٢١٨	٧٥,٤٦٧
يطرح: فوائد مستبعدة	(٦١,٦٨٠)	-	(٦١,٦٨٠)	(٦١,٩٢٨)
صافي فوائد قروض مستحقة	١٤,٥٣٨	-	١٤,٥٣٨	١٣,٥٣٩

٩ - موجودات أخرى

يتلخص صافي الموجودات الأخرى كما في ٣١ ديسمبر مما يلي:

	٢٠١٨ ألف دولار أمريكي	٢٠١٧ ألف دولار أمريكي
ضريبة القيمة المضافة المستحقة	١,٦٤٦	١,٦٤٦
أخرى	٩٧١	١,١٩٩
صافي الموجودات الأخرى	٢,٦١٧	٢,٨٤٥

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (تابع)

١٠ - صافي موجودات ثابتة

تتكون حركة الموجودات الثابتة كما في ٣١ ديسمبر مما يلي:

	مباني ألف دولار أمريكي	أثاث ومعدات ألف دولار أمريكي	سيارات ألف دولار أمريكي	الإجمالي ألف دولار أمريكي
التكلفة:				
كما في ١ يناير ٢٠١٧	٢٢,٦٤٢	٢,٠٣٩	٢٨٩	٢٤,٩٧٠
إضافات خلال السنة	٢٣١	١٤٩	٧٤	٤٥٤
كما في ١ يناير ٢٠١٨	٢٢,٨٧٣	٢,١٨٨	٣٦٣	٢٥,٤٢٤
إضافات خلال السنة	٣٩	١٧٤	١٠٦	٣١٩
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٢٢,٩١٢	٢,٣٦٢	٤٦٩	٢٥,٧٤٣
الإهلاك المتراكم:				
كما في ١ يناير ٢٠١٧	٧,٨٤٤	١,٢٦٥	١٨٩	٩,٢٩٨
المحمّل على السنة	٥٠٦	٢٣٣	٣١	٧٧٠
كما في ١ يناير ٢٠١٨	٨,٣٥٠	١,٤٩٨	٢٢٠	١٠,٠٦٨
المحمّل على السنة	٥٠٨	٢٣٩	٣٨	٧٨٥
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٨,٨٥٨	١,٧٣٧	٢٥٨	١٠,٨٥٣
صافي القيمة الدفترية				
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	١٤,٠٥٤	٦٢٥	٢١١	١٤,٨٩٠
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	١٤,٥٢٣	٦٩٠	١٤٣	١٥,٣٥٦

تم تجديد حكر إيجار الأرض المقام عليها مبنى مقر المصرف لمدة ٣٠ عاماً تبدأ من ١ يناير ٢٠١٧.

١١ - مخصص مكافأة نهاية الخدمة

يتم توظيف رصيد مخصص مكافأة نهاية الخدمة في ودائع لأجل بحساب مستقل يحمل فائدة وتتم إدارته من قبل المصرف.

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (تابع)

١٢ - رأس المال المكتتب به والمدفوع

بلغت مساهمة كل دولة في رأس مال المصرف كما في ٣١ ديسمبر ما يلي:

الدولة	٢٠١٨ ألف دولار أمريكي	٢٠١٧ ألف دولار أمريكي
المملكة الأردنية الهاشمية	٨,٥٦٢	٨,٢٧٧
دولة الإمارات العربية المتحدة	٤٢٨,٠٩٥	٤٢٨,٠٩٥
مملكة البحرين	٨,٥٦٢	٨,٢٧٧
الجمهورية التونسية	٣٥,٦٧٤	٣٤,٣٣٥
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	١٧١,٢٣٨	١٦٥,٥٣٠
المملكة العربية السعودية	١,٠٢٧,٤٢٩	٩٩٣,١٨١
جمهورية السودان	٨,٥٦٢	٨,٢٧٧
الجمهورية العربية السورية	٤,٧٥٧	٤,٧٥٧
جمهورية العراق	٥٩٩,٣٣٣	٥٧٩,٣٥٦
سلطنة عمان	٥١,٣٦٥	٤٩,٦٥٢
دولة فلسطين	٨,٥٦٢	٧,٩٩١
دولة قطر	٣٤٢,٤٧٦	٣٣١,٠٦٠
دولة الكويت	٦٢٧,٨٧٣	٦٠٦,٩٤٤
الجمهورية اللبنانية	٢٨,٥٤٠	٢٧,٥٨٨
دولة ليبيا	٥٧٠,٧٩٤	٥٧٠,٧٩٤
جمهورية مصر العربية	٨,٥٦٢	٨,٢٧٧
المملكة المغربية	٦٢,٧٨٧	٦٠,٦٩٤
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	٦,٠٩٣	٥,٨٨٧
الإجمالي	٣,٩٩٩,٢٦٤	٣,٨٩٨,٩٧٢

أصدر مجلس محافظي المصرف في ٢ أبريل ٢٠١٣ قراره رقم ٤ لسنة ٢٠١٣ القاضي بزيادة رأسمال المصرف بمبلغ ١,٤٠٠ مليون دولار أمريكي – أي ما يعادل نسبة ٥٠% من رأس مال المصرف البالغ ٢,٨٠٠ مليون دولار أمريكي اعتباراً من يناير ٢٠١٤، منها مبلغ ٧٠٠ مليون دولار أمريكي بالتحويل من الاحتياطي العام والباقي وقدره ٧٠٠ مليون دولار أمريكي زيادة نقدية من قبل الدول الأعضاء تسدد على ٥ دفعات سنوية متساوية تستحق أولها في أبريل ٢٠١٤. بلغ رأس المال المدفوع كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ مبلغ ٣,٩٩٩,٢٦٤ مليون دولار أمريكي (٢٠١٧: ٣,٨٩٨,٩٧٢ مليون دولار أمريكي) بزيادة ١٠٠,٢٩٢ مليون دولار أمريكي بالمقارنة بنهاية ديسمبر ٢٠١٧ تم سدادها من قبل بعض الدول الأعضاء والتي تمثل حصتها في زيادة رأس المال.

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (تابع)

١٣ - الاحتياطي العام

بموجب المادة رقم ٣٦ من اتفاقية الإنشاء، يقوم مجلس المحافظين سنوياً وبناءً على توصية مجلس الإدارة بتحديد الجزء من صافي الدخل الذي يجب تحويله إلى الاحتياطي العام أو إلى رأس مال الدول الأعضاء أو أي تحويلات أخرى تتماشى مع أهداف المصرف. وفقا لقرار مجلس محافظي المصرف رقم ١ (٢) لسنة ٢٠١٨ بتاريخ ١٠أبريل ٢٠١٨ تم تحويل مبلغ ٢٧١,٦٥٩ مليون دولار أمريكي (٢٠١٧: ١٢٣,٦١٤ مليون دولار أمريكي) إلى الاحتياطي العام.

١٤ - صافي الدخل من الاستثمارات

يتكون صافي دخل محفظة الأوراق المالية للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر مما يلي:

	٢٠١٨ ألف دولار أمريكي	٢٠١٧ ألف دولار أمريكي
فوائد من أوراق مالية ذات دخل ثابت	٣١,٦٦٣	٣١,٢٩٢
توزيعات أرباح أوراق مالية – أسهم	٢١,٥١٣	٢٨,٥٧٩
هامش ربح صكوك	٨,١٧٧	٣,٢٢٧
فروق عملة وتقييم مشتقات	٢٢,٥٣٥	١٥,٢٥٧
صافي الدخل من المتاجرة	٨٦,٤٩٢	٦٠,٢٨٣
(خسائر) / أرباح غير محققه	(٢٠٨,٧٧٢)	١٣٩,٤٦٢
رسوم الإدارة وحفظ مكونات المحافظ	(٤,٣٨١)	(٦,٦٥٤)
الدخل من الودائع لأجل والحسابات تحت الطلب	٧,٢٥٢	١,٧٠٤
صافي (الخسارة) / الدخل من الاستثمارات	**(٣٥,٥٢١)**	٢٧٣,١٥٠

تتكون (الخسائر) / الأرباح غير المحققة مما يلي:

	٢٠١٨ ألف دولار أمريكي	٢٠١٧ ألف دولار أمريكي
(خسائر) / أرباح غير محققة من استثمارات في الاسهم	(١٩٤,٧٢٦)	١٣٠,٧٧٤
(خسائر) / أرباح غير محققة من استثمارات في أوراق مالية ذات دخل ثابت	(١٤,٠٤٦)	٨,٦٨٨
	(٢٠٨,٧٧٢)	١٣٩,٤٦٢

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (تابع)

١٤ - صافي الدخل من الاستثمارات (تابع)

يتكون الدخل من الودائع لأجل والحسابات تحت الطلب للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر مما يلي:

	مدارة بواسطة					
	المصرف		مدراء محافظ		المجموع	
	٢٠١٨ ألف دولار أمريكي	٢٠١٧ ألف دولار أمريكي	٢٠١٨ ألف دولار أمريكي	٢٠١٧ ألف دولار أمريكي	٢٠١٨ ألف دولار أمريكي	٢٠١٧ ألف دولار أمريكي
ودائع لأجل	٦,٨٥٤	١,٤٠٠	٩٨	٣	٦,٩٥٢	١,٤٠٣
حسابات تحت الطلب	١٧٤	١٤٦	١٢٦	١٥٥	٣٠٠	٣٠١
الإجمالي	٧,٠٢٨	١,٥٤٦	٢٢٤	١٥٨	٧,٢٥٢	١,٧٠٤

١٥ - النقد والنقد المماثل

لأغراض إعداد بيان التدفقات النقدية، يتكون النقد والنقد المماثل كما في ٣١ ديسمبر من الأرصدة التالية:

	٢٠١٨ ألف دولار أمريكي	٢٠١٧ ألف دولار أمريكي
نقد في الصندوق ولدى البنوك	١,٤٣٦	١,٢٣٧
ودائع لأجل وحسابات تحت الطلب (تستحق خلال ثلاث أشهر من تاريخ التعاقد)	٤٤٦,٨٠٤	٢٣٨,٨٢٦
	٤٤٨,٢٤٠	٢٤٠,٠٦٣

١٦ - القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

إن القيمة العادلة هي المبلغ الذي يتم بموجبه تبادل أصل أو سداد التزام ما بين أطراف على علم ورغبة في ذلك وتتم بنفس شروط التعامل التجاري العادي مع الأطراف الأخرى، وبالتالي يمكن أن تنتج فروقات بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة المقدرة.

إن القيمة العادلة للأدوات المالية ضمن بيان المركز المالي، باستثناء القروض وتمويل التجارة والمساهمات في مؤسسات مالية غير مدرجة في البورصة، لا تختلف جوهرياً عن القيمة الدفترية المضمنة في البيانات المالية. لا يقوم المصرف حالياً ببيع ما لديه من قروض ولا يعتقد بأن هناك سوقاً مشابهاً لهذه المنتجات. وعليه، فإنه من غير الممكن من الناحية العملية تحديد القيمة العادلة لهذه القروض بطريقة كافية للاعتماد عليها.

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (تابع)

١٧ - المشتقات

تسمح موجهات الاستثمار في محافظ الأوراق المالية للمصرف باستخدام العقود الآجلة والمستقبلية للأدوات المشتقة. إن العقود الآجلة والمستقبلية هي عبارة عن اتفاقيات تعاقدية لشراء أو بيع عملة أو سلعة أو أداة مالية معينة بسعر وتاريخ محددين في المستقبل. إن العقود الآجلة هي عقود يتم تصميمها خصيصاً والتعامل بها خارج الأسواق المالية النظامية، أما العقود المستقبلية فيتم التعامل بها وفق أسعار محددة في الأسواق المالية النظامية ويتم تسديد التغيرات في قيمة العقود المستقبلية يومياً.

يلخص الجدول المبيّن أدناه القيمة العادلة الإيجابية والسلبية للأدوات المالية المشتقة مع تحليل للمبالغ الاسمية للفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق. فالمبالغ الاسمية التي تعتبر مؤشراً لحجم المعاملات القائمة في نهاية السنة، لا تعكس بالضرورة مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بها. وبالتالي، فإن هذه المبالغ الاسمية لا تعبر عن مخاطر الائتمان، التي يتعرض لها المصرف والتي تقتصر عادة على القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات، أو على مخاطر السوق.

	القيمة العادلة الإيجابية ألف دولار أمريكي	القيمة العادلة السلبية ألف دولار أمريكي	المبالغ الاسمية للفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق			
			إجمالي المبالغ الاسمية ألف دولار أمريكي	خلال ٣ أشهر ألف دولار أمريكي	٣ – ١٢ شهر ألف دولار أمريكي	١ – ٥ سنوات ألف دولار أمريكي	أكثر من ٥ سنوات ألف دولار أمريكي
٢٠١٨							
العقود الآجلة	٨,٨٣٦	١١,٨٤٩	١,٨٢١,٤٦٦	١,٦٥٩,٠٨٤	٩٩,٠٩٣	٥٣,٠٤٨	١٠,٢٤١
العقود المستقبلية	-	-	٥٩,٤٩٦	٥٩,٤٩٦	-	-	-
	٨,٨٣٦	١١,٨٤٩	١,٨٨٠,٩٦٢	١,٧١٨,٥٨٠	٩٩,٠٩٣	٥٣,٠٤٨	١٠,٢٤١
٢٠١٧							
العقود الآجلة	٣,٦٧٨	١٨,٧٩١	١,٨٨٢,٦٠٢	١,٨٢٤,٦٧٤	٢,٧٥٧	٤١,٨١٦	١٣,٣٥٥
العقود المستقبلية	-	-	٤٣,٧٢١	٤٣,٧٢١	-	-	-
	٣,٦٧٨	١٨,٧٩١	١,٩٢٦,٣٢٣	١,٨٦٨,٣٩٥	٢,٧٥٧	٤١,٨١٦	١٣,٣٥٥

١٨ - إدارة المخاطر

تستند سياسة الاستثمار التي ينتهجها المصرف، والموضوعة من قبل مجلس إدارته، على أن المصرف هو مؤسسة إنمائية متخصصة، وأن دخوله مجال الاستثمار إنما يهدف إلى المحافظة على رأس ماله وزيادة موارده دون تعريض موجوداته لمخاطر جوهرية، وعليه فطبيعة المصرف اقتضت سياسة استثمارية محافظة تتوخى الحيطة والحذر لتقليل مخاطر الاستثمار شأنه في ذلك شأن مؤسسات التمويل الإنمائي المشابهة. لذلك اعتمدت سياسة الاستثمار للمصرف على الجمع بين التوظيف في الإيداعات المصرفية قصيرة الأجل وفي محافظ الأوراق المالية والصكوك، مع تعديل نسب الموارد الموظفة في كل من الودائع والمحافظ والصكوك في ضوء التطورات السائدة والمتوقعة في الأسواق المالية.

مخاطر الحفظ

عهد المصرف بوظيفة حفظ مكونات محافظه للأوراق المالية إلى أمين حفظ رئيسي. يقوم أمين الحفظ بحفظ مكونات المحافظ والاحتفاظ بحسابات مستقلة لكل محفظة ويقوم بتسوية عمليات الاستثمار التي يقوم بها مديرو المحافظ.

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (تابع)

١٨ - إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الإئتمان

تعرف مخاطر الائتمان على أنها عدم قدرة الطرف المقابل على الالتزام بسداد المستحق عليه عند استحقاقها.

بالنسبة للأوراق المالية ذات الدخل الثابت والصكوك فإنه يتم إدارة مخاطر الائتمان عن طريق وضع حدود مقررة للائتمان من قبل مجلس الإدارة بناءً على التقييم الائتماني وحجم الطرف المقابل والدولة أو العملة. وتقوم إدارة المصرف ولجنة الاستثمار المعينة من قبل مجلس المحافظين بمتابعة هذه الحدود بانتظام.

تتركز استثمارات المصرف في الأوراق المالية ذات الدخل الثابت والصكوك كما في ٣١ ديسمبر كما يلي:

١) حسب التوزيع القطاعي للجهات المستثمر بها

	٢٠١٨		٢٠١٧	
	المبلغ ألف دولار أمريكي	النسبة المئوية %	المبلغ ألف دولار أمريكي	النسبة المئوية %
حكومات	١,٠٥٥,٠٧١	٦٢	١,٠٩٥,٧٢٨	٦٨
شركات	٤٠١,٥٠٤	٢٣	٢٨٣,٦٢٦	١٨
وكالات حكومية	٩٨,٣٣٧	٦	١٦٠,٤٩٤	١٠
مؤسسات وهيئات دولية	١٤٧,١٤٢	٩	٦١,٨٥٣	٤
الإجمالي	١,٧٠٢,٠٥٤	١٠٠	١,٦٠١,٧٠١	١٠٠

٢) حسب التوزيع الجغرافي للجهات المستثمر بها

	٢٠١٨		٢٠١٧	
	المبلغ ألف دولار أمريكي	النسبة المئوية %	المبلغ ألف دولار أمريكي	النسبة المئوية %
الولايات المتحدة وكندا	٨٤٧,٦٠٥	٥٠	٨٦٧,٧٩١	٥٤
أوروبا	٣٤٩,٢٤٨	٢٠	٣٥٧,٣٧٤	٢٢
اليابان	٩٧,٦٩٠	٦	١١١,٣٩٢	٧
جنوب شرق أسيا	٥٠,١٨٣	٣	٧٣,٨٢٦	٥
أخرى	٣٥٧,٣٢٨	٢١	١٩١,٣١٨	١٢
الإجمالي	١,٧٠٢,٠٥٤	١٠٠	١,٦٠١,٧٠١	١٠٠

المصرف العربي للتنمية الإقتصادية في أفريقيا

٢١

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (تابع)

١٨ - إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

٣) حسب درجة التصنيف الائتماني للجهات المستثمر بها وذلك وفقاً لتصنيف وكالة ستاندرد وبورز

	٢٠١٨		٢٠١٧	
	المبلغ ألف دولار أمريكي	النسبة المئوية %	المبلغ ألف دولار أمريكي	النسبة المئوية %
AAA	٣٦٧,٩١٨	٢١	٣٢٧,٤٤٨	٢١
AA	٨٧٣,٣٩٣	٥١	٩٤٦,٥٨٥	٥٩
A	١٦٦,١٥٩	١٠	١٢٩,٢٧٨	٨
BBB	١٣٣,٨٠٢	٨	١٣٤,٠٥٩	٨
أخري	١٦٠,٧٨٢	١٠	٦٤,٣٣١	٤
الإجمالي	١,٧٠٢,٠٥٤	١٠٠	١,٦٠١,٧٠١	١٠٠

يهدف برنامج الإقراض لدى المصرف إلى دعم البرامج التنموية في الدول الأفريقية غير العربية، تخضع طلبات الاقراض واعتمادها للدراسة من قبل المصرف. يشمل البرنامج الاقراضي لدى المصرف على منح القروض لجهات حكومية أو بضمان الحكومات وتعتبر القروض القائمة سيادية. ويقوم المصرف بمراقبة انتظام تحصيل أقساط القروض من الدول المقترضة، ويتم وقف الإقراض للدول التي تتخلف عن السداد وإعداد تقارير دورية عن موقف سداد جميع القروض. كذلك يشمل البرنامج الاقراضي على تمويل القطاع الخاص والصادرات العربية للدول الافريقية غير العربية.

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (تابع)

١٨ - إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

يوضح الجدول أدناه تفاصيل القروض المقدمة للدول كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨:

الدولة	عدد القروض	إجمالي القروض ألف دولار أمريكي	القروض غير الموقعة ألف دولار أمريكي	القروض غير النافذة ألف دولار أمريكي	القروض غير المسحوبة ألف دولار أمريكي	الرصيد ٢٠١٨ ألف دولار أمريكي	النسبة المئوية %	الرصيد ٢٠١٧ ألف دولار أمريكي
أنجولا	٧	١٩,٩٥٠	١٩,٩٥٠	-	-	-	-	-
بنين	٢٩	٧٧,٢٧٩	-	-	٢٠,٣١٥	٥٦,٩٦٤	٣,٤٤	٥٦,٤١٣
بوتسوانا	١٦	٢٢,٢٧٢	-	-	٦,٢٣٧	١٦,٠٣٥	٠,٩٧	١٦,٠٧٦
بوروندي	١٥	٨٣,٧٤٢	-	١٥,٠٠٠	٣٤,٥٢٨	٣٤,٢١٤	٢,٠٦	٢٧,٦٠٦
بوركينا فاسو	٣٧	٢٠١,٤٩٦	-	٥٢,٠٥٠	٥٣,٤٧١	٩٥,٩٧٥	٥,٧٩	٨٩,٩٣٧
أفريقيا الوسطى	٩	٣٨,٧٥١	-	-	٣٣,٢٩٥	٥,٤٥٦	٠,٣٣	٥,٢٥١
تشاد	٢٣	١٤٣,٧٢٧	-	٣٥,٠٠٠	٥٣,٨١٧	٥٤,٩١٠	٣,٣١	٥٥,٠٤١
الكاميرون	١٧	١٠٢,٧٣٣	١٢,٠٠٠	-	٤٦,١٥٠	٤٤,٥٨٣	٢,٦٩	٤١,٧٣٦
الكونغو	٧	٣٤,٧١٠	-	-	٢٠,٩١٥	١٣,٧٩٥	٠,٨٣	١٣,٧٩٥
الكونغو الديمقراطية	٩	٦١,١٢٧	-	-	٢٥,٨٧٩	٣٥,٢٤٨	٢,١٣	٣١,٣٣٧
جزر القمر	٤	١٧,٨٠٧	-	-	-	١٧,٨٠٧	١,٠٧	١٧,٨٠٧
جز الرأس الأخضر	٢١	٨٤,٧٥٨	-	-	٤١,٢٢٣	٤٣,٥٣٥	٢,٦٣	٤٢,٧٤٩
غينيا الاستوائية	٥	١٩٥	-	-	-	١٩٥	٠,٠١	٣٠٦
إريتريا	٤	٢٠,٣٧٠	-	-	٣,٣٦٦	١٧,٠٠٤	١,٠٣	١٧,٢٥٣
إثيوبيا	٢١	١٦٨,٩٤٦	-	-	٧٤,٣٣٠	٩٤,٦١٦	٥,٧١	٨٩,٩١١
الجابون	٢	٩,٩١٩	-	-	٨,٣٤٨	١,٥٧١	٠,٠٩	١,٦٥٢
غانا	٢٣	٧٤,٠٣٨	١٣,٥٠٠	-	١٢,٨٤٠	٤٧,٦٩٨	٢,٨٨	٤٨,٦٦٧
جامبيا	٢١	٦٥,٤٨٥	-	-	١٦,٨٣٤	٤٨,٦٥١	٢,٩٣	٤٥,٥٠٨
غينيا بيساو	٥	١٦,٨٢٨	-	-	١١,٠٠٠	٥,٨٢٨	٠,٣٥	٥,٨٢٨
غينيا	٢٩	١٣٨,٦٠١	-	١٥,٠٠٠	٦٣,٣٠٥	٦٠,٢٩٦	٣,٦٤	٥٩,٥٩٧
الكوت ديفوار	١٨	١٢٩,٦٩٤	-	-	٧٤,٧٧٢	٥٤,٩٢٢	٣,٣١	٥١,٥٩٤
كينيا	٢١	١٢٤,٣٧٠	٢٠,٠٠٠	-	٦٦,٨٢٤	٣٧,٥٤٦	٢,٢٦	٣٤,٨١٢
ليبيريا	٦	٣١,٠٨٢	-	-	١٤,٣٣٧	١٦,٧٤٥	١,٠١	١٣,٩١٢
ليسوتو	١٧	٦٦,١٥٨	-	١٤,٠٠٠	١٣,٣٧١	٣٨,٧٨٧	٢,٣٤	٣٧,٢٨٧
مدغشقر	٢٢	٦٠,٧٩٤	-	-	٢٠,٨٦٦	٣٩,٩٢٨	٢,٤١	٤١,٦٢٣

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (تابع)

١٨ - إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

الدولة	عدد القروض	إجمالي القروض ألف دولار أمريكي	القروض غير الموقعة ألف دولار أمريكي	القروض غير النافذة ألف دولار أمريكي	القروض غير المسحوبة ألف دولار أمريكي	الرصيد ٢٠١٨ ألف دولار أمريكي	النسبة المئوية %	الرصيد ٢٠١٧ ألف دولار أمريكي
ملاوي	١٢	٨٣,٠٧٦	-	١٠,٠٠٠	٢١,٨٤٨	٥١,٢٢٨	٣,٠٩	٤٤,٢٦٦
موريشيوس	١٣	٢٩,٠٣١	-	-	٢٧,٤٦٨	١,٥٦٣	٠,٠٩	١,٦٦٩
مالي	٣٢	٩٩,٢٧٥	-	-	٣٠,٤٥٠	٦٨,٨٢٥	٤,١٥	٧٢,٠١٤
موزمبيق	٣٥	١٦٧,٥٤٢	-	٢٠,٠٠٠	٥١,٢٤٣	٩٦,٢٩٩	٥,٨١	٩٤,٤٩٣
ناميبيا	٥	١٥,٢٠٢	-	-	٦,٧٠٠	٨,٥٠٢	٠,٥١	٩,٣٤٤
نيجيريا	١	٨,٠٠٠	-	-	٢,١١٨	٥,٨٨٢	٠,٣٥	٥,٨٨٢
النيجر	٢٣	١١١,٥٤٤	-	-	٦١,٧٤١	٤٩,٨٠٣	٣,٠٠	٤١,٩٧٥
رواندا	٢٠	٩٣,٠٤٣	-	-	٣٥,٥٩٤	٥٧,٤٤٩	٣,٤٧	٤٨,٨٤٨
السنغال	٤٥	١٧٦,٣٢٣	-	١١,٥٠٠	٤٨,٦٨٥	١١٦,١٣٨	٧,٠١	١١٢,٢٦٦
سيشيل	١٢	٣٥,٧٣٤	-	-	١٧,٠٩٦	١٨,٦٣٨	١,١٢	١٤,٠٩٢
سيراليون	١٣	٦٠,٥٨٥	-	-	٩,٦٨٩	٥٠,٨٩٦	٣,٠٧	٤٨,٠٥٥
ساوتومي وبرنسيب	٩	٢٦,٤٠٩	-	٧,٨٠٠	٧,٦٨٣	١٠,٩٢٦	٠,٦٦	١٠,٩٠٤
سوازيلاند	٩	٥٥,٥٧٥	١٥,٠٠٠	-	١٤,٨٤٦	٢٥,٧٢٩	١,٥٥	٢٤,٠٢٤
تنزانيا	٢٢	١٤٢,١٦٠	-	١٠,٥٠٠	٥٧,٢٠٧	٧٤,٤٥٣	٤,٤٩	٦٦,٩٣٨
توجو	١٠	٥٤,٣٦٦	-	-	٣٠,٥٣٦	٢٣,٨٣٠	١,٤٤	١٨,١٢٤
يوغندا	١٨	١٠٨,٩٣٨	١٥,٠٠٠	-	٤١,٩٢٩	٥٢,٠٠٩	٣,١٤	٤٤,٨٥٧
زامبيا	١٣	٦٥,٢٠٦	-	١٠,٠٠٠	٢٢,٧٧٢	٣٢,٤٣٤	١,٩٦	٢٤,٧٧٦
زيمبابوي	٩	١٩,٥١٦	-	-	٦,٣٩١	١٣,١٢٥	٠,٧٩	١٣,١٢٥
دول اخري	٦	١٧,٨٠١	-	-	-	١٧,٨٠١	١,٠٧	١٩,٧٣٢
مجموع القطاع العام	٦٩٥	٣,١٦٤,١٥٨	٩٥,٤٥٠	٢٠٠,٨٥٠	١,٢١٠,٠١٩	١,٦٥٧,٨٣٩	١٠٠,٠٠	١,٥٦١,٠٨٢

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (تابع)

١٨ - إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

الجهة المقترضة	عدد القروض	إجمالي القروض ألف دولار أمريكي	القروض غير الموقعة ألف دولار أمريكي	القروض غير النافذة ألف دولار أمريكي	القروض غير المسحوبة ألف دولار أمريكي	الرصيد ٢٠١٨ ألف دولار أمريكي	النسبة المئوية %	الرصيد ٢٠١٧ ألف دولار أمريكي
بنك غرب أفريقيا للتنمية (BOAD)	١	١٥,٠٠٠	-	١٥,٠٠٠	-	-	-	-
مجموعة ايكو بنك (ECOBANK)	١	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	-	-	-	-	-
بنك شرق أفريقيا للتنمية (EABD)	١	١٢,٠٠٠	-	-	٣	١١,٩٩٧	١٢,٣١	١١,٩٩٧
مؤسسة أفريقيا للمالية (AFC)	١	-	-	-	-	-	-	-
البنك الرواندي للتنمية (BRD)	١	١٢,٥٠٠	-	-	-	١٢,٥٠٠	١٢,٨٣	١٤,١٦٧
بنك تنمية دول وسط إفريقيا (BDEAC)	١	١٥,٠٠٠	-	-	٦,٠٠٠	٩,٠٠٠	٩,٢٤	-
بنك التجارة والتنمية لشرق وجنوب افريقيا (PTA BANK)	١	١٥,٠٠٠	-	-	١٠,٠٠٠	٥,٠٠٠	٥,١٣	-
الشركة النيجيرية للبنك(SONIBANK)	١	٥,٠٠٠	٥,٠٠٠	-	-	-	-	-
بنك تنزانيا للاستثمار (TIB)	١	١٠,٠٠٠	-	-	٧,٥٠٠	٢,٥٠٠	٢,٥٧	٢,٥٠٠
بنك تنمية اوغندا (UDBL)	٢	١٦,٠٠٠	١٠,٠٠٠	-	٢١٨	٥,٧٨٢	٥,٩٣	١,٨٠٠
بنك الاستثمار والتنمية (BIDC CEDEAO)	١	١٥,٠٠٠	-	-	-	١٥,٠٠٠	١٥,٣٩	-
بنك ليبريا للتنمية والاستثمار (LBDI)	١	٥,٠٠٠	-	-	٣,٥٠٠	١,٥٠٠	١,٥٤	-
الصندوق الوطني للقرض الزراعي / السنغال (CNCAS)	١	١٠,٠٠٠	-	-	٧,٠٠٠	٣,٠٠٠	٣,٠٨	٣,٠٠٠
بنك مالي للتضامن (BMS)	١	١٥,٠٠٠	-	-	-	١٥,٠٠٠	١٥,٣٩	٤,٥٠٠
بنك مالي للتنمية (BDM)	١	١٠,٠٠٠	-	-	٦,٠٠٠	٤,٠٠٠	٤,١١	-
شركة تنمية القطن / الكاميرون (SODECOTON)	١	١٠,٠٠٠	-	١٠,٠٠٠	-	-	-	-
شركة تمويل الأسكان المحدودة (HFC)	١	١٥,٠٠٠	-	-	١٢,٧٥٠	٢,٢٥٠	٢,٣١	-
مؤسسة نورساد للتمويل المحدودة (NORSAD)	١	١٥,٠٠٠	١٥,٠٠٠	-	-	-	-	-
بنك أكسس غانا (ACCESS BANK GHANA)	١	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	-	-	-	-	-
مجموعة أفريقيا للتمويل (TAMWEEL AFRICA HOLDING)	١	١٥,٠٠٠	-	١٥,٠٠٠	-	-	-	-
الشركة الوطنية لتسويق الحبوب الزيتية SOACOS/ITFC	١	١٠,٠٠٠	-	-	٨٧	٩,٩١٣	١٠,١٧	-

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (تابع)

١٨ - إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

الجهة المقترضة	عدد القروض	*إجمالي القروض	القروض غير الموقعة	القروض غير النافذة	القروض غير المسحوبة	الرصيد ٢٠١٨	النسبة المئوية	الرصيد ٢٠١٧
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	%	ألف دولار أمريكي
راوبنك RAW BANK	١	١٥,٠٠٠	١٥,٠٠٠	-	-	-	-	-
كوريس بنك CORIS BANK INTERNATIONAL	١	١٥,٠٠٠	١٥,٠٠٠	-	-	-	-	-
سترلينج بنك STERLING BANK PLC	١	١٥,٠٠٠	١٥,٠٠٠	-	-	-	-	-
البنك الجهوى للاسواق BRM	١	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	-	-	-	-	-
بنك الاستثمار الوطنى BNI	١	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	-	-	-	-	-
مجموع القطاع الخاص	٢٧	٣٠٥,٠٠٠	١١٥,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	٥٣,٠٥٨	٩٧,٤٤٢	%١٠٠,٠٠	٣٧,٩٦٤
مجموع القطاع العام والخاص	٧٢٢	٣,٤٦٩,٦٥٨	٢١٠,٤٥٠	٢٤٠,٨٥٠	١,٢٦٣,٠٧٧	١,٧٥٥,٢٨١	-	١,٥٩٩,٠٤٦

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (تابع)

١٨ - إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

يقوم المصرف بمتابعة سداد مستحقاته لدى الدول المقترضة وتقييم موقف السداد وفقاً لقرار مجلس المحافظين رقم ١ لسنة ١٩٨٩. ويبين الجدول التالي مدى انتظام الدول في سداد المستحقات :

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	عدد الدول	قروض المشاريع ألف دولار أمريكي	قروض الصندوق ألف دولار أمريكي	المجموع ٢٠١٨ ألف دولار أمريكي	مخصص الاحتياطي الخاص ألف دولار أمريكي
دول منتظمة السداد					
ليس لديها متأخرات *	١٩	١,٠٧٨,٩٤٤	٣,١٣٣	١,٠٨٢,٠٧٧	-
لديها متأخرات لأقل من سنة	٧	١٩٨,٥٩٨	-	١٩٨,٥٩٨	-
مجموع فرعي	٢٦	١,٢٧٧,٥٤٢	٣,١٣٣	١,٢٨٠,٦٧٥	-
دول لديها ترتيبات لسداد المتأخرات ومنتظمة السداد					
ليس لديها متأخرات	١٠	٣٨٠,١٧٧	٨,٥٥٤	٣٨٨,٧٣١	-
لديها متأخرات لأقل من سنة	٣	٣٦,٠٣٠	٣,٥٤٧	٣٩,٥٧٧	-
مجموع فرعي	١٣	٤١٦,٢٠٧	١٢,١٠١	٤٢٨,٣٠٨	-
دول لديها ترتيبات لسداد المتأخرات ومتوقفة عن السداد					
متأخرات لأكثر من سنة وأقل من سنتين		-	-	-	-
متأخرات لسنتين وأكثر	٣	٣٤,٢٦٠	١٠,٤٦٧	٤٤,٧٢٧	٤,٠٥٦
مجموع فرعي	٣	٣٤,٢٦٠	١٠,٤٦٧	٤٤,٧٢٧	٤,٠٥٦
دول ليس لديها ترتيبات لسداد المتأخرات ومتوقفة عن السداد					
متأخرات لسنتين وأكثر	١	١,٥٧١	-	١,٥٧١	٧١٢
مجموع فرعي	١	١,٥٧١	-	١,٥٧١	٧١٢
مجموع كلي ٢٠١٨	٤٣	١,٧٢٩,٥٨٠	٢٥,٧٠١	١,٧٥٥,٢٨١	٤,٧٦٨

* يتضمن مبلغ ٩٧,٤٤٢ مليون دولار أمريكي متعلق بقروض ممنوحة للقطاع الخاص كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (٢٠١٧: ٣٧,٩٦٤ مليون دولار أمريكي).

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (تابع)

١٨ - إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	عدد الدول	قروض المشاريع ألف دولار أمريكي	قروض الصندوق ألف دولار أمريكي	المجموع ٢٠١٧ ألف دولار أمريكي	مخصص الاحتياطي الخاص ألف دولار أمريكي
دول منتظمة السداد					
ليس لديها متأخرات	١٨	٨٢٧,١٥٣	٣,١٣٥	٨٣٠,٢٨٨	-
لديها متأخرات لأقل من سنة	٧	٣٢٦,١٠٤	-	٣٢٦,١٠٤	-
مجموع فرعي	٢٥	١,١٥٣,٢٥٧	٣,١٣٥	١,١٥٦,٣٩٢	-
دول لديها ترتيبات لسداد المتأخرات ومنتظمة السداد					-
ليس لديها متأخرات	١٠	٢٥٦,٣٥٥	٨,٣٦٠	٢٦٤,٧١٥	-
لديها متأخرات لأقل من سنة	٣	١١٠,٨٠٤	٤,٦٨٠	١١٥,٤٨٤	-
مجموع فرعي	١٣	٣٦٧,١٥٩	١٣,٠٤٠	٣٨٠,١٩٩	-
دول لديها ترتيبات لسداد المتأخرات ومتوقفة عن السداد					
متأخرات لأكثر من سنة وأقل من سنتين	١	١٣,٧٩٥	-	١٣,٧٩٥	١٣٥
متأخرات لسنتين وأكثر	٢	٢٠,٤٦٥	١٠,٤٦٧	٣٠,٩٣٢	١,٨٢٣
مجموع فرعي	٣	٣٤,٢٦٠	١٠,٤٦٧	٤٤,٧٢٧	١,٩٥٨
دول ليس لديها ترتيبات لسداد المتأخرات ومتوقفة عن السداد					
متأخرات لسنتين وأكثر	٢	١٧,٧٢٨	-	١٧,٧٢٨	٤٩٣
مجموع فرعي	٢	١٧,٧٢٨	-	١٧,٧٢٨	٤٩٣
مجموع كلي ٢٠١٧	٤٣	١,٥٧٢,٤٠٤	٢٦,٦٤٢	١,٥٩٩,٠٤٦	٢,٤٥١

مخاطر تقلب في أسعار الاسهم

تشمل مخاطر تقلب في أسعار الأسهم مخاطر التغير في أسعار الأسهم المدرجة في الأسواق المالية. ويقوم المصرف بوضع الموجهات المناسبة للاستثمار في الأوراق المالية - أسهم.

تتركز استثمارات المصرف في الأوراق المالية - أسهم كما في ٣١ ديسمبر كما يلي:

١ - *حسب التوزيع القطاعي للجهات المستثمر بها*

	٢٠١٨		٢٠١٧	
	المبلغ ألف دولار أمريكي	النسبة المئوية %	المبلغ ألف دولار أمريكي	النسبة المئوية %
سلع استهلاكية	١٥٩,٦٠٢	%١٨	٢٥٦,٣٧٨	%٢١
طاقة	٥١,٨١٤	%٦	٨٤,٠٢٧	%٧
مؤسسات مالية	١٦٩,٨١٨	%١٩	٢٦٥,٤٠٥	%٢١
عناية صحية	١٣٧,٦٣٩	%١٦	١٥٠,٨٥٣	%١٢
صناعية	٩١,١٣٣	%١٠	١٥٢,٥١١	%١٢
تقنية المعلومات	١٥٣,٥٨٥	%١٨	٢١٣,٢٣٥	%١٧
إنتاج مواد أولية	٤٥,٣٩٨	%٥	٦٦,٧٥٩	%٥
اتصالات	٤٣,٨٢٣	%٥	٣٩,٢٨٩	%٣
مرافق عامة	٣٠,٣٢٠	%٣	٢٧,٨١٤	%٢
الإجمالي	٨٨٣,١٣٢	%١٠٠	١,٢٥٦,٢٧١	%١٠٠

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (تابع)

١٨ - إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر تقلب في أسعار الاسهم (تابع)

٢ - *حسب التوزيع الجغرافي للجهات المستثمر بها*

	٢٠١٨		٢٠١٧	
	المبلغ ألف دولار أمريكي	النسبة المئوية %	المبلغ ألف دولار أمريكي	النسبة المئوية %
الولايات المتحدة وكندا	٥٧٠,٠١٨	٦٤%	٧٣٦,٦٧٥	٥٩%
أوروبا	٢١٢,٩٩٨	٢٤%	٣٤٨,٠٩١	٢٨%
اليابان	٥٩,٨٢٤	٧%	١١٨,٨٥٣	٩%
جنوب شرق أسيا	٢٥,٩٩٩	٣%	٣٨,٠٥٣	٣%
أخـرى	١٤,٢٩٣	٢%	١٤,٥٩٩	١%
الإجمالي	٨٨٣,١٣٢	١٠٠%	١,٢٥٦,٢٧١	١٠٠%

مخاطر السيولة:
تمثل مخاطر السيولة عدم مقدرة المصرف على تلبية متطلبات التمويل وبشكل رئيسي المتعلقة بالتزامات القروض. يحتفظ المصرف بتمويل كاف لمقابلة مثل هذه الالتزامات عندما تستحق.

مخاطر أسعار الفائدة
تعرف مخاطر أسعار الفائدة على أنها احتمالات تأثر المركز المالي للمصرف وتدفقاته النقدية بالتقلبات المستقبلية في أسعار الفائدة، فقد يزداد الدخل من الفوائد بسبب هذه التقلبات أو قد ينخفض في حالة حدوث تقلبات غير متوقعة.

بالنسبة للودائع والأوراق المالية ذات الدخل الثابت والصكوك فإن هدف المصرف الأساسي هو حماية الموجودات والمحافظة على سيولتها. وعلى ضوء هذه العوامل فإن المصرف يبحث عن أعلى عائد ممكن. وتتم مراقبة الأداء بانتظام وتعديل مكونات المحافظ في ضوء تطورات الأسواق.

أما بالنسبة للقروض وتمويل عمليات التجارة الخارجية فإنه يتم تحديد سعر الفائدة بشكل مستقل عن قوى السوق بموجب قرار من قبل مجلس الإدارة وعلى مستويات متوافقة مع التوجه الاستراتيجي للمصرف وفي حدود إطار أهدافه التنموية.

١٨ - إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر صرف العملات الأجنبية

تعرّف مخاطر صرف العملات الأجنبية على أنها التقلبات المحتملة في أسعار صرف العملات الأجنبية وتأثيرها على المركز المالي للمصرف وتدفقاته النقدية. وضع المصرف ضوابط للعملات الأجنبية التي يجوز التعامل بها ونسب مكوناتها والتي يتم مراقبتها بانتظام من قبل المصرف. يستخدم المصرف في عمليات الإقراض والتعامل مع البنوك الدولار الأمريكي. وفيما يتعلق بالمحفظة الاستثمارية المحتفظ بها لغرض المتاجرة، فإنه يسمح بالتعامل بعدد محدد من العملات الأخرى. ومع ذلك فإن الدولار الأمريكي يعتبر العملة الأساسية حيث يجب أن يمثل ما لا يقل عن ٦٥ بالمائة من إجمالي المحفظة التجارية بما فيها المشتقات.

يبين التحليل التالي الموجودات والمطلوبات حسب عملاتها كما في ٣١ ديسمبر:

	العملات					
	دولار أمريكي	يورو	جنيه إسترليني	أخرى	الإجمالي	النسبة المئوية للدولار الأمريكي
٢٠١٨						
مجموع الموجودات	٣,٩٧٨,٠٧٤	٤١٢,٢٩٢	١٢٥,٦٢٧	٣٧٩,٠٥٣	٤,٨٩٥,٠٤٦	%٨١
مجموع المطلوبات	٧٣,٦٠٤	-	-	-	٧٣,٦٠٤	%١٠٠
٢٠١٧						
مجموع الموجودات	٣,٧١٩,٨٦٧	٤١٣,٣٠٨	١٦٩,٩٤٠	٥٤٦,٦٣٩	٤,٨٤٩,٧٥٤	%٧٧
مجموع المطلوبات	٥٩,٠٢٨	-	-	-	٥٩,٠٢٨	%١٠٠

١٩ - الحصانة الضريبية

وفقا لنص المادة (٤٠) من اتفاقية الإنشاء، يعفى المصرف من جميع الضرائب والرسوم في أراضي الدول الأعضاء، كما يعفى المصرف من القيود على استيراد المهمات اللازمة لأداء أعماله ومن الرسوم الجمركية عليها، ولا يسري ذلك على الرسوم التي تؤدى مقابل خدمات فعلية للمصرف. ويعفى المصرف من أية مسؤولية تتعلق بتحصيل أو دفع أية ضريبة أو رسم.

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (تابع)

٢٠ - تعهدات تمويل والتزامات أخرى

أ- تعهدات القروض والمنح

إن جميع القروض والمنح محكومة بموجب اتفاقيات ومذكرات تفاهم مع الدول المستفيدة ذات السيادة، لا يمثل إجمالي هذه التعهدات المحتملة بالضرورة احتياجات نقدية مستقبلية حيث أن كثيراً من هذه التعهدات تكون غير نافذة بسبب عدم توقيع الاتفاقيات أو خطابات التفاهم أو إلغاؤها أو عدم إتمام إجراءات النفاذ. فيما يلي تفاصيل هذه التعهدات كما في ٣١ ديسمبر:

	٢٠١٨			٢٠١٧
	قطاع عام ألف دولار أمريكي	قطاع خاص ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
قروض غير موقعة (إيضاح ١٨)	٩٥,٤٥٠	١١٥,٠٠٠	٢١٠,٤٥٠	٢٠١,٥٠٠
قروض غير نافذة (إيضاح ١٨)	٢٠٠,٨٥٠	٤٠,٠٠٠	٢٤٠,٨٥٠	١٩٨,٣٠٠
قروض غير مسحوبة (إيضاح ١٨)	١,٢١٠,٠١٩	٥٣,٠٥٨	١,٢٦٣,٠٧٧	١,٢٤٨,٧٣١
منح غير مسحوبة	٣٣,٨٩٩	-	٣٣,٨٩٩	٣١,٤٥٦
الإجمالي	١,٥٤٠,٢١٨	٢٠٨,٠٥٨	١,٧٤٨,٢٧٦	١,٦٧٩,٩٨٧

ب- برنامج تمويل التجارة

في اطار برنامج تمويل التجارة العربية للدول الافريقية لعام ٢٠١٨ تم تخصيص مبلغ دوار قدره ٢٢٥ مليون دولار أمريكي (٢٠١٧: ٢٠٠ مليون دولار أمريكي) وقد بلغ اجمالي التعهدات ٧٥٥ مليون دولار امريكي وذلك بعد إلغاء قرض قيمتة ٢٠ مليون امريكى خلال العام (٢٠١٧: ٥٥٠ مليون دولار أمريكي) والاتفاقيات غير الموقعة مبلغ ٢٨٥ مليون دولار امريكي (٢٠١٧: ٢١٠ مليون دولار أمريكي).

ج - التزامات أخرى

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ فإن المصرف ملتزم بسداد مبلغ ٦ مليون دولار أمريكي (٢٠١٧: ٦ مليون دولار أمريكي) المتبقي من مساهمته في رأس مال البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد عند الطلب من المساهمين. (أنظر إيضاح رقم ٤).

٢١ - موافقة مجلس الإدارة

أوصى مجلس الإدارة بتاريخ ٦ مارس ٢٠١٩ بإصدار وعرض هذه البيانات المالية على مجلس المحافظين بغرض الحصول على الموافقة النهائية.

قـائمـة
الملاحـق

الملحق الأول
تطور العمليات التمويلية
(2018 - 1975)

الملحق الثانـي
تفاصيل توزيع صافي التعهدات
حسب البلدان المستفيدة
(2018 - 1975)

الملحق الثالـــث
ملخص التوزيع القطاعي السنوى
للتعهدات الصافية
(2018 - 1975)

الملحق الرابـــع
تفاصيل التوزيع القطاعي الفرعى
للتعهدات الصافية
(2018 - 1975)

الملحق الخامس
مُساهمة الدول الأعضاء المدفوعة
فى رأس المال وتوزيع الأصوات
حتى 31 / 12 / 2018

الملحق الأول

تطور العمليات التمويلية (1975 – 2018)

(القيم بملايين الدولارات)

البند	2012 - 75	2013	2014	2015	2016	2017	2018	المجموع
عدد قروض المشروعات الموافق عليها	546	20	20	18	16	16	14	**650**
عدد القروض الائتمانية الموافق عليها	30	2	2	1	-	-	1	**36**
عدد عمليات البرنامج الخاص	14	-	-	-	-	-	-	**14**
عدد عمليات القطاع الخاص	-	-	-	4	8	8	8	**28**
عدد المعونات الفنية الموافق عليها [1]	558	33	29	35	41	40	45	**781**
عدد قروض صندوق الاقراض	59	-	-	-	-	-	-	**59**
عدد إتفاقيات القروض الموقعة	543	23	17	25	12	32	25	**677**
عدد إتفاقيات القروض النافذة	500	28	22	30	11	28	24	**643**
قيمة معونات فنية تم خصمها على الايرادات [2]	85.336	6.123	6.689	6.140	8.442	5.454	7.067	**125.251**
معونات فنية تم خصمها على الايرادات حسب سنة الموافقة	99.552	4.949	5.058	5.347	0.005	4.030	0.731	**119.672**
تعهدات المنح والعون الفني	134.713	8.000	8.000	10.000	10.000	9.555	9.950	**190.218**
قيمة المنح ودراسات الجدوى الملغاة	27.156	0.374	0.490	0.579	0.129	0.321	0.000	**29.049**
قيمة تمويلات المصرف – القطاع العام	4,129.883	200.000	200.000	210.000	220.000	229.555	239.950	**5,429.388**
قيمة تمويلات المصرف – القطاع الخاص	0.000	0.000	0.000	50.000	86.000	100.000	100.000	**336.000**
قيمة التعهدات الملغاة [3]	783.051	20.577	0.490	28.579	0.129	0.321	0.000	**833.147**
قيمة قروض المصرف	3,276.206	180.000	192.000	200.000	210.000	220.000	230.000	**4,508.206**
قيمة قروض المصرف بما في ذلك المنح والعون	3,346.832	179.423	199.510	231.421	305.871	329.234	339.950	**4,932.241**
قيمة قروض صندوق الاقراض	214.244	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	**214.244**
قيمة سحوبات صندوق الاقراض	214.244	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	**214.244**
قيمة سحوبات المصرف	2,183.749	129.640	127.829	139.621	121.250	143.350	213.275	**3,058.714**
رأس المال المدفوع	2,800.000	0.000	775.405	120.613	101.743	101.211	100.292	**3,999.264**

(1) تقرر منذ بداية الخطة الخمسية الثالثة (1995 - 1999) أن تكون مبالغ المعونة الفنية التي تخصص لدراسات الجدوى منحاً لا ترد، سواء أفرزت الدراسة مشروعاً صالحاً للتمويل أو لم تفرز. بينما كانت هذه المبالغ تعتبر حتى عام 1994 جزءاً من القرض إذا قرر المصرف المساهمة في تمويل المشروع محل دراسة الجدوى.

(2) تتضمن تمويلات المصرف قيمة المعونات الفنية والمنح التي تم خصمها على الإيرادات.

(3) عبارة عن قيمة قروض وعون فني ألغيت بناء على طلب الحكومات المستفيدة، أو أرصدة متبقية تم إلغاؤها من قيمة القرض أو العون الفني بعد اكتمال تنفيذ العملية، وتم الخصم بالرجوع إلى السنة التي تمت فيها الموافقة النهائية.

الملحق الثاني

تفاصيل توزيع صافي التعهدات حسب البلدان المستفيدة (1975 – 2018)

(بملايين الدولارات)

البلـــد	2012 - 75	2013	2014	2015	2016	2017	2018	المجموع
إثيوبيا	121.149	9.999	9.983	13.250	15.000	20.001		189.382
إريتريا	28.326	0.014	0.029					28.369
أفريقيا الوسطى	30.228				0.051	13.000		43.279
أنجولا	10.146					19.950		30.096
بنين	112.235	0.013	10.238	10.000				132.486
بوتسوانا	82.078							82.078
بوركينا فاسو	166.939	12.450	20.109	9.400	19.000	12.370	40.500	280.768
بوروندي	56.141	9.938	0.542	11.600		15.000	15.600	108.821
تشاد	101.473	10.000		10.271	19.738	15.503	20.350	177.335
تنزانيا	122.799	10.338	11.909		10.643		0.300	155.989
الجمهورية التوجولية	46.710		10.013	9.023			0.130	65.876
الجابون	17.556				0.061	0.002	0.350	17.969
جامبيا	87.527		7.000	10.034			0.500	105.061
جزر الرأس الأخضر	84.996	7.113	0.018	12.000		13.619	10.000	127.746
رواندا	92.121	10.271	11.206	15.000				128.598
زامبيا	73.079	0.045			10.000			83.124
زيمبابوي	50.944		3.000					53.944
ساوتومي وبرنسيب	11.888	0.014	7.532	7.922				27.356
السنغال	212.429	10.000	11.155	10.032	9.000	13.500	11.500	277.616
سوازيلاند	44.440			0.291	10.000	15.000		69.731
سيراليون	59.826	8.000				0.450		68.276
سيشيل	37.441	0.265	6.505	11.000	0.208			55.419
غانا	142.985						13.500	156.485
غينيا	153.089	7.438	11.662	0.249	20.320	16.130	15.780	224.668
غينيا الاستوائية	8.667							8.667
غينيا بيساو	10.671		0.062	0.120		11.500		22.353
الكاميرون	103.268	7.543	11.300	12.000		12.470		146.581
الكنغو برازافيل	46.123		10.000					56.123
الكنغو الديمقراطية	56.331		10.062					66.393
كوت ديفوار	83.077	14.860	10.041	12.450	12.350	20.491	0.300	153.569
كينيا	108.051	10.000		10.000	11.000		20.320	159.371
ليبيريا	7.051		10.000		12.000			29.051
ليسوتو	78.769	8.301				14.000		101.070
مالي	157.243		0.400	0.150	20.000		0.300	178.093
مدغشقر	96.049		11.015	10.050	0.500	0.008	0.191	117.813
ملاوي	76.793	9.810	0.006				10.250	96.859
موريشص	67.295	0.014	0.036				20.000	87.345
موزمبيق	175.693	10.530	9.900	13.080	10.450		20.280	239.933
ناميبيا	25.147							25.147
النيجر	90.313		0.063	0.119	20.720	10.370	21.320	142.905
نيجيريا	8.000							8.000
يوغندا	84.084	7.014	0.040	15.096	11.500		15.000	132.734
جزر القمر	7.996							7.996
مجموعة دول (قطاع خاص)	10.000	10.000						20.000
قطاع خاص				22.000	86.000	100.000	100.000	308.000
المنظمات	0.114	0.504	0.626	0.937	1.746	1.840	2.748	8.515
منح خصمت على الإيرادات	99.552	4.949	5.058	5.347	5.584	4.030	0.731	125.251
الإجمـــالي	**3,346.832**	**179.423**	**199.510**	**231.421**	**305.871**	**329.234**	**339.950**	**4,932.241**

الملحق الثالث

مُلخص التوزيع القطاعي السنوي للتعهدات الصافية (1975 - 2018)

(القيم بملايين الدولارات)

السنة	البنية الأساسية		الزراعة والتنمية الريفية		الصناعة		الطاقة		برنامج العون العاجل		القطاع الاجتماعي		القطاع الخاص		العون الفني		المجموع	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
2012 - 75	1,828.404	54.63	817.714	24.43	51.529	1.54	172.469	5.15	12.635	0.38	259.029	7.74	99.514	2.97	105.538	3.15	3,346.832	100.00
2013	89.297	49.77	45.300	25.25		0.00	-	0.00		0.00	25.000	13.93	12.200	6.80	7.626	4.25	179.423	100.00
2014	110.600	55.44	43.500	21.80		0.00	-	0.00		0.00	32.900	16.49	5.000	2.51	7.510	3.76	199.510	100.00
2015	112.800	48.74	35.600	15.38		0.00	-	0.00		0.00	46.600	20.14	27.000	11.67	9.421	4.07	231.421	100.00
2016	108.500	35.47	49.000	16.02		0.00	-	0.00		0.00	52.500	17.16	86.000	28.12	9.871	3.23	305.871	100.00
2017	126.500	38.42	38.500	11.69		0.00	11.000	3.34		0.00	44.000	13.36	100.000	30.37	9.234	2.80	329.234	100.00
2018	103.000	30.30	73.500	21.62		0.00	-	0.00		0.00	53.500	15.74	100.000	29.42	9.950	2.93	339.950	100.00
المجمـــوع	2,479.101	50.26	1,103.114	22.37	51.529	1.04	183.469	3.72	12.635	0.26	513.529	10.41	429.714	8.71	159.150	3.23	4,932.241	100.00

الملحق الرابع

تفاصيل التوزيع القطاعي الفرعي للتعهدات الصافية (1975 - 2018)

(بملايين الدولارات)

القطـــاع	2012 - 1975	2013	2014	2015	2016	2017	2018	المجموع
قطاع البنية الأساسية								
الطرق	1,133.672	32.000	41.000	60.000	98.500	64.000	83.000	1,512.172
السكك الحديدية	30.796							30.796
النقل النهري	18.245							18.245
النقل الجوي	137.992	10.000	10.000					157.992
المواصلات السلكية واللاسلكية	20.928							20.928
المياه والمجاري	326.398	39.797	39.500	41.800		42.500	20.000	509.995
السدود والكباري	103.134	7.500	11.600					122.234
المرافق العامة	57.239		8.500	11.000	10.000	20.000		106.739
المجموع الفرعي	**1,828.404**	**89.297**	**110.600**	**112.800**	**108.500**	**126.500**	**103.000**	**2,479.101**
قطاع الزراعة والتنمية الريفية								
الزراعة والتنمية الريفية	422.445	45.300	43.500	35.600	49.000	38.500	73.500	707.845
الإنتاج الغذائي	238.275							238.275
تربية الماشية والدواجن	43.221							43.221
صيد الأسماك	70.524							70.524
الصناعات الغذائية	23.749							23.749
تنمية الغابات	19.500							19.500
المجموع الفرعي	**817.714**	**45.300**	**43.500**	**35.600**	**49.000**	**38.500**	**73.500**	**1,103.114**
قطاع الصناعة								
صناعة مواد البناء والتشييد	48.407							48.407
الصناعات الكيماوية	3.122							3.122
المجموع الفرعي	**51.529**							**51.529**
قطاع الطاقة								
هياكل وإنتاج الكهرباء	172.469					11.000		183.469
القطاع الاجتماعي	259.029	25.000	32.900	46.600	52.500	44.000	53.500	513.529
القطاع الخاص	99.514	12.200	5.000	27.000	86.000	100.000	100.000	429.714
برنامج العون العاجل	12.635							12.635
العون الفني								
الدول	5.872	2.173	1.827	3.137	2.541	3.364	6.471	25.385
المنظمات	0.114	0.504	0.625	0.937	1.746	1.840	2.748	8.514
منح خُصمت على الإيرادات	99.552	4.949	5.058	5.347	5.584	4.030	0.731	125.251
المجموع الفرعي	**105.538**	**7.626**	**7.510**	**9.421**	**9.871**	**9.234**	**9.950**	**159.150**
المجموع الكلي	**3,346.832**	**179.423**	**199.510**	**231.421**	**305.871**	**329.234**	**339.950**	**4,932.241**

الملحق الخامس

مُساهمة الدول الأعضاء المدفوعة في رأس المال وتوزيع الأصوات حتى 2018/12/31

الـدول الأعضـاء	الأسهـم			القوة التصويتية	
	إجمالي رأس المال المدفوع بملايين الدولارات	عدد الأسهم	النسبة المئوية من المجموع	عدد الأصوات	النسبة المئوية من المجموع
المملكة الأردنية الهاشمية	8.562	85.62	0.22	285.62	0.66
دولة الإمارات العربية المتحدة	428.095	4,280.95	10.70	4,480.95	10.28
مملكة البحرين	8.562	85.62	0.22	285.62	0.66
الجمهورية التونسية	35.674	356.74	0.89	556.74	1.28
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	171.238	1,712.38	4.28	1,912.38	4.39
المملكة العربية السعودية	1,027.429	10,274.29	25.69	10,474.29	24.03
جمهورية السودان	8.562	85.62	0.22	285.62	0.65
الجمهورية العربية السورية	4.757	47.57	0.12	247.57	0.57
جمهورية العراق	599.333	5,993.33	14.99	6,193.33	14.21
سلطنة عمان	51.365	513.65	1.28	713.65	1.64
دولة فلسطين	8.562	85.62	0.21	285.62	0.65
دولة قطر	342.476	3,424.76	8.56	3,624.76	8.31
دولة الكويت	627.873	6,278.73	15.70	6,478.73	14.86
الجمهورية اللبنانية	28.540	285.40	0.71	485.40	1.11
دولة ليبيا	570.794	5,707.94	14.27	5,907.94	13.55
جمهورية مصر العربية	8.562	85.62	0.22	285.62	0.65
المملكة المغربية	62.787	627.87	1.57	827.87	1.90
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	6.093	60.93	0.15	260.93	0.60
المجمـوع	**3,999.264**	**39,992.64**	**100.00**	**43,592.64**	**100.00**

المقر الرئيسى

شارع السيد/ عبد الرحمن المهدى

ص.ب: 2640 - الخرطوم 11111- جمهورية السودان

هاتف : 773709 / 773646 - 183- 249+

فاكس : 770600 / 770498 - 183- 249+

بريد إلكترونـــى: badea@badea.org

الموقع على الإنترنت: www.badea.org

مكتب القاهرة

72 ب شارع المعهد الإشتراكى - مصر الجديدة

جمهورية مصر العربية

هاتف: 24175501 (202+)

فاكس: 24175501 (202+)

صندوق بريد: 11341

التصميم والطباعة

مطابع الأهرام التجارية